بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة حالة: سلطنة عُمان وقطر ٢٠٠٠- ٢٠١٢م)

The Impact of Economic Openness on Political Development in the Gulf Cooperation Council "GCC": Case study: The Sultanate of Oman, Qatar (2000 – 2012).

أعداد الباحث

مازن سعيد مصبح المقبالي

١١٢٠٦٠٠٠١٢

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٣/٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا **مازن سعيد مصبح المقبالي**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٤/١/٢٠م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **مازن سعيد مصبح المقبالي** الرقم الجامعي: 1120600012

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة حالة: سلطنة عُمان وقطر 2000- 2012م

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: ٢/ ١ /2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة حالة: سلطنة عمان وقطر 2000- 2012م)

The Impact of Economic Openness on Political Development in the Gulf Cooperation Council "GCC": Case study: The Sultanate of Oman, Qatar (2000 – 2012).

أعضـــاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. صايل فلاح المرحان رئيسا- ومشرفا – جامعة آل البيت	.....
د. علي عود الشرعة – مناقشا – جامعة آل البيت	.....
د.خالد الدباس – مناقشا – جامعة اليرموك	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد الحكمة في جامعة آل البيت، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: 2014/1/2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى رمز الرجولة والتضحية إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار(أبي)

حفظه الله

إلى من يسعد قلبي بلقياها إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار (أمي)

حفظها الله

إلى من هم اقرب أليّ من روحي إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري(اخوتي)

حفظكم الله

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي تذكاراً وتقديراً(أصدقائي)

حفظكم الله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني

بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير أستاذي ومعلمي الدكتور/ صايل فلاح

السرحان فقد كان قبس الضياء في عتمة البحث، كما كان قبطان مركب العلم في هوجِ الدراسة

المتلاطم ولعلي لا أعدو الحقَ إذ أقول أنه لي نعم الناصح الأمين ونعم الأب الوقور ونعم الأخ الحليم

أفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله منحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهداً،ولم يبخل

عليّ بشئ من وقته الثمين أبقاه الله ذخراً لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه بما قسم له

وأيضا الشكر موصول لجميع هيئة التدريس في القسم الذين لم يبخلوا علي يوما من علمهم ولا انسى

الشكر ايضا للدكتور /عبدالله الشقصي ، الملحق الثقافي بسفارة عُمان في الاردن على تشجيعه الدائم

وتحفيزه للمضي قدما في التحصيل العلمي .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتوى

Contents

فهرس المحتوى ..... ز
الملخص ..... ل
المقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة: ٢
ثانياً: أهداف الدراسة: ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣
رابعاً: حدود الدراسة: ٤
خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة: ٥
سادساً: منهجية الدراسة: ٦
سابعاً: الدراسات السابقة: ٧
ثامناً: تقسيم الدراسة: ١١
الفصل الأول : الانفتاح الاقتصادي ١٢
المبحث الأول : ماهية الانفتاح الاقتصادي ١٤
المطلب الأول : مسيرة التحول في الاقتصاد العالمي ١٤
المطلب الثاني : مفهوم الانفتاح الاقتصادي ٢١
المبحث الثاني : متطلبات الانفتاح الاقتصادي، ومؤشراته القياسية ٢٧
المطلب الأول : متطلبات الانفتاح الاقتصادي ٢٧
المطلب الثاني : مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي ٣٣
الفصل الثاني :التنمية السياسية ٣٩
المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية ٤١
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية ٤١
المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية، وآلياتها ٤٦
المبحث الثاني : مداخل ونظريات التنمية السياسية، ومؤشرات قياسها ٤٩
المطلب الأول : مداخل ونظريات التنمية السياسية ٤٩
المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية السياسية ٥٣
الفصل الثالث : الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في سلطنة عُمان ٥٧
المبحث الأول : الانفتاح الاقتصادي في سلطنة عمان ٥٩
المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد العُماني ٦٠
المطلب الثاني : البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عُمان ٦٥
المطلب الثالث : قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في عُمان ٧٠
المبحث الثاني : التنمية السياسية في سلطنة عمان ٧٤
المطلب الأول : مسيرة التحول الديمقراطي في عُمان ٧٤
المطلب الثاني : الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في عُمان ٨٣
المطلب الثالث : قياس مؤشرات التنمية السياسية في عُمان ٨٥
الفصل الرابع : الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في قطر ٨٨
المبحث الأول : الانفتاح الاقتصادي في قطر ٩٠
المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد القطري ٩٠
المطلب الثاني : البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في قطر ٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في قطر..... ٩٧
المبحث الثاني : التنمية السياسية في قطر..... ١٠١
المطلب الأول : مسيرة التحول الديمقراطي في قطر ١٠١
المطلب الثاني : الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في قطر..... ١٠٦
المطلب الثالث : قياس مؤشرات التنمية السياسية في قطر..... ١٠٩
الفصل الخامس : تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية ١١١
في حالتي الدراسة..... ١١١
المبحث الأول : تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في سلطنة عُمان ١١٣
المطلب الأول : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في
الانتخابات..... ١١٣
المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة
..... ١١٦
المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في قطر ١١٨
المطلب الأول : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في
الانتخابات..... ١١٨
المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة
..... ١٢٠
النتائج ١٢٢
التوصيات: ١٢٥
قائمة المصادر والمراجع: ١٢٧
أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية: ١٢٧
ثانياً: قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية: ١٣٤
Abstract: ١٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
١	بعض أبرز تلك الأهداف المتوخاة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي	٢٨
٢	تصنيف مؤشرات التنمية العالمية (WDI) لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي	٣٧
٣	المراسيم التي وضعتها السلطنة لتنظيم شؤون الخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني	٦٩
٤	نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٧٢
٥	مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٧٣
٦	مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٧٣
٧	مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٧٤
٨	أبرز عمليات التحديث في سلطات الدولة العمانية التي أجراها السلطان قابوس	٨٠
٩	أعداد المسجلين في الانتخابات البرلمانية ونِسب المشاركة فيها	٨٨
١٠	مؤشر حرية التعبير والمساءلة في عُمان للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٢م)	٨٩
١١	آليات تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطر	٩٩
١٢	نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)	١٠٠
١٣	مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي لقطر	١٠١
١٤	مؤشر نسبة تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) من	١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الناتج المحلي لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)	
١٥	مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)	١٠٢
١٦	الإصلاحات التي أجراها الشيخ حمد بن خليفة	١٠٦
١٧	أعداد المسجلين في الانتخابات البلدية ونِسب المشاركة فيها	١١١
١٨	مؤشر حرية التعبير والمساءلة في قطر للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٢م)	١١٢
١٩	معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات في سلطنة عُمان	١١٦
٢٠	معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة في سلطنة عُمان	١١٨
٢١	معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات في قطر	١٢١
٢٢	معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة في قطر	١٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
١	نموذج الدراسة وفق منهج تحليل النظم	٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة حالة: سلطنة عُمان وقطر ٢٠٠٠/٢٠١٢)

مازن سعيد مصبح المقبالي

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الانفتاح الاقتصادي وتأثيره على التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أخذت عينة من دول هذا المجلس تمثلت في: سلطنة عُمان، وقطر، وتمثل التحديد الزماني للدراسة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٢م، هذا وقد قُسمت الدراسة إلى خمسة فصول تناول الفصلين الأول والثاني موضوع التأصيل النظري لمتغيري الدراسة: الانفتاح الاقتصادي (المتغير المستقل) والتنمية السياسية (المتغير التابع)، في حين اختص الفصلين الثالث والرابع بالتعرف على واقع متغيري الدراسة في عُمان وقطر وذلك من خلال التعرف على البيئة العامة للانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في كلا البلدين، بالإضافة إلى القياس الكمي لمؤشرات المتغيرين فيهما على طول فترة الدراسة، بينما انفرد الفصل الخامس بالتحليل الإحصائي لمؤشرات متغيري الدراسة، هذا وقد سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤلها الرئيس والمُتمثل في: (ما أثر الانفتاح الاقتصادي لدول مجتمع هذه الدراسة على التنمية السياسية فيها؟)، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج هي: المنهج الوصفي، المنهج المقارن، منهج تحليل النظم، والمنهج الإحصائي، وبعد القياس والتحليل الكمي لمؤشرات مُتغيري الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج، كان أبرزها:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وجود علاقة ارتباط طردية بين الانفتاح الاقتصادي ونسبة المشاركة السياسية في الانتخابات في سلطنة عُمان، ووجود علاقة ارتباط طردية بين الانفتاح الاقتصادي وحرية التعبير والمساءلة في سلطنة عُمان، أما في قطر، فتبين عدم وجود أي علاقة بين الانفتاح الاقتصادي ونسبة المشاركة السياسية في الانتخابات، مع وجود علاقة ارتباط طردية بين الانفتاح الاقتصادي وحرية التعبير والمساءلة في سلطنة عُمان.

وفي الختام يوصي الباحث بضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في كل من عُمان وقطر، وإجراء سلطنة عمان للانتخابات البلدية، في حين أن على دولة قطرية العمل بجدية لإجراء الانتخابات البرلمانية فيها، كما وأن على الدولتين إعادة النظر بموضوع الأحزاب السياسية الداعمة الأساسية لرفع مستويات التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يشهد المجتمع العالمي بوحداته المختلفة تطورات نوعية وكمية عامة تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والفكرية، تحمل في طياتها ظاهرة أصطُلِحَ على تسميتها بالعولمة، والتي أخذت تترك تأثيرات ومنعكسات واسعة على المجتمع العالمي برمته، وتقوم العولمة بهذا الدور نتيجة لما تُحدثه من تغير مستمر يترك آثاراً على البيئات السياسية والاقتصادية داخل الدولة وخارجها، ونتيجة لما يرتبط بها من أبعاد وأدوات تعمل في نطاق عالمي كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنامي دور الشركات المُتعددة الجنسية، وانتهاج سياسات اقتصاد السوق والخصخصة وحرية التجارة "الانفتاح الاقتصادي" وغيرها من الآليات.(١)

وخلال العقدين الأخيرين، وخصوصاً مع مطلع الألفية الجديدة، أفاق العالم على وضع عالمي تُسيطر عليه وتتحكم فيه أيديولوجية أو نظرية واحدة لا منافس لها ولا حتى بديل واضح للعيان، ألا وهي "السوق" بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية وغيرها، هذه النظرية تقدم حلاً واحداً وفريداً لجميع مشكلات البشرية: كالفقر والبطالة، والكساد الاقتصادي، والأمية، والجهل، والتخلف الاجتماعي والسياسي، والعنف السياسي، واللاستقرار، وما إلى ذلك، وأن الوصفة العلاجية والسحرية لكل تلك المُعضلات تتمثل بـ"السوق الحرة المُحررة من القيود وتدخل الدولة هي وحدها الكفيلة بازدهار ورفاهية الشعوب"، ففي بداية التسعينات، لا عجب أن يُشيح العالم بوجهه عن النموذج الاشتراكي "الاقتصاد المُخطط"، وأن تتحول البلدان الاشتراكية صوب الرأسمالية، وتأخذ بالنصائح التي كان يُقدمها لها الاقتصاديون المؤمنون بالليبرالية المُحدثة من أمثال "جفري ساكس" الذي جاب مختلف ربوع المعمورة، حاملاً نصيحته لكل الحكومات التي تطلب الرشد منه لإسعاف نفسها وتحقيق مراميها التنموية وهي: "عليكم أن تستقطبوا رأس المال الأجنبي، وتفتحوا أذرعكم للترحيب بالمشروعات الأجنبية، وأن تُحرروا الأسعار من القيود، وأن تُخفضوا معدلات الضرائب وتضبطوا حالة الموازنة الحكومية، وأن تمتنعوا عن التدخل في الشأن الاقتصادي"، وهو الأمر الذي كان قد حظ عليه عام ١٩٨١م الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" قائلاً: "أن الحكومة لا تحل مُشكلتنا، إنها هي نفسُها أصل المشكلة".(٢)

---

(١) ردايدة، رمزي محمود . (٢٠٠٦). **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن. ص ط.

(٢) شيفر، أولريش، (٢٠١٠). **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، (عدنان عباس علي، مترجم)، سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٧١. ص ٤٩، ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً، فإن تحرير اقتصاد السوق من القيود "الانفتاح الاقتصادي" كان ثورة فرضتها الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عاشها العالم قبيل انهيار المنظومة الاشتراكية، و هي ثورة فرضتها الحكومات الرأسمالية الليبرالية اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً وانتقلت شرارتها من ثم إلى بريطانيا والى بقية القارة الأوروبية لاحقاً، إذ أنها لاقت رواجاً بعد انهيار مُنافستها "الشيوعية"، ومن ثم شملت كل الدول الديمقراطية وبلدان الاقتصاديات الصاعدة والناشئة إلى أن غطت جميع أرجاء العالم تقريباً. ودول مجلس التعاون الخليجي، كغيرها من الدول الصاعدة التي تسعى للتحديث والتطوير ومجارات العصر والنهوض بمجتمعاتها إلى مصافي الدول المتقدمة، قد أخذت بالنهج الليبرالي الجديد الرامي إلى تحرير الاقتصاد و فتح أبوابه للسوق العالمي من جهة، والى تكريس الديمقراطية بما تتضمنه من حريات أساسية، و سيادة لمفاهيم المساواة والعدالة، وسيادة القانون، والتنمية السياسية من جهة ثانية، و من هنا، تأتي هذه الدراسة للكشف عن درجة انفتاح السوقين العُماني والقطري كأنموذج عن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ومدى تأثير ذلك الانفتاح على التنمية السياسية فيهما.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة مما تقدمه من فائدة نظرية وعملية لكل المعنيين والمُهتمين بالشأن الاقتصادي والسياسي والعلاقة بينهما نظرياً وكمياً من طلاب سياسة واقتصاد وأكاديميين ومسئولين، وبالتالي، فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في مستويين:

١. **الأهمية العلمية (النظرية):** توضح المقصود بكل من الانفتاح الاقتصادي، والتنمية السياسية، وتكشف مؤشرات قياسهما، كما وأنها تبين أهمية وأهداف الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وكذلك تبين لنا علاقة التنمية السياسية بالديمقراطية وفائدتها للنظم السياسية، و في دول الدراسة، فهي توضح مجموعة الخطوات التي انتهجت للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في مجتمع الدراسة، كما وأن الدراسة تبين واقع البيئة السياسية في دول الدراسة، فيما إذا كانت مُحفزة أم مُثبطة للتنمية السياسية من خلال الأطر التشريعية والقانونية.

٢. **الأهمية العملية (التطبيقية):** فإن هذه الدراسة تحاول بالأساس الكشف عما إذا كان هناك علاقة وأثر بين الانفتاح الاقتصادي والحرية السياسية، فهي تعتبر دراسة "تجريبية أو اختبارية" للأدب النظري القائل بوجود علاقة بين المُتغير الاقتصادي والآخر السياسي بشكل عام، وبين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية بشكل خاص، و سيتم ذلك من خلال القياس الكمي لقيم مؤشرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرين، ومن ثم إخضاع تلك القيم للتحليل، للتعرف عن مدى وجود علاقة بينهما واتجاه تلك العلاقة إن وجدت وقوتها.

وسواءُ على الصعيدين النظري والعملي، فإن هذه الدراسة تتأتى أهميتها من خلال الكشف عن مواطن القوة والضعف في العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي تحول الجدل النظري العام الغير مثبت علمياً إلى هذه اللحظة إلى وقائع علمية مختبرة حول تلك العلاقة المُفترضة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تُسهم في سد النقص الأكاديمي في هذا المجال.

ثانياً: أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف الكامنة وراء إجراء هذه الدراسة، ولعل أبرزها الآتي:

١. التعرف على ماهية الانفتاح الاقتصادي من حيث المفهوم والمؤشرات القياسية.
٢. التعرف على ماهية التنمية السياسية من حيث المفهوم والمؤشرات القياسية.
٣. التعرف على درجة أو مستوى انفتاح اقتصاد دول مجتمع هذه الدراسة على الأسواق العالمية.
٤. التعرف على المستوى الذي وصلت إلية التنمية السياسية في مجتمع الدراسة.
٥. الكشف عن مدى وجود أو عدم وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في دول الدراسة.
٦. الكشف عن أوجه الشبة أو الاختلاف في العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في مجتمع الدراسة.
٧. التعرف على المعوقات –إن وجدت- التي تؤثر على العلاقة بين متغيري الدراسة، وكيفية التغلب عليها.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يكاد لا يخفى على أحد، مستوى النجاح الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي ومنها سلطنة عُمان ودولة قطر، في مجال النمو والتنمية الاقتصاديين، وكذا مستوى التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي من خلال منظمة "مجلس التعاون الخليجي" ودرجة تفتُح اقتصاديات هذا المجلس على بعضها من ناحية وبين المجلس والاقتصاديات العالمية من ناحية ثانية، ولما كان هناك علاقة تلاحميه بين المتغير الاقتصادي والآخر السياسي فيما يُسمى "الاقتصاد السياسي"، كان من المُفترض تبعاً لذلك أن تؤثر السياسات الاقتصادية الآخذة بآليات الانفتاح الاقتصادي لدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع الدراسة على المتغير التوأم "السياسي" مُتمثلاً بالتنمية السياسية، وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة، في البحث عن جدلية العلاقة بين المتغيرين (الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية)، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **"ما أثر الانفتاح الاقتصادي لدول مجتمع هذه الدراسة على التنمية السياسية فيها؟"**، وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة، فقد انبثق عنه عدد من التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، وهذه التساؤلات هي:

١. ما هي مجموعة الخطوات الهيكلية التي مر بها اقتصاد دول هذه الدراسة وصولاً لانفتاحهما على الاقتصاد العالمي، وكيف كان التأثير المتبادل بينهما؟.
٢. هل تسير دول الدراسة إلى الزيادة في درجة انفتاح اقتصادياتها على السوق العالمي على طول التحديد الزماني لهذه الدراسة "الواقع الكمي لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي في دول الدراسة"؟.
٣. ما هي مجموعة الأطر القانونية والتشريعية التي أوجدتها النظم السياسية لدول الدراسة سعياً لتعزيز مستوى التنمية السياسية فيها؟.
٤. ما مستوى الدرجة التي وصلت إليها التنمية السياسية في دول الدراسة "الواقع الكمي لمؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة"؟.
٥. هل هناك أوجه شبه أو اختلاف في العلاقة بين المتغيرين –إن وجدت- بين دولتي مجتمع الدراسة؟.

رابعاً: حدود الدراسة:

- **التحديد الزماني**: تسعى هذه الدراسة للبحث عن أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢م، إذ يعتبر العام ٢٠٠٠م ليس مجرد مطلع لألفية جديدة وحسب، وإنما شهد ذلك العام بداية متنامية لاتجاه عالمي نحو تبني نموذج الانفتاح الاقتصادي كآلية لإنعاش وتنمية وتطوير المجتمعات وزيادة مستوى رفاهيتها في ظل ما يُسمى "بالعولمة الاقتصادية" الرامية لشبك الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد العالمي، وكانت من ضمن الدول المتبنية لهذا النهج دول مجتمع هذه الدراسة، فقد اتخذت كلا البلدين إجراءات ملموسة – سيتم التعرف عليها في متن الدراسة- نحو ترسيخ العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادي، أما على الجانب السياسي، فقد شهد مطلع الألفية الجديدة موجه عالمية أيضاً في تكريس "الديمقراطية" بمفهومها الليبرالي الغربي كنهج وأسلوب لإدارة الحكم في جميع دول المعمورة، وباتت تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية حاجة تنادي بها الشعوب والأنظمة، وبالتالي استجابت دول مجتمع هذه الدراسة لذلك النداء.

- **التحديد المكاني**: تتحدد مشكلة هذه الدراسة مكانياً في دول مجلس التعاون الخليجي "مجتمع الدراسة"، وكعينة سيتم دراسة واقع متغيري الدراسة والعلاقة بينهما في كل من: سلطنة عُمان ودولة قطر.

خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:

١) الانفتاح الاقتصادي: هو أسلوب لإدارة الاقتصاد القومي على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد في إطار خطة قومية شاملة طويلة الأجل، بحيث يُنظر للانفتاح الاقتصادي على أنه من الجهة التمويلية يعني تشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وبالتالي يكون ذلك الانفتاح عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من خلال تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية.(١)

أما إجرائياً فيمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه: مجموعة التدابير التي يتم من خلالها ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي بحيث يؤثر كل منهما بالآخر، ويُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات للتعرف على الدرجة أو المستوى الذي تم الوصول إليه في كل من عُمان وقطر.

٢) التنمية السياسية: هي جزء من التنمية الشاملة وهي تلك العملية التي يحدث بمُقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنُظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي، والتنمية السياسية بمعنى آخر هي: الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبُنى داخل النظام السياسي، وتعكس المساواة الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم.(٢)

---

(١) Gates, Carolyn. (1998). **The Merchant Republic of Lebanon: Rise of Open Economy**. London: The Center for Lebanese Studies. p80-81.

(٢) الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٤). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. غمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص ١٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإجرائياً تُعرف التنمية السياسية بأنها مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها التعرف على مستوى وعي ومشاركة ومساهمة الأفراد في الحياة السياسية وعملياتها في كل من عُمان وقطر.

خامساً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادُها وجود علاقة إيجابية "طردية" بين المتغير المُستقل "الانفتاح الاقتصادي" والمتغير التابع "التنمية السياسية"، بمعنى انه "كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي لدول الدراسة، كلما زادت درجة التنمية السياسية فيها"، وبالتالي تسعى هذه الدراسة لاختبار مدى صحة هذا الفرضية الرئيسية للتأكد من صحتها أو دحضها وذلك بأسلوب علمي منظم، انبثق عنها الفرضين التاليين:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq ٠.٠٥$) بين المتغير المستقل والآخر التابع.

الفرضية الثانية: لا يوجد أوجه اختلاف في علاقة المتغيرين بين دول الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة:

وصولاً لاختبار فرضيات هذه الدراسة، وإجابة تساؤلاتها، تحقيقاً لأ هدافها، فإنه سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المُستخدمة في العلوم السياسية، وهي هنا:

١. **المنهج الوصفي**: إذ يُفيد هذا المنهج في وصف كل من متغيري الدراسة من حيث المفهوم والمؤشرات القياسية، كما ويُفيد هذا المنهج في التعرف على العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة.
٢. **منهج تحليل النظم**: حيث يُعين هذه المنهج في الكشف عن العلاقة والأثر بين متغيري الدراسة، إذ سيتم اعتبار الانفتاح الاقتصادي بمثابة المُدخلات التي تدخل على النظام وهو هنا النظام السياسية والاقتصادي لدول الدراسة الذي يحدث فيه عملية التفاعل "العمليات" لتخرج على شكل زيادة في مستوى التنمية السياسية "المخرجات"، وهذه المخرجات تعود وتؤثر على المُدخلات من خلال "التغذية الراجعة" لتستمر العلاقة بين المتغيرين "الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية"، أنظر الشكل رقم (١) الذي يقدم نموذجاً لكيفية استغلال هذا المنهج في هذه الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١). نموذج الدراسة وفق منهج تحليل النظم

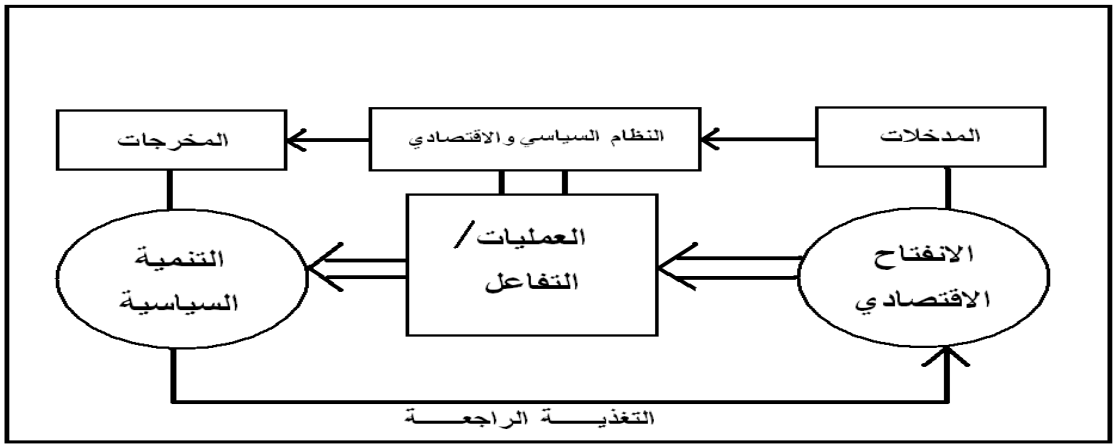

تم إعداد هذا النموذج من قبل الباحث

٣. **المنهج المُقارن**: إذ سيتم الاستعانة بهذا المنهج لإبراز أوجه الشبه والاختلاف في العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في كل من عُمان وقطر.

٤. **المنهج الإحصائي**: وذلك لإخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية والبحث عن الدلالة الإحصائية وقوة العلاقة من خلال معامل الارتباط بيرسون بين متغيري الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

١) دراسة (معمري، ٢٠١١م) بعنوان: "أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: دراسة تطبيقية للحالة الجزائرية من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٩م" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الانفتاح الاقتصادي على معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٩م، وحاولت تقصي هذا الأثر من خلال ثلاثة أبعاد (البعد السياسي والبعد المالي وبُعد التجارة الخارجية)، من خلال نموذج قياس يقوم على تبيان هذا الأثر إلى جانب متغير التحرير المالي المقاس بسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، والملائمة المالية الخارجية مقاسه بتمثيل الديون من إجمالي الصادرات إضافة إلى متغير عدم الاستقرار السياسي.

وعليه، يظهر التمايز بين الدراستين، فتلك الدراسة قد تطرقت لأثر الانفتاح الاقتصادي على "الاستقرار السياسي"، وبالتالي ابتعدت عن مضمون وأهداف هذه الدراسة من خلال عدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوانب لعل أبرزها: الاختلاف في فترة الدراسة ومكانها، والاختلاف في المتغير التابع كما هو واضح.

٢) دراسة (هنداوي، ٢٠٠٣م) بعنوان: **" الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن"** والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والاستثمار في الأردن، ودراسة أثر سياسة الانفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية وارتباط هذا الأثر بالنمو الاقتصادي، ولهذه الغاية عمد الباحث على تقسيم دراسته إلى خمسة فصول بدأها بالتعريف الإجرائي للمتغيرات، ومن ثم تتبع مراحل تطور الاقتصاد الأردني وانفتاح السياسة التجارية في الأردن بالحديث عن الصادرات والواردات، وصولاً إلى وضع مجموعة المقاييس "المؤشرات" التي من خلالها يتم التعرف على حجم الانفتاح والنمو الاقتصاديين، ومن ثم قياس واقع هذه المؤشرات في الأردن.

وبالتالي، فإن الفارق يتضح بين الدراستين في عدة جوانب، أهمها أن الدراسة الهنداوي تعتبر اقتصادية الطابع والمضمون فمتغيري دراسته اقتصاديين (الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي)، بينما هذه الدراسة تحاول الكشف عن أثر متغير اقتصادي بآخر سياسي، بالإضافة إلى الاختلاف في حدود الدراسة.

٣) دراسة (الصادق والكردي، ٢٠٠٠م) بعنوان: **" دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي الصادق"**، هدفت إلى التعرف على أثر السياسات الاقتصادية والمتمثلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي على الدور الإنمائي للحكومات في ظل ذلك الانفتاح، فبعد التعريف بالانفتاح الاقتصادي يتناول المؤلفان أبرز التوجهات الإنمائية في الألفية الجديدة ودور الحكومات في اقتصاد السوق ودور الحكومات في تمويل التنمية وفي رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية وسياسات التصحيح الاقتصادي والمالي، ومن ثم قياس بعض مؤشرات التنمية البشرية لبعض الدول العربية.

وعليه، فإن ما يميز تلك الدراسة عن هذه الدراسة هو في أثر المتغير المستقل "الانفتاح الاقتصادي" على المتغير التابع "دور الحكومات في عمليات التنمية"، في حين أن هذه الدراسة تسعى للتعرف لتأثير الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية، أضف إلى ذلك الاختلاف في المنهجية المتبعة بين الدراستين.

٤) **دراسة (سلامة، ٢٠٠٢م) بعنوان: " الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة"**، والهادفة إلى تحليل عملية الانفتاح الاقتصادي من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي والتعرف على آثار هذه العملية على الأسرة من حيث تنشئة الأبناء اجتماعياً، والتعرف على اثر ذلك الانفتاح على انغلاق الأسرة على العالم الخارجي ومن ثم التعرف على اثر الانفتاح على الوعي السياسي للأسرة، ولتحقيق تلك الأهداف عمد الباحث إلى بناء استبيان يحتوي على المؤشرات الفرعية لمتغيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة، ومن ثم قام بتوزيعها على عينة من أبناء المجتمع المصري، كما وقد عمد الباحث إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، من حيث تاريخ الانفتاح الاقتصادي في مصر، وشرح مفهوم الانفتاح الاقتصادي، وبيان أهداف الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

وعليه، تتكشف الفوارق بين تلك الدراسة و هذه، والتي من أبرز ها: الا ختلاف في أداة الدراسة، حيث كانت الاستبيان أداة دراسة "سلامة" لاختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، في حين أن هذه الدراسة لا تعتمد على الاستبيان فهي ليست دراسة ميدانية كدراسة "سلامة" فهذه الدراسة تعتمد في المنهج الوصفي التحليلي في سياق تاريخي (٢٠٠٠- ٢٠١٢م) هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم تختص دراسة "سلامة" ذات الطابع الاجتماعي بدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية وإنما اكتفت غب التعرف على أثر ذلك الانفتاح على الأسرة والأبناء، وهو الشيء الذي أبعدها عن جوهر وأهداف هذه الدراسة، فدراسة "سلامة" اجتماعية الطابع، أما هذه الدراسة فهي سياسية الطابع والمغزى.

٥) دراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٥م) بعنوان: **" البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ١٩٨٩- ٢٠٠٣م"**، هدفت للتعرف على العلاقة المتبادلة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية بشكل نظري وعام، ومن ثم القياس الكمي لمؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية في الأردن على طول الفترة (١٩٨٩م إلى ٢٠٠٣م)، لمعرفة العلاقة والأثر بينهما، وجرى تقسيم الدراسة إلى ثلا ثة فصول، يهدف الأول لتو ضيح المقصود بالتنمية السيا سية والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، أما الفصل الثاني فخُصص لقياس المؤ شرات التنمو ية في الأردن، في حين جاء الفصل الثالث ليحلل ويبين العلاقة بين تلك المتغيرات باستخدام الأسلوب التحليلي باستخدام برنامج (SPSS) المُعتمد للعلوم الاجتماعية.

وبالتالي تلتقي تلك الدراسة مع هذه الدراسة من حيث الأسلوب والمنهجية المتبعة في تحقيق الأهداف واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج، ورغم ذلك تختلف الدراستان عن بعضهما في عدة جوا نب وأبرز ها: الا ختلاف في المتغيرات مـحل الدرا سة، فدرا سة "عبد الـهادي" هدفت للتعرف إلى العلاقة المتبادلة بين التنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية أيضاً، بينما هذه الدراسة لا تهدف إلى ذلك بل تقتصر على محاولة التعرف على العلاقة والأثر بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية، بالإضافة إلى الاختلاف في حدود الدراسة.

٦) دراسة (العجلوني، ١٩٩٤م) بعنوان: **" النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن: دراسة في أثر النمو الاقتصادي في المجتمع المدني منذ الستينات وحتى الثمانينات"**، هدفت إلى بيان واقع النمو الاقتصادي في الأردن خلال ثلا ثة عقود (الستينات والسبعينات والثمانينات) وبيان الخطط التي وضعت لرفع معدلات نمو الاقتصاد الأردني، والتعرف على ما أحدثه النمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي من تغيرات على المجتمع الأردني، وتم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول، وضحت مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وأسبابه في الأردن، وأثره على المؤسسات الاجتماعية من سكان وأسر ومؤسسات تربوية وتعليمية وثقافية.

وهكذا تتكشف أوجه الاختلاف بين الدراستين ولعل أهمها أن تلك الدراسة للعجلوني سعت للتعرف على أثر النمو الاقتصادي على المجتمع الأردني من تربية وتعليم وثقافة إلا أنها استثنت التأثير السياسي، كما أنها اعتبرت النمو الاقتصادي المتغير المستقل الذي يؤثر على المجتمع وليس الانفتاح الاقتصادي، وكذا لم تحاول دراسة العجلوني الوقوف تأثير السياسات الاقتصادية الرامية لفتح الاقتصاد الأردني على الأسواق الأردنية على تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاختلاف في التحديد الزماني، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول سد النقص في دراسة العجلوني فيما يتعلق بتأثير العامل الاقتصادي على العامل السياسي وهو هنا بالتحديد التنمية السياسية.

- ما يميز هذه الدراسة:

بعد الاطلاع عن أبرز ما جاء في الدراسات السابقة، يتبين لنا أبرز ما يميز هذه الدراسة عنها، والتي هي:

١. متغيرات الدراسة: إذ أن تلك الدراسات لم تقيس أثر المتغير المستقل والمتمثل في هذه الدراسة "بالانفتاح الاقتصادي" على المتغير التابع "التنمية السياسية"، وإنما اختصت تلك الدراسات في معظمها على التعرف على علاقة أو أثر الانفتاح الاقتصادي على متغيرات أخرى، كالنمو الاقتصادي، الأسرة.
٢. مجتمع الدراسة: حيث أن الدراسات السابقة أجرت عملية اختبار فروضها أو إجابة أسئلتها على دول غير سلطنة عُمان وقطر.
٣. الفترة الزمنية: إذ تمثل التحديد الزماني للدراسات السابقة بفترات مختلفة عن فترة هذه الدراسة التي أخذت فترة زمنية تمتد اثني عشر عاماً (٢٠٠٠- ٢٠١٢م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: تقسيم الدراسة:

انسجاماً مع موضوعها، فقد تم تقسيم متن هذه الدراسة ليشمل مقدمة وخاتمة وخمسة فصول، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: الانفتاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: التنمية السياسية.

الفصل الثالث: الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في سلطنة عمان.

الفصل الرابع: الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في دولة قطر.

الفصل الخامس: تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في حالتي الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الانفتاح الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الانفتاح الاقتصادي

إن العلاقات الاقتصادية بين الدول وخاصة التبادل التجاري، تحتل أهمية كبيرة لكافة دول العالم. فقد أمست المحرك الرئيس لكل مناحي الحياة داخل جميع تلك الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي يكاد لا يخفى أثرها على جميع الأصعدة الاجتماعية، الثقافية والسياسية،[١] وفي عصر العولمة التي تُشير في أبسط تعريفاتها إلى الانفتاح على العالم، وزيادة التدفق الثقافي والسياسي والتكنولوجي والاقتصادي بين الدول نتيجة لتخطي جميع أشكال الحدود الجغرافية والسياسية،[٢] تُعد سياسة الانفتاح الاقتصادي أو سياسة السوق المفتوح "السوق الحر"، سواء كانت دافعاً للعولمة أو نتيجةً لها، بحيث أصبحت البديل - عن الإيديولوجيات أو السياسات الاقتصادية المركزية- لحل للمشكلات التي تواجهها الاقتصاديات الوطنية، وهي بذات الوقت الطريق نحو النمو والتنمية الاقتصاديين، إذ أن قدرة اقتصاد ما على التغلب على مُشكلاته، وتحقيق نموه وازدهاره، رهن انتهاجه لسياسة الانفتاح الاقتصادي، هذه السياسة الاقتصادية التي تتفاوت في درجة تطبيقها من بلد إلى آخر. الأمر الذي يُفسر الاختلاف بين الدول في مستوى نمو وتطور اقتصادياتها،[٣] وعليه، يأتي هذا الفصل من الدراسة ليبين لنا المقصود بالانفتاح الاقتصادي، ويُبرز بذات الوقت مجموعة المؤشرات التي من خلالها يتم قياس مستوى هذا الانفتاح في اقتصاديات الدول، ولذلك قسم هذا الفصل ليشتمل:

المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: متطلبات الانفتاح الاقتصادي، ومؤشراته القياسية.

---

(١) قموح، عبد المجيد. (٢٠٠٦). **العلاقات التجارية الدولية**. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ص٢.

(٢) صلاح، عباس. (٢٠٠٣). **العولمة والمنظمات العالمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص ١٨.

(٣) Dominte, Lacramioara. (2006). **Determinants and Effects of Economic Openness**. Analele Stintifice ale Universitati. pp 242.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : ماهية الانفتاح الاقتصادي

كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية. فقد لاقى مصطلح الانفتاح الاقتصادي، العديد من المحاولات لتفسيره وتوضيح مدلولاته، وصولاً إلى إيجاد تعريف مُحدد وواضح له، وفي هذا الجانب من الدراسة سنقوم بإيراد أبرز تلك المحاولات التي وضعت للتعريف بالانفتاح الاقتصادي، ولكن تستدعينا الحاجة بدايةً إلى إعطاء لمحة سريعة عن مسيرة تطور الاقتصاد العالمي وصولاً إلى الانفتاح الاقتصادي. وبالتالي، فقد صمم هذا المبحث ليشتمل على:

المطلب الأول: مسيرة التحول في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول : مسيرة التحول في الاقتصاد العالمي

إن الأفكار الاقتصادية هي دائماً نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تُفسره، ومثلما يتغير العالم تتغير الأفكار. فقد حاول الإنسان منذ أقدم العصور أن يفهم القوى المحركة في الظواهر الاقتصادية المختلفة كالإنتاج والاستهلاك والتوزيع والمبادلات وغيرها. كما حاول فهم وتفسير المشكلات الناجمة عن ندرة الموارد الموجودة في البيئة في مقابل حاجاته المتعددة، ومع دخول أوروبا عصر النهضة، شهدت البشرية تقدماً علمياً وتقنياً كبيراً، ففي سياق انتقال أوروبا من النمط الزراعي الإقطاعي إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي، تولدت مفاهيم وأفكار فلسفية جديدة معلنةً بداية عصر جديد هو عصر النهضة والتنوير، وقد شهدت تلك الفترة تحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير، وبدأت أوروبا تشهد تطوراً ونمواً للمدن، وظهور التجّار والصناعيين وأصحاب البنوك، إلى جانب الاكتشافات الجغرافية الجديدة، وبالتالي نمو التجارة العالمية، وتكشفت أيضاً طبقة برجوازية أخذت في نشر قيمها ومعتقداتها وأفكارها خارج إطار سيطرة الكنيسة، وأخذت هذه الطبقة الجديدة على عاتقها مهمة تطوير وسائل الإنتاج عن طريق الاختراعات الحديثة، ثم بدأت في إنتاج النظريات الاقتصادية الحديثة أيضاً.(١)

(١) بدوي، السيد محمد. (١٩٨٠). **علم الاجتماع والنظم الاقتصادية**. القاهرة: دار المعارف. ص ص ٥٣- ٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويُعتبر مبدأ "الفردية" هو السمة الأولى لعصر النهضة، وقد ارتبطت الحرية بالفردية، فأصبحت الفردية تعني استقلال الفرد وحريته في العمل والاعتماد على النفس، كما وشكلت الطبقة البرجوازية رمزاً للفردية والحداثة الاقتصادية لانشغالها بأنشطة غير زراعية، ورمزاً للحداثة الفكرية والسياسية أيضاً، وبهذا عرفت المُدن الأوروبية تطوراً اقتصادياً نوعياً وفكرياً فلم يعُد اقتصادها متمركزاً حول الأرض، ونمت المعاملات التجارية والمالية وبدأت تدخل أوروبا في عصر "المركانتيلية"(١) أي عصر الرأسمالية التجارية، وظهرت المدارس الاقتصادية الكبرى المروجة للفكر الاقتصادي الجديد، كمدرسة التجاريين (*). (٢)

ومع التطور العلمي الذي حدث في تلك المرحلة وما تبعها من ناحية، ونتيجة للنقد الذي وجه للمدرسة التجارية ونموذجها "الرأسمالية التجارية" من ناحية أخرى، ظهرت على السطح العديد من الآراء أو الأفكار أو المذاهب الاقتصادية التي حاولت شرح وتفسير الواقع الاقتصادي وعلاج مشكلاته، وكان من أبرز تلك النظريات في ذلك الوقت "نظرية آدم سمث" التي تقوم على: أن كل أمة أو كل شعب يملك القدرة على إنتاج سلعة أو مادة خام بتكلفة أقل بكثير من باقي الدول، فإذا ما تبادلت الدول تلك السلع، عم الرخاء بين تلك الدول، كما وترى النظرية ضرورة رفع الحكومة يدها عن التجارة، فوجه انتقاده بشكل أساسي إلى قيود نظام النزعة التجارية على الحرية الفردية في التجارة، فقال: "أن الحكومة ليس من واجباتها فرض القيود والرسوم، وإنما الدفاع عن العدالة وحرية الأمة"، وبالتالي مثلت أفكار "سميث" مُنطلقاً هاماً لنشأة مذهب الليبرالية الاقتصادية، وذلك من خلال مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" (٣)

شكلت آراء "سميث"، مع عدد آخر من المفكرين من أمثال "ريكاردو" و"ستيوارت ميل" النواة الأساسية للمدرسة الكلاسيكية "التقليدية" في الاقتصاد، هذه المدرسة التي ترى أن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يُسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود تصرفات

---

(١) **المركانتيلية**: هي المرحلة الثانية من مراحل تطور الرأسمالية، إذ أن المرحلة الأولى هي مرحلة الرأسمالية الإقطاعية أو الزراعية، ومن ثم أتت هذه المرحلة الثانية أي الرأسمالية التجارية أو المركانتيلية (المصدر نفسه).

(*) ظهرت هذه المدرسة منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر، وترى هذه المدرسة أن التجارة هي النشاط الرئيس في النظام الاقتصادي، بمعنى تبعية الصناعة وبقية الأنشطة الاقتصادية لها وفي خدمتها، لذا سميت رأسمالية تلك الفترة بالرأسمالية التجارية، ورغم تعدد أفكار التجاريين، إلا أنه يمكن إجمال أبرز أفكارهم بالتالي: أن غاية الدولة والنظام الاقتصادي تحقيق القوة، ومن هنا عرفت نظريتهم بنظرية "اقتصاد القوة"، وأن الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة ومن ثم يجب على الدولة أن تسعى إلى تنمية ثروتها والتي تتمثل بالذهب والفضة والمعادن النفيسة، لذا كان البحث عن الذهب في العالم هو السمة التي ميزت التوسع التجاري آنذاك، كما اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة ومحددة الحجم، وبالتالي فإن ما تكسبه دولة ما من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع عدائي ووطني بحت (المصدر: الشرقاوي، سعاد. (١٩٧٧). **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ٢١٣).

(٢) الشرقاوي، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سابق، ص ٢١٣ – ٢١٤.

(٣) الجوهري، محمد، وآخرون. (١٩٨٢). **الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث**. مصر: [د. ن]. ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسلوكيات الفرد، وأن الحرية الاقتصادية هي أمر مُقدس، وأن قوة الدولة ليست بمقدار ما تملكه من ذهب وفضة، وإنما بمقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما وتقوم هذه المدرسة على مبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة (تحقيق أكبر قدر من المنفعة لأكبر قدر من الناس) وهذا جوهر العدالة بنظره، وسُميت نظريته هذه "بنظرية المنفعة" وجاءت ضمن سياق الفكر البرجماتي التطوري، هذا وقد كان الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية هو تفسير أداء النظام الليبرالي في الاقتصاد. ومع التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأنشطة الاقتصادية، وخصوصاً الصناعية منها، دفعت بالنموذج الرأسمالي التجاري للتطور نتيجة للثورة الصناعية الناجمة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، التي ساعدت على زيادة القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع، فأمست هذه المصانع مركزاً هاماً يستقطب الاستثمارات وجذبت الكثير من رؤوس الأموال، فسُميت بذلك تلك المرحلة "بالرأسمالية الصناعية"، وفيها أصبحت الصناعة مركز النشاط والنظام الاقتصادي، وتحول النشاط التجاري إلى نشاط خادم للصناعة، على عكس ما كان سائداً بالرأسمالية التجارية، والجدير بالقول هنا، أن المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد سادت خلال هذه الحقبة من مسيرة تطور النُظم والفِكر الاقتصادي، حقبة الرأسمالية الصناعية وازدهرت فيها.(١)

فمع آدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين، خطا تاريخ الفكر الاقتصادي أطول خطواته، وكما قال "إيريك جور" عنه: "إن رسول الليبرالية الاقتصادية تحدث بعبارة واضحة ومقنعة"، فقد كان يُخاطب جمهوراً مهيئاً لتلقي رسالته، وكان هو صوت رجال الصناعة التواقين إلى القضاء على كل القيود المفروضة على السوق وعلى توريد الأيدي العاملة (بقايا النظام العتيق: نظام الرأسمال التجاري ومصالح أصحاب الأراضي)، مع إمكانية أن يقوم المجتمع بتحقيق قدر من المنفعة لأقل الناس قدرة.(٢)

ولكن، مع أعقاب الحرب العالمية الثانية وتعمُق الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٤م، جاءت المدرسة الكينزية -نسبةً لرائدها المُفكر الاقتصادي "جون منيارد كينز" (١٨٨٣- ١٩٤٦)- في سياق ظروف خلفتها أزمة الكساد العالمي نتيجة توقف الآلة الإنتاجية بسبب ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي للإنتاج. الأمر الذي أسفر بإغلاق معظم المؤسسات الإنتاجية والمالية وإفلاس الكثير منها، وضعف الدافع للاستثمار، فكل ذلك وأكثر أدى إلى تسريح العمال وانتشار

(١) سيد، كمال . (١٩٩٥). **رأسمالية القرن الواحد والعشرين**. القاهرة: مركز الأهرام. ص ص ٨٦- ٨٨.
(٢) جالبريت، جون كينث. (٢٠٠٠). **تاريخ الفكر الاقتصادي**. (أحمد فؤاد بلبع، مترجم). سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة، وفي ظل ذلك خرجت "الكينزية" معارضةً أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين، كمحاولة لتخليص الفكر التقليدي من الأخطاء، ومن أبرز ما جاء فيه "كينز" الآتي:(١)

١. نقد المبدأ الكلاسيكي للتشغيل القائل بأن انخفاض الأجور يؤدي إلى القضاء على البطالة ومن ثم تحقيق التوظيف أو التشغيل الكامل، إذ يرى "كينز" أن تلك الفقرة تقود إلى زيادة البطالة، وذلك لعد أسباب أهمها: أن أجر العامل حينما ينخفض سوف ينخفض إنفاقه على السلع، وعندما يقل الطلب على السلع يُنقص المستثمرون من الإنتاج، وبالتالي يخفضون مستوى التشغيل وتزيد البطالة، وللقضاء على البطالة يرى "كينز" ضرورة التخلي عن سياسة الحرية الاقتصادية، وحتمية تدخل الدولة لتحقيق هذا الطلب، فإن الحل لإزالة البطالة يُصبح رفع مستوى الطلب، حتى يزيد الإنتاج ويقضي على البطالة ويحقق التشغيل الكامل.

٢. أقام كينز افتراضاته بناءً على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، فدخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستهلاك مضاف إليه النسبة التي يدخرونها، ويرى أنه كلما زاد دخل الفرد كان أكثر ميلاً للادخار.

٣. فيما يتعلق بالاستثمار، فقد رأى أن الاستثمار في حد ذاته عبارة عن دالة لنسبة الفائدة التي تعكس اتجاهات رجال الأعمال فيما يخص تقييمهم للفوائد التي يتوقعون أن يجنونها نتيجة الاستثمار في مشروع معين، وتستطيع الحكومة أن تؤثر في معدلات الفائدة، ومن ثم التأثير على باقي المتغيرات ذات العلاقة الوثيقة بالكفاءة لرأس المال والاستثمار، كل هذا يمكن أن يتم من خلال سياسة مالية تضعها الحكومة وتنفذها، ويتم ذلك عن طريق إنشاء المصانع وإعداد الجيش وغيرها، وفي نفس الوقت يتم التأثير على توزيع الدخول من خلال فرض ضرائب على الدخول العالية وتطبيق سياسة تهدف إلى الرفاهية الاجتماعية والدعم السلعي، وأن ذلك سيؤدي إلى عدالة أكبر في توزيع الدخول، وزيادة معدلات الاستهلاك، فينشط الاقتصاد.

هذا ولم تكن "الكينزية"، هي الرد الوحيد على الاقتصاديين الكلاسيكيين المنادين بالحرية الاقتصادي القائم على مبدأ الفردية. فقد شهدت القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، العديد من الآراء والمدارس الفكرية المُعارضة للنهج الكلاسيكي، فرداً على حجج "سميث وريكاردو" القائلة بأن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، فكان رد أولئك النُقاد وأبرزهم "آدم مولر، وفريدرك

(١) سيد، رأسمالية القرن الواحد والعشرين، مصدر سابق، ص ص ٩٠- ٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست": أن الفرد يوجد من أجل الدولة، فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكان الوجود بشكل متحضر ومستمر.[١]

عند الحديث عن معارضة الطرح الكلاسيكي "الفردي"، يخرج الفكر الاشتراكي، كمعارض شرس ونِد قوي إيديولوجياً ليس للفكر الكلاسيكي فحسب، وإنما كبديل للنهج أو الايدولوجيا الرأسمالية الليبرالية ككل، فإذا كانت الرأسمالية تعني باختصار "الملكية الفردية، وعدم تدخل الدولة بالاقتصاد، وتحرير عوامل ووسائل الإنتاج"، جاء تطبيق الفكر الاقتصادي الاشتراكي - الذي ظهر نظرياً مع فكر "كارل ماركس" ورفاقه "فيخته، هيغل، واندجل" وطُبق عملياً في الاتحاد السوفييتي السابق- كممارسة فعلية ليعلن قيام نظام اقتصادي تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه للمجتمع ككل "الملكية الجماعية"، فالنظام الاشتراكي يرى أن الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي السعي من أجل تلبية حاجيات المواطنين المتنامية، ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين أفراد المجتمع، كما ويعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، ويتصف هذا التخطيط بهيمنة الدولة على الاقتصاد فهي تلعب دوراً أساسياً في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج "الملكية العامة"، كما ويستهدف النشاط الاقتصادي عادةً السعي لتحقيق أهداف الدولة.[٢]

وكنتيجة للصراع الفكري والعملي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي العالمي الكبير، لاقت أفكار "كينز" رواجاً كبيراً في الأوساط الأوروبية، فالكينزية التي نادت بدور نشيط للدولة لإعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، انتشر تأثيرها ونفوذها على العقل الاقتصادي الأوروبي غداة الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الستينيات، في محاولة جادة لإحياء الاهتمام بقضايا مركزية مثل "التراكم" و"توزيع الدخل" وتحقيق دولة الرفاه الاجتماعي بعيداً عن الاشتراكية.[٣]

إلا أنه، بانتهاء الحرب الباردة لصالح الفكرة الغربية الرأسمالية، وتراجع المنظومة أو الايدولوجيا الاشتراكية، بتفكك الاتحاد السوفياتي، وجدت الدول نفسها تعيش تحت المظلة الرأسمالية في عالم يزداد تعولماً، وفي نفس الوقت طُرحت آراء المذهب الليبرالي الجديد بقوة ولاقت قبولاً وانتشاراً كبيراً في أغلب دول المعمورة، إذ شكَّل الطرح الليبرالي الجديد خياراً لا بديل له على الساحة الدولية، أو على أقل تقدير الخيار الأكثر ملائمة وقدرةً واستيعاباً للشعوب،

---

(١) جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١٠٥- ١٠٦.
(٢) مجذاب، بدر. (١٩٨١). **الاقتصاد الاشتراكي**. العراق: جامعة البصرة. ص ٧٢.
(٣) عبد الفضل، محمود. فجوة العقل الاقتصادي العربي. مجلة العربي. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٥/١٥م، www.3arabimag.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كواقع فرض نفسه نتيجة قوة الحضارة الغربية في جانبها المادي،[١] وقد صدرت العديد من المؤلفات التي تحدثت عن انتصار الرأسمالية أو الليبرالية كفكر وممارسة، ولعل أبرزها الكتاب الذي صدر في العام ١٩٩٢م والمُعنون "بنهاية التاريخ والإنسان الأخير" لمؤلفه "فرانسيس فوكوياما" الذي مجد عولمة الرأسمالية الليبرالية، فلم يكن المقصود بنهاية التاريخ المعنى الحرفي له، بل المعنى الفلسفي، فلقد كان التاريخ –من وجهة نظره- برمته حتى الآن هو التفتح الذي لا يتوقف للفكرة الليبرالية، وقد جادل بأننا غير محكوم علينا بأن نعيش إلى الأبد في عالم واقعي من الصراع الحتمي بين الأفكار، وأن انتصار الليبرالية جاء وفق لإرادة الأفراد، وقد وافقه في فكره هذا "صموئيل هنتغتون" في كتابه "صراع الحضارات".[٢]

والليبرالية ما يُدعى بالمذهب الحر، نشأ متحالفاً مع النظام الرأسمالي منذ بداياته الأولى، أو بشكل أدق فإن النظام الرأسمالي قد استعان في تدعيم وجوده بالأفكار التي نادت بها التحررية أو الفردية، فالمذهب الحر "الليبرالية" هو الذي كفل لرأس المال أن ينمو ويزدهر وهو الذي حماه بما جاء به من قيم من القوى المعرقلة لنموه وازدهاره، فقواعد المذهب الحر أمست فكراً مذهبياً للنظام الرأسمالي يستعين بها ويقوم مُستنداً عليها، وبالتالي، فإن النظام الرأسمالي لا يعني الليبرالية أو المذهب الحر، فالنظام الرأسمالي نظام اقتصادي، أما المذهب الحر فهو فلسفة اجتماعية وسياسية عامة تدعوا إلى الحرية والفردية، وأن النظام الرأسمالي هو التطبيق لفلسفة المذهب الحر في الجانب الاقتصادي فحسب.[٣] فالليبرالية كلمة مشتقة من الأصل الاتيني Liberalis، وهي تعني" الإنسان الحر" أو تعني" الحرية الفردية"،[٤] وبحسب اعتقاد أصحاب المذهب الليبرالي، فإن مصلحة المجتمع ما هي إلا مجرد تجميع حسابي للمصالح الفردية، فحينما ينطلق الفرد في تحقيق مصلحته الشخصية فإنه يحقق دون أن يدرك مصلحة الجماعة، ولأن هناك توافقا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فقد وقفت الليبرالية منذ فجر ظهورها ضد تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وطالبت بأن تكون الحكومة مجرد حارس للحريات الفردية لتردع أي اعتداء عليها.[٥] وزيادةً في التوضيح، هناك اتجاه غالب يرى أن الليبرالية مرت

---

(١) المقبل، زياد. (٢٠٠٨). **الليبرالية المعاصرة**. الأردن: [د. ن]. ص ١٢.
(٢) جون، بيليس، وستيف، سميث. (٢٠٠٤). **عولمة السياسة العالمية**. (مركز الخليج للأبحاث، مترجم). الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث. ص ٣٢٩، ٣٣١.
(٣) Treadgold, Donald,(1990). **Freedom a History**. New York- USA: New York University. p 74-75.
(٤) الجاسور، ناظم عبد الواحد. (٢٠٠٤). **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص٣٠٥.
(٥) زكي، رمزي. (١٩٩٣). **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. القاهرة: دار المستقبل العربي. ص ٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بثلاثة مراحل أساسية إلى أن تبلورت بما يسمى الليبرالية الجديدة أو الليبراليين الجدد، و هذه المراحل هي:(١)

المرحلة الأولى: "الليبرالية المطلقة" تمتد بين ظهور الثورة الصناعية وحتى اندلاع أزمة الكساد الكبير (١٧٥٠- ١٩٢٩م) وهذه المرحلة كان يغلب عليها طابع الحرية الاقتصادية التي لا يقف أمامها أي عائق وعكست نفسها في ذلك الشعار الشهير: "دعه يعمل دعه يمر"، وفي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثانية: "الليبرالية المنظمة" تمتد هذه المرحلة خلال الفترة ما بين أزمة الكساد الكبير وبداية عقد السبعينات (١٩٢٩- ١٩٧٠م) إذ أن هذه المرحلة تبدأ بزلزال الكساد الكبير الذي تعرض له النظام الرأسمالي في مختلف أنحاء العالم وحكم أوهام الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي كان ينكر إمكانية حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي.

المرحلة الثالثة: "الليبرالية الجديدة"، تمتد خلال الفترة ما بين بداية السبعينات وحتى الآن، التي تبدأ بمجموعة الأزمات المستعصية التي عانت منها الدول الرأسمالية الصناعية، اذ ظهرت واستعصت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والتضخم وغيرها، فيما يُسميها البعض "بالليبرالية الطائشة". وإن كان أغلب دعاة الليبرالية الجديدة يرون بأن النظام العالمي الرأسمالي لديه القدرة على إصلاح نفسه بنفسه إذا ما حصلت فيه أزمة، بل أنهم يذهبون أكثر من ذلك عندما يقولون: بأن هذا النظام يمكنه ان يضحي بإحدى وحداته مقابل بقاء النظام الرأسمالي واستمراره.

وفي الحقيقة أن اقتصاد السوق المحررة من القيود (سياسة الانفتاح الاقتصادي) هي منتجات الليبراليين الجدد، ولم تنشأ بشكل عفوي، كما أنه لم يتبلور بفعل مؤامرة حاكتها سراً الشركات العملاقة والمصارف، بل إنه في المقام الأول الحصيلة التي أفرزتها قرارات سياسية ليبرالية جديدة كثيرة، أهمها ما يلي:(٢)

١. سياسات الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" ١٩٧٤م الداعية إلى تحرير أسواق المال من القيود.

٢. سياسات رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" ١٩٧٩م الداعية إلى تجريد النقابات العمالية من سلطانها بمعنى القضاء على أسس دولة الرعاية الاجتماعية.

---

(١) زكي، رمزي. (١٩٩٦). **الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى**. سلسلة عالم الفكر، العدد ٢٥. ص٣١-٣٤.

(٢) شيفر، انهيار الرأسمالية، مصدر سابق، ص ص ٤٩، ٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. توصيات الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان الضريبية، التي أخذت بها جميع دول العالم تقريبا الرامية إلى تخفيض حجم الضرائب.

٤. سياسات رئيس الوزراء الألماني الأسبق "غيرهارد شرودر" المتعاطفة والداعمة مع أصحاب رأس المال، أي أن هذا الألماني وضع الاقتصاد الألماني في فلك اقتصاد السوق.

إذاً، ونتيجة للتزاوج أو التعاون بين النظام الرأسمالي والسياسة الليبرالية الجديدة، في أعقاب انتهاء القرن العشرين وصولاً إلى اليوم الحاضر، نمت وتطورت سياسة الانفتاح الاقتصادي وعمت جميع بقاع المعمورة، إذ أمسى عالم اليوم، يتميز بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية قوامها زيادة شعور البلدان بضرورة تحرير التجارة الخارجية من القيوم والحواجز التي تعترض سبيلها لزيادة التعاون الاقتصادي بينها، أي سياسة السوق أو سياسة الانفتاح الاقتصادي. فقد شهدت العقود الأخيرة إنشاء العيد من المنظمات الدولية التي تستهدف تنمية التجارة الخارجية، وتحريرها عن طريق التدرج في خفض الحواجز الجمركية، ومن أمثلة تلك المنظمات: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة الجات "GATT"، ومنظمة التجارة العالمية "WTO" كبديل عنها، ومن ثم ظهرت الاتحادات والتكتلات الاقتصادية بأشكالها المختلفة بهدف توسيع دائرة التجارة الخارجية، كالسوق الأوروبية المشتركة التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي، ومنظمات اقتصادية وظيفية كثيرة، وكلها تسعى لحل مشكلة الأسواق، وفتح مجالات لتسويق الإنتاج، وتنويع فرص استغلال المورد، ولاستفادة من المهارات، وغيرها من الأهداف، التي تصب جميعها ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي ومزاياه.(١)

المطلب الثاني : مفهوم الانفتاح الاقتصادي

يتم غالباً الربط بشكل وثيق بين الليبراليتيه والدفاع عن الأسواق الحرة، وهذا التصور صحيح تماماً، ولكن ربما كانت هناك مبالغة في التركيز عليه، فغاية الليبرالية ليست الدفاع عن علاقات الأسواق المنفتحة بحد ذاتها، وليست أيضاً هي بالتأكيد أشكالاً رأسمالية من النظام –كما بينا- بقدر ما هي (أي الليبرالية) الدفاع عن الحرية الفردية، والمجتمع المدني، فالسوق الحرة أو النهج الانفتاحي للاقتصاد هي النظام الاقتصادي الذي ينشأ عندما يُتاح للأفراد اكتساب الملكية وتبادلها دون الخضوع سوى لاشتراط عدم انتهاك حقوق الآخرين، والأسواق هي الشكل

(١) Edward, John & Authors. (2011). **Economic Openness And Economic Prosperity**. London- UK: The National Archives- Department for Business. pp39- 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضروري للنظام إذا كان للبشر أن يكونوا قادرين على التعاون لتحقيق أهدافهم المتشابكة.[١] ومن ثم، ما المقصود بالسوق الحرة أو سياسة بالانفتاح الاقتصادي؟:

الانفتاح لُغةً، يأتي من الفعل "انفتح" ويعني الانكشاف، إذ يقول "ابن منظور": كل ما انكشف عن شيء فقد انفتح، ودلالة الانفتاح تعني بضده "الانغلاق"، فالانفتاح يعني إزالة الانغلاق،[٢] وبحسب "المعجم الوسيط": انفتح الشيء عن الشيء أي انكشف عنه، وانفتح الباب: فُتح أي شُرِعَ على مصراعيه، وانفتحت الزهرة أي أوراقها تفتحت بمعنى: انبسطت وامتدت، ويُقال انفتح ذهنه عن أشياء كان يجهلها أي انكشف ذهنه وعرف تطوراً وانتعاشاً، وانفتح على الآخرين: أي اختلط بهم.[٣]

ونجد في دائرة المعارف البريطانية، أن اليونانيين القدماء استخدموا هذا المفهوم "الانفتاح"، ولكن بمعناه الواسع، وقصدوا به الانفتاح على العالم الخارجي، أما "كوزموفيل" فقد عرف الانفتاح على أساس حُب الشخص للعالم بشكل عام، وأن يكون الشخص مُنفتح على البلدان الأخرى كلها، في حين رأى "كوزموبلاستيك" الانفتاح بأنه يقوم على أساس أن يكون الفرد محباً وودوداً و صديقاً ومحافظاً على طبيعته ويتميز بالمرونة، وأنه ينتمي لكل أجزاء العالم وليس مقصوراً على بلد واحد أو شعب واحد، أما "جروان" فقد عرف الشخص المنفتح بأنه هو المواطن العالمي المتحرر من الأحقاد القومية أو المحلية، كما وعرف "عاطف غيث" الشخص المنفتح بأن الشخص العالمي الذي يعتبر إحساسه بالاستغراق والتوحد -بمعنى الوحدة والاتحاد-موجهاً أساساً نحو عالم اجتماعي كبير يخرج عن النطاق المحدود لمجتمعه المحلي.[٤] علماً بأن علماء الاقتصاد يستخدمون مصطلح "الانفتاح" بعدة دلالات، وأبرزها:[٥]

١) يفتح افتتاحي: بمعنى يبدأ أو ينشأ كأن يقوم مصرف بفتح حساب توفير أو حساب تسليف لأحد زبائنه.

٢) بمعنى حساب مفتوح: و هو شكل من أشكال التعامل التجاري بالدين لا يطلب فيه من الزبون أن يرسل إلى البائع كمبيالة عن البضاعة التي اشتراها ديناً أو أن يدفع فائدة عنها، وإنما عليه أن يسدد المبلغ المطلوب منه في أوقات معينة بعد كل مرة يشتري فيها بضائع.

---

(١) Boaz, David. (2008). **The Libertarian Reader (5)**. London- UK: Cato Institute. p9.
(٢) ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن حزم . (١٩٧٠). **لسان العرب**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة. ص ١٢٢.
(٣) مجمع اللغة العربية. (١٩٨٥). **المعجم الوسيط**. القاهرة: دار عمران. ص ٦٨.
(٤) سلامة، محمد علي سلامة. (٢٠٠٢). **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ص ص ٨٠- ٨١.
(٥) جور، جان سان. (١٩٨٦). **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب**. (محمد بشير، مترجم). بيروت: المؤسسة العربية. ص ١٢٣- ١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) بمعنى شركة مفتوحة: أي شركة تطرح أسهمها للبيع بصورة علنية ويكون الحصول عليها متيسراً لأفراد الجمهور، أو بيد عدد قليل من الجمهور.

أما اصطلاح الانفتاح الاقتصادي، فهو عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد لتحقيق التكامل والانخراط بين رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة "التكنولوجيا" بغية زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، والانفتاح أيضاً مجموع السياسات الاقتصادية التي تجد مبررها في ضرورة العمل على رفع معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي معتمداً في ذلك على مصادر هي: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الوطني، وفائض القطاع العام.(١) كما ويعني الانفتاح الاقتصادي، مدى استجابة الدولة للتدفقات التجارية من سلع وخدمات ورؤوس أموال عبر الحدود، وهو سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات،(٢) وقد عُرِفَ الاقتصاد المفتوح بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي ينشأ بينه وبين الاقتصاديات الأخرى علاقات تبادل تجاري تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل.(٣)

هذا، ويرى البعض من المختصين أن سياسة الانفتاح الاقتصادي ليست بالايدولوجيا أو الفلسفة الجديدة، وإنما هي أسلوب لإدارة الاقتصاد المحلي، يقوم على أساس تحقيق التفاعل والتعاون الصحيح بين الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد في إطار خطة قومية شاملة طويلة الأجل، وبالتالي يكون الانفتاح الاقتصادي من الجهة التمويلية تشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية المختلفة، ومن ثم يخرج الانفتاح على أنه سياسة تقوم على إزالة كافة أنواع القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من خلال تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية، ورؤوس الأموال المحلية.(٤)

يُنظر لسياسة الانفتاح الاقتصادي كنموذج عام له تطبيقاته في دول العالم اليوم (متقدمة أو متخلفة، اشتراكية أو رأسمالية)، فالانفتاح الاقتصادي ليس ببدعة أو باختراع جديد، وإنما هو

---

(١) مرياس، طلال. (١٩٩٧). **الاقتصاد العالمي وآفاق الغد**. دمشق: دار الماجد للنشر والتوزيع. ص ٤٧- ٤٨.
(٢) هنداوي ، محمد سمير. (٢٠٠٣). **الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن. ص٦١.
(٣) Thompson, Henry. (2001). **International Economic Global**. Singapore- River Edge N J: World Scientific Press. p 57.
(٤) Gates, Carolyn. (1998). **The Merchant Republic of Lebanon: Rise of Open Economy.** London: The Center for Lebanese Studies. p80-81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة طبقت وستُطبق بصور وبدرجات متفاوتة في جميع دول العالم، كُلٌ حسب طبيعة نظامه الاقتصادي. كما أن لهذا الانفتاح الاقتصادي كمنهج للتنمية الاقتصادية له حدوده وضوابطه التي ينبغي مراعاتها عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فالتنمية الاقتصادية المفتوحة هي التنمية التي لا تعتمد على رأس المال المحلي فحسب، بل تسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحديد معدل النمو الاقتصادي وتأخذ تلك التدفقات أشكالاً مختلفة، كالقروض الأجنبية والمعونات والاستثمار الأجنبي المباشر.(١)

ويبرز الانفتاح الاقتصادي من خلال استعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية، وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس الأموال الأجنبية، في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية، ويترتب على ذلك توافر إرادة قوية لدى الدولة إزاء ذلك بإيجاد ميكانزمات اقتصادية ووسائل قانونية "تشريعات" لتسهيل ذلك، وإزالة العوائق الاقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية الرأسمال التجاري الدولي، بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك، لأن المتعاملين والفاعلين الاقتصاديين ينشدون هذه المسائل العملية ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسئولي الدولة، فأولئك الاقتصاديون "المستثمرون" يدرسون الأسواق المتاحة أمامهم ويختارون أنسبها لاستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على أموالهم، وهنا يُعتبر الاستقرار الاقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوافر الظروف الأمنية (الاستقرار السياسي) من الشروط التي يعتمد عليها انفتاح الاقتصاد الوطني أمام الأسواق الخارجية.(٢)

ويرى البعض أن عملية الانفتاح الاقتصادي، هي عملية تدويل الاقتصاد المحلي لربطه بالاقتصاد العالمي، أو هي العملية التي يتم بمقتضاها تحرير التبادلات التجارية والمالية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، بإزالة كافة أنواع القيود على تلك التبادلات الاقتصادية،(٣) ويشير الانفتاح الاقتصادي من الناحيتين التجارية والمالية إلى حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال المادية والمالية عبر الحدود بلا قيود، وتنطوي تلك العملية على عوامل خارجية ايجابية يمكن أن تدفع بعجلة التنمية، كالحصول على التكنولوجيا المتطورة، واكتساب المعرفة والمهارات الإدارية، وتوسيع نطاق الأدوات المالية.(٤)

---

(١) عمر، حسين. (١٩٩٨). **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**. القاهرة: دار الفكر العربي. ص ٣٩.

(٢) عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، مصدر سابق، ص ص ١٢- ١٣.

(٣) Albertos, Jose Fernandez. (2002). **Explaining Economic Openness: The Political Sustainability of Internationalization in Latin America and Europe**. Instituto Juan March and Harvard University, Florence. pp4-5.

(٤) عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٨). **اقتصاديات المشاركة الدولية**. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُشير الانفتاح الاقتصادي كمدخل للتكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل إلى فتح الحساب التجاري لميزان المدفوعات. الأمر الذي يعني إزالة جميع حواجز التعرفة وغير التعرفة بوجه التنقل الحر للسلع والخدمات، وتكون نتيجة ذلك التقارب ما بين الأسعار المحلية والدولية للسلع والخدمات المتبادلة دولياً. كما ويتوقع أن تتأثر كذلك وإن كان بصورة غير مباشرة أسعار السلع والخدمات غير التبادلية، وتتعلق بذلك نتيجة أخرى تتعلق بمستوى رفاه المستهلك، فإزالة الرسوم المشوهة عن السلع والخدمات المستوردة يصبح المستهلك حراً في الاختيار ما بين السلع المستوردة وتلك المصنعة محلياً وتزداد مكاسبه مع تنوع فرص الاستهلاك، ولنفس تلك الأسباب ينتظر أن تساعد حرية الاختيار ما بين المدخلات المستوردة وتلك المصنعة محلياً على ترشيد الإنتاج من خلال خفض التكلفة الإنتاجية الناتجة عن تشوه الأسعار بشرط احترام الممارسات التنافسية، والى جانب تحرير الحساب التجاري، تتمثل قناة أخرى من قنوات التكامل مع الاقتصاد العالمي في تحرير حساب رأس المال "الحساب الرأسمالي"، ويتضمن ذلك السماح للمحافظ الاستثمارية المختلفة بالاشتراك بالعملية الاقتصادية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة القيود على التدفقات المالية المغادرة، وأن هذا التحرر للحساب الرأسمالي له العديد من المزايا وأهمها:(١)

١) إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطاً.

٢) تطوير قدرات وأداء وكفاءة النظام المالي المحلي من خلال تنافس المؤسسات المالية الدولية.

٣) تؤدي عملية الدخول لأسواق رأس المال العالمية للبلد أن يحافظ على استقرار استهلاكه بالسماح له بالاقتراض في فترات الركود الاقتصادي على أن يعاود السداد في فترات النمو.

٤) زيادة الموارد المالية المحلية المحدودة لدى البلد المتلقي من خلال إفساح المجال للمزيد من الاستثمارات التي ستدعم تنميته الاقتصادية على المدى الطويل.

ومن خلال تلك التعريفات، نستطيع القول، باختصار بأن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة أو العملية التي يتخذها الاقتصاد المحلي لدول ما يتم فيها السماح بحرية حركة وانسياب السلع والخدمات التجارية، وكذلك حرية انتقال رأس المال، بين هذا الاقتصاد والاقتصاديات الأخرى، عن طريق إزالة كافة أنواع القيود التعريفية وغير التعريفية بين ذلك التبادل التجاري والمالي، وهو الأمر الذي يتطلب إرادة قوية وأُطُر قانونية مُحفزة.

ويرى الباحث أن هناك آراء متعددة حول أي النماذج هو الأفضل للتطبيق ما بين الاقتصاد المفتوح المرتبط بالاقتصاد العالمي أو المذهب الاشتراكي أو التنمية المستقلة، لكنا هنا لسنا بصدد

(١) عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية ، ص ٨٣- ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المُفاضلة بقدر ما نناقش أمراً واقعاً ونموذج تطبقه الدول موضوع الدراسة لنبحث في مدى نجاعته وتقييمه بالقياس والتحليل الكمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : متطلبات الانفتاح الاقتصادي، ومؤشراته القياسية

لما كان الانفتاح الاقتصادي يعني إلغاء القيود على حرية انتقال السلع والخدمات التجارية والمالية بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات العالمية، فما هي مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها التعرف على مستوى انفتاح اقتصاد دولة ما على الأسواق العالمية، وأيضاً ما هي مجموعة الإجراءات أو المتطلبات الواجب اتخاذها وتوافرها لفتح الاقتصاد المحلي على السوق العالمي؟، إذ لا يمكن لدولة ما بين ليلةٍ وضحاها الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، فلا بد من مجموعة من الشروط أو عوامل النجاح لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن هنا تأتي مهمة هذا المبحث ليبين بدايةً مجموعة العوامل أو المتطلبات الواجب توافرها للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم التعرف على مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها قياس درجة انفتاح اقتصاد ما على السوق العالمي، وعليه. فإن هذا المبحث يتضمن الموضوعات التالية:

المطلب الأول: متطلبات الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول : متطلبات الانفتاح الاقتصادي

لا نستطيع القول بأن الانتشار الواسع لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي عمت جميع دول العالم تقريباً –كما أسلفنا- قد أتت من فراغ، أو أنها نهج اقتصادي قد جرى تبنيه والأخذ به بالإرغام والإكراه من بعض الدول على الأخرى وإن كانت هناك آراء تقول بذلك. ودون الدخول في الجدل الفقهي حول هذا الموضوع ومدى ملائمته أو عن كان مذهباً سياسياً، فتلك المفاهيم سادت كنتيجة طبيعية لمناخ اقتصادي عالمي وصل إلى هذه المرحلة عبر مسيرته التي أشرنا إليها، إذ لا بد من وجود مجموعة كبيرة من الأهداف والغايات التي من المفترض جنيها من تطبيق تلك السياسة، هذا وتتنوع تلك الأهداف من أهداف زراعية، صناعية، عمالية، اجتماعية وسياسية وغيرها، والجدول رقم (١) يبين لنا بعض أبرز تلك الأهداف المتوخاة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١). بعض أبرز تلك الأهداف المتوخاة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي

الرقم	المجال	الأهداف
١.	**مجـــال الإنتـــاج الزراعي**	– الارتفاع بإنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية في المجال الزراعي. – التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية، بغية زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة قيمة الإنتاج الزراعي وتحسين وضع الفلاحين وذلك لارتفاع القيمة السوقية الدولية للأسعار. – مكنكة الزراعة إلى أكبر درجة ممكنة والإقلال من الاعتماد على الجهد الحيواني في العمليات الزراعية. – استصلاح الأراضي، والتوسع في التصنيع الزراعي.
٢.	**فـــي المجـــال الصناعي:**	– تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان. – زيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات المحلية بما يسهم في تغطية حاجة المستهلك المحلي مع إبقاء فائض للتصدير. – الانتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج بالحجم الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج بالحجم الكبير بما له من مزايا. – إدخال صناعات جديدة تتمشى مع أحدث ما في العصر. – الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في البلاد. – إدخال أحدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا إلى الصناعات الوطنية، الأمر الذي يسهم في ارتفاع جودة المنتجات الوطنية وانخفاض تكلفة إنتاجها. – إدخال عنصر المنافسة بين المشروعات الوطنية والأخرى الأجنبية مما يؤدي إلى تحسين حالة المنتجات الوطنية. – زيادة حجم وقيمة المنتجات الصناعية الوطنية عن طريق إضافة المزيد من العمليات على المنتجات التي كانت تصدر بصورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أي الانتقال إلى رفد الصناعة التحويلية.
٣.	**فـــي مجـــال**	– الحد من البطالة، بزيادة الفرص الوظيفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	العمالة:	– اكتساب خبرات ومهارات جديدة. – رفع قيمة المورد البشري الوطني على المستوى الدولي، نتيجة زيادة خبراته ومهاراته. – تحسين ظروف ومجالات العمل وارتفاع الأجر.
٤.	**في المجال المالي:**	– زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج. – إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة إلى حد ما. – تنشيط بورصة الأوراق المالية. – زيادة التدفقات المالية. – تحسين وضع العملة الوطنية.
٥.	**في المجال التجاري:**	– توفير احتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة. – زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري. – تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلال التجاري.
٦.	**في المجال الاجتماعي والسياسي:**	– تحسين مستوى معيشة الفرد والارتقاء به إلى المستويات العالمية. – إطلاق الطاقات الخلاقة الكامنة في الإنسان، وإنهاء روح الاتكالية في تنفيذ المشروعات وأداء الأعمال والاعتماد على الدولة في كل شيء. – تحرير إرادة الدولة في اتخاذ قراراتها لمصالحها الخاصة لا وفقاً لمصالح الآخرين، نتيجة زيادة خيارات وبدائل الدولة الخارجية، بدلاً من ربط مصيرها بمصير عدد محدد من الدول.

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ: سلامة: **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، مصدر سابق، ص ص ١٣٥- ١٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فمن الواجب على الدول الرامية إلى جني أهداف الانفتاح الاقتصادي، توفيرها لعدد من المتطلبات أو عوامل النجاح، وخصوصاً في دول الاقتصاديات المتحولة من النهج الاشتراكي – أبان فترة الاتحاد السوفياتي- إلى النهج الرأسمالي وكذلك الدول النامية، فتلك الدول عليها أن تعيد صياغة نظامها التجاري وبيئتها العامة "البنى التحتية" بما يحقق لها من حوافز تستجيب للتغيرات الاقتصادية العالمية بأكبر قدر ممكن، وتشمل تلك الترتيبات الانتقالية بشكل عام، العديد من المجالات أو الآليات، ولعل أبرزها الآتي:(١)

١. إزالة أو تقليص الاتجار الحكومي (الأوامر والتنظيمات الحكومية، صادرات واستيرادات الحكومة، إعانات الاستيراد، رقابة الأسعار وما إلى ذلك من تدخل حكومي في الاقتصاد).
٢. رفع القيود الكمية عن الصادرات والاستيراد، بمعنى إلغاء القيود الكمية واشتراطات التراخيص، وتقليص ضرائب الصادرات تدريجياً.
٣. نظام موحد للتعرفة الجمركية، ومنخفض كلما أمكن.
٤. تبسيط إجراءات التجارة وشفافية عملها.
٥. حماية أولية لبعض الصناعات المحلية.
٦. الاندماج في نظام متعدد الأطراف للتجارة ولاسيما مع الدول المتطورة.

ولما كان تحرير التجارة الخارجية بشكل عام، هو الشرط الأساسي والحيوي لفتح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، إلا أن هذا التحرير يقف ويعتمد على عدد من المُحددات لعل أبرزها:(٢)

١. وجود نشاط واضح لاستثمار الشركات المتعددة الجنسية في القطاعات الإنتاجية المختلفة في البلاد.
٢. توحيد سعر صرف العملة المحلية، إذ أن التقلبات في سعر الصرف يؤثر على حجم التجارة من خلال تقليص الصادرات وزيادة الواردات، أو العكس بالعكس، وهذين الجانبين "الصادرات والواردات" يستخدمان كثيراً في قياس درجة الانفتاح الاقتصادي في أبسط طُرقه.
٣. توزيع عوامل الإنتاج وتنوعها، بحيث يؤدي ذلك إلى تنوع مصادر الدخل القومي، فالدول الغنية بالموارد الإستراتيجية وتنوع في إنتاجها تولد زيادة الطلب الخارجي المُحتمل على مواردها، مما يُسهم في زيادة انفتاح اقتصاد ذلك البلد.

---

(١) شعلان، هشام ياس. (٢٠٠٤). **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق: تجربة الاقتصادات المتحولة**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. ص ص ٢٢٣- ٢٢٤.

(٢) Dominte, Lacramioara. (2006). **Determinants and Effects of Economic Openness**. Analele Stintifice ale Universitati. pp 243- 244.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. نقل التكنولوجيا، حيث أن زيادة استغلال واستقطاب التكنولوجيا في بلد ما يزيد مستوى الإنتاجية فيها ويُنوعها، مما يزيد من نوعية العرض في السوق ويُفضي إلى إيجاد منتجات جديدة متكيفة مع الظروف الجديدة ويُحسن الوضع التنافسي.

ولكي يؤدي تخفيف القيود على التجارة الخارجية ودخول الأسواق الدولية إلى زيادة الدخل ينبغي أن يقترن ذلك بعدد من المتطلبات، كتحجيم تدخل الحكومة في هذا المجال ورفع القيود عن الأسعار والأسواق ودعم النشاط الإنتاجي وتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وغيرها، ومن أهم المتطلبات الواجب توافرها حتى يتمكن بلد ما من الدخول بسياسة الانفتاح الاقتصادي بكل نجاح واقتدار، الآتي:[١]

١) **إعادة هيكلة "بناء" القدرات المؤسسية:** تحتاج عملية إزالة الحواجز والقيود التجارية وتحرير التدفقات الرأسمالية الاقتصاديات الوطنية إلى التعامل مع لاعبين اقتصاديين جدد تتباين سلوكياتهم الاقتصادية وأحجامهم وتشريعاتهم وأعمالهم، وهنا تصبح الممارسات المؤسساتية والتشريعات القانونية التقليدية غير قادرة على الصمود أمام درجة التقدم والتعقيد التي تنطوي عليها عمليات التحرير الجديدة، وبالتالي فإن عملية الانفتاح على الاقتصاديات الأخرى تتطلب تهيئة بيئة أعمال جديدة يُمنح فيها كافة اللاعبين الاقتصاديين المحليين والأجانب نفس المعاملة والحقوق وتتاح لهم نفس المعلومات، ومن ثم تستلزم سياسة الانفتاح اعتماد الهياكل المؤسسية الأساسية لاقتصاد السوق، وتتدرج إعادة الهيكلة المؤسسية ما بين إزالة العوامل المشوهة لآلية الأسعار، وإرساء أُطر تستطيع تسوية النزاعات والملكية، ومنع التدخلات غير الفنية في ديناميكيات السوق، وضمان حرية العبور من وإلى السوق، واعتماد إجراءات شفافة في رسم السياسات وتنفيذها.

٢) **النقل والمواصلات:** إن بنية النقل -البري والبحري والجوي- تكتسيها في أي بلد نفس أهمية قدراته في مجال الاتصالات والمعلومات بهدف دعم نشاطاته التجارية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الترابط القائم بين مختلف الصناعات ضمن أي اقتصاد. بالإضافة إلى النقل السلعي توجد ضرورة لنقل الأفراد من مكان لآخر، ومن شأن بلوغ المستوى المناسب في النقل والتشغيل السلس والفاعل لمختلف وسائطه أن يزيد من كفاءة وإنتاجية كافة قطاعات الاقتصاد في أي بلد وقدرته التنافسية على المستوى الدولي، مما ييسر تكامل ذلك البلد مع الاقتصاد العالمي بنجاح.

---

(١) عبد الرحيم، محمد إبراهيم. (٢٠٠٧). **المتغيرات العالمية للمنظمات: الخصخصة العولمة والاقتصاد المعرفي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. ص ص ١٦٨ – ١٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إذ يتسم الاقتصاد العالمي اليوم بأنه أكثر ترابطاً مما مضى، وذلك بسبب العديد من العوامل، وأبرزها التقدم أو الثورة التكنولوجية، وبالأخص ما طرأ من تطور هائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تكاثفت وتسارعت عمليات تبادل المعلومات والبيانات إلكترونياً عبر الانترنت، مما أتاح السهولة في الحصول على المعلومات والخدمات المتنوعة بما جعلها المحرك للتجارة العالمية في السلع والخدمات، فقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً هاماً في تيسير عولمة الأسواق المالية وتدويل خدماتها، فأصبحت المصارف والنشاطات المصرفية وأسواق العملات والأسهم ورؤوس الأموال العالمية ترتبط ببعضها إلكترونياً، مما يستوجب على جميع نشاطات وقطاعات الاقتصاد الوطني الخاصة والعامة حتى تواكب وتندمج بالاقتصاد العالمي بفاعلية وكفاءة، أن تستعين بتلك التكنولوجيا وتوفر لها البيئة الداعمة لتستغلها بأفضل استغلال.

قبل الانتقال إلى دراسة مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها دراسة مستوى انفتاح السوق المحلي لأي دولة من الدول على الأسواق العالمية (مؤشرات الانفتاح الاقتصادي)، تستدعينا الحاجة هنا إلى الكشف عن الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وخصوصاً في البلدان النامية، فهذه السياسة كغيرها من السياسات الاقتصادية (الاقتصاد المركزي، سياسة التنمية المستقلة وغيرها) لا تخلو من الآثار السلبية لاسيما إذا لم يتم الأخذ بها ضمن خُطط واستراتيجيات عمل واضحة ومدروسة ضمن الإمكانيات المتاحة والسمات الخاصة لهذه الدولة أو تلك، ولعل من أبرز الآثار السلبية لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية ما يلي:[١]

١. انكشاف السوق المحلية على الأسواق العالمية، وزيادة تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد العالمي. الأمر الذي يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثير الاقتصاد المحلي بالتقلبات والأزمات العالمية.
٢. تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية والزراعية والصناعية والخدمية المحلية والخدمات المالية والاتصالات والنقل وأعمال المهن الحرة لهجمات تنافسية من قبل الشركات العالمية المتقدمة ذات الإمكانات القوية، وبالتالي تُعرض القوى الاقتصادية المحلية للتهديد والخطر وربما إلى الإقصاء بسبب المنافسة غير المتكافئة.

(١) عبد العزيز، أحمد، وزكريا، جاسم، والطحان، فراس عبد الجليل. (٢٠١١). العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، *مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٦*. ص ٧٥- ٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية بسبب شروط مواصفات الجودة، ورفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التقنيات الحديثة بسبب التشدد في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفردية، ومن ثم رفع أسعار الكثير من المعدات المصنعة في الدول المتقدمة صناعياً وتقنياً

٤. تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والخدمية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها، حيث ينبغي أن تكون تلك السياسات منسجمة من أهداف وشروط المنظمات الاقتصادية الدولية وشروط التعاون والتبادل الاقتصادي. الأمر الذي ينعكس في أحيان كثيرة على تقييد القرار السياسي لبعض الدول.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي

إن عملية بلورة مؤشرات واضحة، لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي في أي دولة من الدول، ليست بالعملية السهلة واليسيرة، ذلك لتعدد المحاولات والدراسات في هذا الشأن، إلا أننا ولتجاوز هذه المعضلة، سنقوم بإبراز بعض أهم التصنيفات التي خُصصت لوضع مؤشرات قياسية لذلك الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم سنقوم باستنباط عدد من المؤشرات للانفتاح الاقتصادي بغية اعتمادها في قياس درجة الانفتاح الاقتصادي في دول هذه الدراسة (سلطنة عُمان، ودولة قطر)، تتسم تلك المؤشرات المُعتمدة بشموليتها بين تلك التصنيفات المدروسة هنا، وفيما يلي بيان لذلك:

يرى البعض من الباحثين في هذا الشأن، أن مقاييس "مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي" تنقسم إلى ثلاثة مقاييس فرعية هي:[١]

١. **مقاييس الانكشاف بأثر رجعي**: كنسبة التجارة (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة الصادرات إلى ذلك الناتج، أو نسبة الواردات، أو مؤشر قيمة سلعة التصدير الرئيسية إلى مجموع الصادرات والصادرات لأهم شريكين إلى مجموع الصادرات، وكذلك المستوردات من أهم شريكين إلى مجموع حجم المستوردات، ومستوردات السلع الرأسمالية التكنولوجية إلى مجموع المستوردات، وعموماً فإن هذه المقاييس تعتمد على التدفقات التجارية.

٢. **مقاييس انكشاف الناتج**: وهذه المقاييس تقوم على تقسيم انحراف الناتج الحقيقي عن الناتج المتوقع في حالة عدم وجود قيود على التجارة، وهناك مقياسين أساسيين يعتمدان هذه

(١)هنداوي، الانفتاح والنمو الاقتصادي، مصدر سابق، ص ص ٦٢ – ٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطريقة الأول: مقياس التدفق التجاري الذي يتم تقديره وقياس مقدار الانحراف بين القيم المتوقعة والقيم الحقيقية، أما النوع الثاني: فهو مقياس مقدار انحراف الأسعار من خلال قياس الفروق في مقدار القوة الشرائية.

٣. **مقاييس الانكشاف المعتمدة على التكرار**: وهو يهدف إلى قياس درجة الانفتاح من خلال المشاهدات المباشرة المعتمدة على مقاييس القيود التجارية، ويشمل على معدل الجمارك، والقيود على حركة رأس المال.

وفي سبيل اعتماد مؤشرات قياسية للانفتاح الاقتصادي، أجرى "المعمري، ٢٠٠٩م" دراسة هدفت إلى التعرف على إثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر، قام باستسقاء بعض أبرز المحاولات التي قام بها عدد من المختصين في هذا الشأن، التي كشفت أن الانفتاح الاقتصادي يُقاس من خلال المؤشرات التالية:(١)

١. **مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي**: هذا المؤشر يُقاس من خلال نسبة تمثيل مجموع الصادرات والواردات في إجمالي الناتج المحلي، حيث يمثل قيمة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي فكلما كان عالياً كلما دلَ إلى درجة تأثر وتعرض عالية للاقتصاد المحلي للتجارة الخارجية وكذلك مدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

٢. **مؤشر تركيز الصادرات**: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة القطاعات المُصدرة في النمو الاقتصادي المحلي، فكلما كان هذا المؤشر عالياً كلما أشار إلى قوة القاعدة الاقتصادية المحلية القائمة على التصدير، فيمثل هذا المؤشر نسبة عوائد الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي.

٣. **مؤشر تركيز الواردات**: هذا المؤشر يقوم باحتساب نسبة تمثيل الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي.

٤. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات**: هذا المؤشر يعبر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركائها التجاريين، وبالتالي فإن هذا المؤشر يقيس أساساً نسبة قيمة صادرات الدولة إلى أهم دولتين شريكتين لها اقتصادياً إلى مجموع صادراتها الإجمالية، فكلما كانت قيمة هذا المؤشر عالية كلما أشار ذلك إلى إمكانية تعرض الدولة لأخطار ناجمة عن قرارات وتطورات في التجارة الدولية وكذا الأزمات السياسية، التي تؤثر في الغالب سلباً على الاقتصاد المحلي للدولة. وعليه فإن الدولة تكون في منأى عن أخطار تقلبات الأسواق الخارجية كلما كثُر عدد شركائها التجاريين.

---

(١) معمري، موسى. (٢٠١١). **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٩م.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن. ص ص ١٧- ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. **مؤشر درجة التركيز السلعي للواردات**: أي مدى تنوع الواردات من حيث التكوين السلعي ونسبة تكوين واردات الدولة من سلعة معينة (غالباً ما تأخذ على أنها السلعة الرئيسية) من إجمالي واردات الدولة، فهذا المؤشر يقيس مدى التبعية الاقتصادية للدولة من خلال نسبة تكوين وارداتها من السلعة الرئيسية إلى إجمالي الواردات، فكلما كان هذا الأخير مرتفعاً أشار إلى تبعية من ناحية السلعة المقاس عليها مؤشر التركيز السلعي للواردات.

٦. **مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات**: بحيث يقوم هذا المؤشر على نفس مبدأ قياس مؤشر التركيز السلعي للواردات، حيث أنه يقوم على تبيان مدى تمثيل قيمة صادرات سلعة معينة (غالباً ما تكون السلعة التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية أو مطلقة أو المتوفرة طبيعياً) من إجمالي صادرات الدولة، وكلما كان هذا المؤشر عالياً كلما أشار إلى وجود أخطار السوق التي يمكن أن تنجم عن تقلبات الأسعار الدولية للسلعة.

٧. **مؤشر العوائد الجمركية (قيود التجارة الخارجية):** يحتسب هذا المؤشر مدى تمثيل قيمة مجموع العوائد الجمركية على الواردات إلى إجمالي الواردات، ورغم أن هذا المؤشر يعتبر أحد أهم مؤشرات الانفتاح والتحرير التجاري ومقياس لمستويات الحمائية المتبعة من طرف الدولة، إلا أنه يعاني من تحيز تجاه عراقيل التجارة الدولية الكمية (الحواجز الضريبية) مهملاً في ذلك الحواجز غير الضريبية المتعلقة غالباً بالمعايير الصحية والأسباب السياسية.

٨. **مؤشر التغطية**: يعكس هذا المؤشر مستوى تغطية الصادرات والواردات، وبالتالي نجاعة سياسة التجارة الخارجية في تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكن تحويله لأغراض دفع التنمية المحلية، ويلاحظ من هذا المؤشر أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية للخارج (الديون)، مما يشكل خطراً على النمو باعتبار أن الديون الخارجية يترتب عليها خدمات سنوية (خدمة الدين).

كما وقد أجرى "الهنداوي، ٢٠٠٣م" دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى ودرجة انفتاح الاقتصاد الأردني وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ولذلك قام بمراجعة بعض الأدبيات السابقة في هذا الموضوع، فتبين أن الانفتاح الاقتصادي، يُقاس من خلال المؤشرات التالية:[١]

١. **مقياس الكثافة التجارية**: وهو يمثل مجموع الصادرات والمستوردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في مائة، بمعنى نسبة كل من الصادرات والمستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

(١) هنداوي، الانفتاح والنمو الاقتصادي، مصدر سابق، ص ص ٩-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **مقياس نسبة الضرائب الجمركية**: أي مساهمة الضرائب الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. **مقياس الحماية الاغلاقية**: ويعني أن القيمة المضافة محليا تكون أكبر من القيمة المضافة عالمياً، كنتيجة لارتفاع معدل الضريبة الجمركية على مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، ويعبر هذا المؤشر عن كفاءة ونوعية الإنتاج ومدى قدرته على المنافسة في السوق العالمي.

٤. **مقياس التشوهات في الأسعار أو مستوى الأسعار النسبي:** إذ تم بناء هذا المقياس لأغراض المقارنة بين الدول بناءً على الفروق السعرية بين تلك الدول لسلة من السلع أو خدمة من الخدمات.

هذا ويُقدم تقرير "مؤشرات التنمية العالمية (WDI)" مجموعة شاملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مستندة إلى بيانات مأخوذة من البنك الدولي ومن حوالي ٣٠ وكالة من الوكالات الشريكة للبنك، وتغطي قاعدة بياناتها معظم دول العالم، وتُعتبر "مؤشرات التنمية العالمية" بمثابة مصدر البيانات الرئيسي للبنك الدولي، وبالنسبة لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدت الـ (WDI) مؤشرين أساسيين هما: مؤشر تحرير التجارة و مؤشر التحرير المالي، وكل واحدة من هذين المؤشرين الرئيسيين يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية، أنظر الجدول رقم (٢) الآتي:[١]

الجدول رقم (٢). تصنيف مؤشرات التنمية العالمية (WDI) لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي

المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية	التعريف بالمؤشر
مؤشر تحرير التجارة	١) حصة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي.	
	٢) حصة حجم التجارة الخارجية من الصادرات والواردات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي.	
	٣) هيكل التجارة واتجاهها	
	٤) عدد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية والثنائية التي أبرمها البلد.	
مؤشر التحرير	١) حصة إجمالي تدفقات رأس	والمقصود بالتدفقات رأس المال الخاص

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي. (٢٠٠٦). التكامل مع الاقتصاد العالمي: تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. السعودية. *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*. ص٥- ١٤.

المالي	المال الخاص (التدفقات الرأسمالية الخاصة) في الناتج المحلي الإجمالي.	(التدفقات الرأسمالية الخاصة) هي مجموع القيم المطلقة للتدفقات الواردة والمغادرة من الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى التي تُسجل في الحساب المالي لميزان المدفوعات باستثناء التغيرات في أصول ومطلوبات النقدية والحكومة.
	٢) حصة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الناتج المحلي الإجمالي، أي مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر.	تعني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مجموع رأس مال حقوق الملكية والعوائد المعاد استثمارها، ورؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل الأخرى.
	٣) تدفقات استثمارات الحافظة.	وهي التي تشمل تدفقات محافظ الأسهم غير المولدة للدين (مجموع أموال البلد والعوائد الايداعية ومشتريات الأسهم المباشرة من قبل المستثمرين الأجانب)، وتدفقات محافظ الديون (أي السندات المشتراة من قبل المستثمرين الأجانب).

* تم إعداد هذا من قبل الباحث بالاعتماد على: منظمة المؤتمر الإسلامي، التكامل مع الاقتصاد العالمي، مصدر سابق، ص٥- ١٤.

وبناءً على كل ما سبق، يتبين أن أغلب تلك المحاولات تتفق على أن مؤشر التجارة الخارجية (الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) هي من أبرز مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي. بالإضافة إلى مؤشر العوائد الجمركية أو الإيرادات الضريبية كنسبة أيضاً من الناتج المحلي الإجمالي. كما وتبين أن مؤشر التحرير المالي له قيمة كبيرة في قياس درجة الانفتاح الاقتصادي مع مؤشر التحرير التجاري، بحسب تصنيف البنك الدولي، لذلك يرى الباحث أن المؤشرات التالية كفيلة بقياس درجة الانفتاح الاقتصادي في دول الدراسة (عُمان وقطر)، وأن هذه المؤشرات المُعتمدة هي:

١) مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي.

٢) مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) مؤشر نسبة تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) من الناتج المحلي.
٤) مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :التنمية السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التنمية السياسية

تُعتبر التنمية السياسية قضية مهمة جداً، ورافداً مُستحدثاً في علوم السياسة، الاقتصاد والاجتماع، إذ أن التنمية السياسية حقل من حقول العلوم الاجتماعية التي أحدثت تحولات اقتصادية وسياسية في المجتمعات، حيث شملت عملية التغيير كافة النظم السياسية والاقتصادية التي نشأت وتطورت في الدول الغربية، إبان القرن السابع عشر وحتى القرن المُنصرم. فقد شغلت وتشغل قضية التنمية السياسية الكثير من الباحثين وصانعي القرار،[١] وبالتالي ما هي التنمية السياسية وما هي مؤشرات قياسها؟، وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها فيما يتعلق بالتنمية السياسية، جاء هذا الفصل من الدراسة، ليُسلط الضوء على ذلك، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية.

المبحث الثاني: مداخل ونظريات التنمية السياسية، ومؤشرات قياسها.

(١) الشرعة، محمد كنوش. (٢٠٠٥). **اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية: دراسة إحصائية تحليلية**. الأردن: جامعة اليرموك- مركز الدراسات الأردنية. ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية

إن مفهوم التنمية السياسية لم يظهر بشكل واضح وجلي في الأدبيات السياسية إلا بعد أن حققت الكثير من الدول التي كانت تحت الاستعمار استقلالها، وقد تزايد الحديث عن هذا المصطلح في مطلع الستينات من القرن الماضي من رغبة الدول المُستقلة تحقيق التنمية لبلدانها وشعوبها بغية بناء نفسها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم زاد الاهتمام بالتنمية السياسية وموضوعاتها المختلفة.(١) وعليه جاء هذا المبحث ليبين ويوضح لنا ماهية التنمية السياسية، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياسية، وآلياتها.

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية

تُفيد عناصر وسمات ومجالات التنمية السياسية، بأنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً لعلم السياسة بكل تفصيلاته وبخاصة الانثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثربولوجيا التنمية عموماً.(٢) وبالتالي، تستدعينا الحاجة بدايةً إلى التعريف بمصطلح "التنمية" ومن ثم إيراد أبرز المحاولات التي قُدمت لتوضيح مفهوم التنمية السياسية.

إن التنمية مهما اختلفت تعريفاتها، فهي عملية تهدف إلى إحداث التغيير من حالة إلى أخرى، ومن الصعوبة بمكان الاعتماد على تعريف واحد لها، فقد يتناول تعريف مُعين جانباً واحداً أو عدة جوانب من التنمية دون الجوانب الأخرى، ذلك أن التنمية تشمل العديد من المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فلكل مجال ولكل باحث رؤيته أو منظوره الخاص الذي ينظر فيه إلى التنمية، ومن أبرز النظريات التي ظهرت لفهم موضوعات التنمية هي:(٣)

١. نظرية التحديث: فأصحاب هذه النظرية – من أمثال "والت روستو، وميشيل نوكو"- يعتبرون الدول النامية بأنها توجد الآن في مرحلة تخلف عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويأخذون بفكرة النمو التدريجي والمستمر، فيسود الاعتقاد بأن الدول

---

(١) طشطوش، هايل عبد المولى. (٢٠٠٨). **أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية في الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٧م**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن. ص ٥٣.

(٢) دياب، عز الدين. (٢٠٠٥). التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات. *مجلة الفكر السياسي*. مصر. ص ١٣.

(٣) شلبي، ثروت محمد شلبي. (٢٠٠٠). **التنمية الاجتماعية: المستوى الأول**. الجزائر: جامعة بنها- مركز التعليم المفتوح. ص ١٢- ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتقدمة "الغربية" هي التي تقوم بنشر التنمية، وأن الدول الغربية هي بصيص الأمل الذي يجب أن تسير على خُطاها الدول النامية، ومن ثم لا بد من اتصال المجتمعات المتخلفة "النامية" بالأخرى المتطورة إذ ما أرادت إحداث التنمية ومن ثم التقدم.

٢. نظرية التبعية: ترى أن التنمية عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلدان المتخلفة، إذ إنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يُراد الوصول إليه، وهذه النظرية تضع عدة شروط لإحداث التنمية وهي: الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي، والتحول الاجتماعي الذي يؤدي إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار، بل أن هذا المنطلق يؤكد على ضرورة الثورة من أجل التنمية، فالتنمية لن تتم بالنمو التدريجي، وإنما تحتاج للثورة للقضاء على البناء الاجتماعي القديم وعلى التخلف، ولا بد من وعي أفراد المجتمع النامي بدورهم في القيام بعملية إنماء مجتمعاتهم، كما يرى "سمير أمين" ورؤول بيربش".

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، لإكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، فظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.(١)

إن التنمية عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح و تنتشر في المجتمع كله رأسياً وأفقياً، وقد تبدأ عملية التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعية معينة، ولكنها بعد ذلك تنتقل بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة، وأن وسائل انتقالها ونشرها إعلامية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، سلوكية نفسية.(٢) والتنمية هي أيضاً: النمو المدروس على أسس علمية، وقيست أبعاده بأساليب علمية سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) أو الميادين الفرعية كالزراعية، والصناعية وغيرها، والتنمية عملية

(١) عامر، رمضان. (٢٠٠٢). **التنمية السياسية في البلدان العربية**. ليبيا: دار الرواد. ص ٢١.
(٢) دبور، أمين محمد علي. (٢٠١٢). **دراسات في التنمية السياسية**. فلسطين: الجامعة الإسلامية. ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغيير اجتماعي مُخطط يقوم به الأفراد للانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أخرى أفضل، وبما ينسجم مع احتياجاته وإمكانياته الفكرية والمادية، كما يُحقق التغيير الاجتماعي المنشود.(١)

وبالرغم من تعدد تعريفات التنمية إلا أن هناك بعض الجوانب المشتركة في هذه التعاريف والمفاهيم المستخدمة حيث أنها تتفق في الإشارة إلى بعض الظواهر الخاصة بالتغير الثقافي ونمو الدينامية الاجتماعية، وأن أهم المبادئ والخصائص التي تقوم عليها التنمية الآتي:(٢)

١. أن التنمية عملية شاملة ومستمرة لجميع جوانب الحياة.
٢. أن التنمية عملية داخلية ذاتية.
٣. أن هناك العديد من المقومات للتنمية مثل الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال.
٤. أن التنمية عملية تتطلب أن يشترك فيها كل من المواطن والدولة.
٥. أن التنمية تهدف إلى القضاء على التخلف والتبعية وتؤكد الاعتماد على الذات.
٦. أن التنمية تهدف إلى توفير حياة كريمة لكل أفراد الشعب.
٧. أن التنمية ليست طريق واحد محدد وإنما تتعدد وتتنوع طرقها بتنوع الإمكانات الكامنة.
٨. أن التنمية و عي ثقافي واجتماعي بالدر جة الأو لى وإحساس ومواطنه ومشاركة في تنمية المجتمع بالدر جة الثانية. كما أن التنمية ليست قضية علم فحسب، لكنها قضية علم وخيار أيديولوجي أو عقائدي، وقيمي وأخلاقي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال البعد التربوي.

أما **مفهوم التنمية السياسية**، فيُعتبر مفهوم شديد الغموض وذلك لعدة أسباب، فهو كثيراً ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم ومرادفات أخرى شبيهه به، كالتحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، والديمقراطية، و هو من ناحية أخرى يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية، إيديولوجية، أخلاقية، وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، كالعدل، والمساواة، والقدرة وغير ها، و هو أيضاً من ناحية ثالثة، يُشير أن مفهوم التنمية السياسية تعدد تعريفاته، فاختلفت جزئياتها أحياناً واتسمت بالعمومية أحياناً أخرى، وتم تجريدها من مضمونها في بعض المحاولات التعريفية.(٣) وبالتالي لا يسعُنا هنا، سوى إيراد

---

(١) طشطوش، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية في الأردن، مصدر سابق، ص ٥٥.
(٢) الورثان، عدنان بين أحمد. (٢٠٠٤). **التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية**. السعودية: جامعة الملك سعود. ص٤.
(٣) Binder, J. Coleman. (1971). **Crises and Sequences in Political Developmen**t. Princeton: Princeton University Press. p 29.
(*) هناك جدل فقهي حول أيهم أولى بالتطبيق أولاً التنمية السياسية أم التنمية الاقتصادي، علماً أن هناك محاولات ارتأت المضي بكل من التنميتين معاً للخروج من هذا المأزق الفقهي، وبالتالي، فإن هذه الدراسة لن تدخل في هذا الجدل بقدر ما نركز فيها على الموضوع المركزي والمتمثل بالتنمية السياسية، وإن كانت الدراسة تتفق مع الرأي الثالث الذي يرى وجوب السير بكل من التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية معاً أي بنفس الوقت إذا ما أرادت المجتمعات التقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي (الباحث).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض أهم التعريفات لمصطلح التنمية السياسية وصولاً إلى تعريف محدد لها يمكن الاتفاق عليه وقبوله، ومن أبرز تلك المحاولات:

١. تعريف لوسيان باي (Lucien Bye) الذي عرف التنمية السياسية بأنها: عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، بمعنى أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية (*)، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية والتحديث السياسي، وتنظيم للدولة القومية، و هي تنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، وبناء للديمقراطية، واستقرار وتغيير منتظم، كجانب من جوانب عملية التغيير، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.

٢. تعريف جيمس كولمان (Coleman): الذي قدم ثلاثة منظورات لتحديد معنى التنمية و هي: المنظور التاريخي الذي يعتبر عملية التنمية عملية تاريخية من خلال تجربة المجتمع الأوروبي، والمنظور النمطي الذي نظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات التقليدية مقابل الحداثة، والصناعة مقابل الزراعة، والمنظور التطوري الذي اعتبر التنمية عملية دائمة لا تنتهي.

٣. تعريف باكنهام (Pakingham) الذي رأى أن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي. (١)

٤. تعريف جابريل آلموند (Almond) فقصد بالتنمية السياسية: استجابة النظام السياسي للتغييرات سواء كانت داخل المجتمع أو داخل البيئة الدولية والتي من أبرز ها تحديات بناء الدولة والتوزيع والمشاركة.(٢)

في الحقيقة، إن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، و هي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، و تدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي،(٣) هذا و قد خلص بعض علماء السياسة والاجتماع السياسي إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن عدة أبعاد تتركز بشكل أساسي في:(٤)

١. إيجاد روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة، فطالما تحققت المساواة فإنها سوف تؤدي إلى المزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي والى مزيد من الديمقراطية، كما وأنها ستؤدي إلى خضوع كل أفراد المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود استثناءات.

---

(١) الشرعة، اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية، مصدر سابق، ص ص ٣٠- ٣١.
(٢) طشطوش، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية في الأردن، مصدر سابق، ص ٥٧.
(٣) محمد، علي محمد. (١٩٨٥). **أصول الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ص ٣١٧.
(٤) الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٤). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص ص ١٤٠- ١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الاقتدار السياسي: بمعنى إيجاد النظام السياسي القادر على أن يُخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية، وعلى أن يؤثر فعلاً في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى، كما ويتطلب الاقتدار السياسي وجود حكومة منجزة تعمل في ظروف تهيئ لها تحقيق الانجاز المناط بها، ومعنى هذا أن الاقتدار السياسي يعني الانجاز والفعالية.

٣. تباين وتخصص النظم السياسية: أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة، وأن يكون هناك تقسيم واضح للعمل داخل الجهاز الحكومي، بحيث لا تطغى سلطة على الأخرى، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة، ولهذا يحقق النسق السياسي تبايناً واستقلالاً نسبياً عن الأنساق الأخرى، كما تحقق في داخله تبايناً واستقلالاً بين مكوناته الرئيسية، و هذا لا يعني أن النظام السياسي يكون مُفتتاً من الداخل أو منعزلاً عن البناء الكلي للمجتمع، وفي بناء النسق السياسي بخاصة.

كما وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.(١)

فيما يرى البعض، أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق الأشكال الأخرى من التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية)، لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مُشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، وعليه تكون التنمية السياسية ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه، وبوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها، وتتأثر بها أيضاً، فالتنمية السياسية تتأثر بالمشاركة السياسية، إذ أن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى المستوى الانجازات التطبيقية.(٢)

ومفهوم التنمية السياسية يُشير إلى العملية التي تتضمن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات، وأن التنمية السياسية هي تطور حركي يتضمن تنمية قدرات النسق السياسي. الأمر الذي يفرض المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار وهي حركة تُعبر عن اتجاه أو سلوك عام نحو المساواة. كما وأن التنمية

(١) وهبان، أحمد. (٢٠٠٣). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص ٥٧.
(٢) الخلايلة، هشام سلمان حمد. (٢٠١٢). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩- ٢٠١٢م**. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن. ص ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية هي عملية تنطوي على إيجاد نظام سياسي شرعي وفعال، وقادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذا إرادة تنموية تسعى مُشتركةً مع النظام السياسي للتأسيس والمحافظة على مؤسسات مبنية على قيم مُنسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية وهذا ما أكده "هنتغتون" آنفاً.(١)

وفي النهاية، يرى الباحث أن التنمية السياسية، هي تلك العملية المُناطة بالفرد والدولة والمجتمع ككل، والتي يتم من خلالها إكساب الأفراد القيم والاتجاهات السياسية، والمحفزة للمشاركة في العملية السياسية، وبناء مؤسسات الدولة والمحافظة عليها بشكل يُحقق المساواة، وتقود على تحقيق الاستقرار والديمقراطية، وإعطاء الشرعية للنظام السياسي.

المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية، وآلياتها

إن الشروع بعملية التنمية السياسية لم يتأتى من فراغ، فهذه العملية معنية ببناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة التحديات (الداخلية، والخارجية) بأسلوب علمي، يكمن في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات والمتطلبات السياسة والاقتصادية، وإيجاد الارتباط الذي يتأتى من خلال بناء مبدأ المواطنة القانوني والمرتبط بالانتماء للدولة والولاء لنظامها ويكسبها الشرعية عندما يتمتع المواطن بحقوقه التي يكفلها الدستور لأن الإطار القانوني للمواطن يتلخص في تلبية المطالب والحقوق ويترتب عليها الواجبات.(٢)

هذا وتختلف أهداف التنمية السياسية من مجتمع إلى آخر، وذلك لتأثر ها بظروف البيئة المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة. بالإضافة إلى الثقافة السائدة، إلا انه وبشكل عام يكن إدراج الأهداف الرئيسة التالية للتنمية السياسية، والتي تتمثل في:(٣)

---

(١) الشريقي، نداء صادق. (٢٠٠٦). **تجليات العولمة على التنمية السياسية**. عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع. ص١٠١.

(٢) الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) القطاطشة، محمد، والعدوان، مصطفى. (٢٠٠٤). **التنمية السياسية في الأردن**. عمان: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية. ص ص ٦٢- ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. **الاستقرار السياسي**: إذ أن التنمية السياسية التي تقوم على الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع، تقوم بتخليص ذلك المجتمع من أسباب التصادم، مما يُفضي إلى تحقيق استقرار المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، بطرق سلمية، وتجنب ظهور العنف.

٢. **فعالية السلطة السياسية**: إذ أن السلطة السياسية تعتبر باعث وموجه رئيس للتنمية السياسية، فهي العاملة على رعاية مطالب الأمة وتنفيذها، ومن هنا، تُعد فعالية هذه السلطة وكفاءتها من أهم أهداف التنمية السياسية، فبدون سلطة فاعلة وعملية رشيدة في صنع القرارات، فإن عملية تحقيق أهدافا التنمية السياسية ستكون صعبة للغاية.

٣. **الوحدة الوطنية وتعزيز روح المواطنة**: فهذا الهدف يمثل أبرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول، خاصة الدول النامية، نظراً لأن نشأة هذه الدول وعدم مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية في تقرير حدود هذه الدول ومدى سيادتها، مما خلف مشكلة اندماج ووحدة الفئات المكونة لهذه المجتمعات، ومن هنا يأتي دور التنمية السياسية.

٤. **العدالة الاجتماعية**: هذا الهدف من الأهداف الرئيسية التي تنادي بها الدول من خلال ضمان حقوق متساوية للمواطنين، والعمل على عدم استئثار فئات معينة بالسلطة وخدماتها، والحد من ظهور الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع، ومن هنا تأتي التنمية السياسية لتحقيق ذلك من خلال زيادة الوعي لدى المواطنين وزيادة مستوى مشاركتهم في رسم السياسة العامة للدولة وتوزيع قيمها ومقدراتها، بما يُفضي الى ترشي سياسات التهميش والاستقصاء والاستبعاد.

٥. **إضفاء الشرعية على النظام السياسي**: وذلك من خلال استنادها إلى دستور وقانون مُسبق ينظم العلاقة فيما بينها وممارستها وتداولها، وبالتالي يؤدي إلى رضا المحكومين عنها.

٦. **الحرية والديمقراطية**: لما كانت الديمقراطية تعني في أبسط تعريفاتها "حكمن الشعب لمصلحة الشعب" باختيار الأمة لحكامها، وخضوع السلطة لإرادة الشعب، فإن التنمية السياسية الفاعلة تعمل على تكريس النهج الديمقراطي في البلاد.

وحتى تتحقق أهداف التنمية السياسية، لا بد من توافر عدد من الآليات التي تتفاعل معاً في سبيل ذلك، أو هي شروط فعالية التنمية السياسية، وهذه الآليات هي:[١]

١) **التعبئة الاجتماعية- السياسية**: إذ أن التحول السياسي لا يمثل بالضرورة نتاجاً مباشراً وفورياً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بل هي نتاج تدريجي يتولد عن سلسلة من عمليات التحول الاجتماعي في إطار التنمية القومية المؤدية الى تحقيق الاندماج لشعب معين، لذ فإن التقدم في تطوير أدوات الاتصال الاجتماعي، يمثل الدليل المهم والمميز

(١) الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصدر سابق، ص ص ١٤٩- ١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعبئة الاجتماعية التي تهدف إلى إذابة كل فرد في بيئة عامة اجتماعية وسياسية، هذا ويترتب على التعبئة الاجتماعية والسياسية عدد من الآثار لعل أهمها بروز مجموعات جديدة تبحث عن المشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي يؤدي إلى تطور كمي في عدد المنظمات والأحزاب السياسية المشاركة بالعملية السياسية، وبالتالي تجديد النخب السياسية.

٢) **بناء المؤسسات (المأسسة)**: إذ تُعد عملية المأسسة حجر الزاوية لمجموعة الاجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي أحد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته.

٣) **توظيف القدرات**: إذ يعكس النظام السياسي مجموعة من التفاعلات التي تحدث في المجتمع، ويقوم النظام بوظيفة توزيع الموارد وصياغة القرارات الملزمة التي تمثل المصلحة العامة وتُجسد شرعية النظام، لذلك، فإن تحليل وتوظيف قدرات النظام السياسي باعتباره مجموعة بُنى متميزة عن البنى الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب وضع إطار نظري لدراسة القدرات، مدخلات، مخرجات، والتغذية الراجعة التي تضمن للنظام درجة من الكفاية لمواجهة المشكلات وتحقيق التوازن والاستقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مداخل ونظريات التنمية السياسية، ومؤشرات قياسها

نظراً لتعدد مفاهيم التنمية السياسية –كما تبين- وغموض أغلب تعريفاتها، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، وحل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق، وبالتالي، أصبح التركيز منصباً على "قيمة المفهوم" بدلاً من تطوره الفكري والتاريخي، وذلك من قبل عدد من المقاربات أو المداخل، والنظريات التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية ومضامينها، وكذلك لتنتقل التنمية السياسية من مفاهيم مطاطة وفضفاضة أحياناً وغامضة أحايين أخرى، خرجت بعض المحاولات الفكرية والعملية التي استهدفت وضع مجموعة من المؤشرات الفرعية التي يتم من خلالها القياس الكمي للتنمية السياسية في البلدان النامية. وعليه يأتي هذا المبحث من الدراسة ليعالج تلك الموضوعات من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مداخل ونظريات التنمية السياسية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية السياسية.

المطلب الأول : مداخل ونظريات التنمية السياسية

إذاً، فالتنمية السياسية هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد لمجموعة القيم والاتجاهات السياسية والمُحفزة للمشاركة في الحياة السياسة بفاعلية، وتبين أن للتنمية السياسية أهمية كبيرة، فهي تُسهم في تحقيق: الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، فعالية السلطة السياسية، العدالة الاجتماعية، إضفاء الشرعية، وتعزيز الحرية والديمقراطية، ولكن ما هي المداخل المُسرة للتنمية السياسية؟، ومن ثم ما هي مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مستوى التنمية السياسية في هذا المجتمع أو ذاك؟. وبالتالي، جاء هذا المطلب من الدراسة للإجابة على هذين السؤالين.

تعتبر مداخل: النسق- الوظيفة، العملية الاجتماعية، التاريخ المقارن، ومدخل التغير السياسي، من أبرز مداخل أو مقاربات التنمية السياسية، وفيما يلي توضيح لأهم مرتكزات هذه المداخل:

١. **مدخل النسق- الوظيفة**: ومن أبرز رواده: "تالكوت بارسونز، وجبرائيل ألموند"، يركز هذا المدخل على السلوك كوحدة للتحليل، مع افتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل، كما يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية "المتبادلة" بين مختلف البنى الفرعية داخل النسق، هذا وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية كالشرعية، المدخلات، المخرجات، التغذية الرجعية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيئة، الوظيفة، التحول، والتوازن،[١] وباستخدام هذه المفاهيم، فإن هذا المدخل يدرس التغير السياسي بناءً على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحديث، ويقول التعريف إن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة.[٢]

٢. **مدخل العملية الاجتماعية**: اعتمد هذا المدخل على "العملية" كوحدة للتحليل وليس النسق، وبرزت عمليات جديدة كالتمدن، التصنيع، الحركية الاجتماعية والمهنية، واتساع نطاق التعلم، ويعتبر هذا المدخل أقل تجريداً من المدخل السابق "النسق"، وأكثر قابلية للتجريب، فهذا المدخل يحاول الاستفادة من العملية الاجتماعية للبحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس تجريبياً، ومن رواد هذا الاتجاه: " كارل دويتش، و فيليبس كاراترايت".

٣. **مدخل التاريخ المقارن**: من أبرز رواد هذا المدخل: " رينهارد بيندكس، و سيمور مارتن"، هذا المدخل يقوم على اعتبار "المجتمع" ككل متكامل وحدة للتحليل، وأن التركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر بغية الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال مراحل عامة لا بد أن تجتازها المجتمعات، هذا وتعتبر المساهمة الحقيقة لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية تكون في قابليتها للفحص التجريبي، فهو يبدأ بالمادة الحقيقية للتاريخ ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث.[٣]

٤. **مدخل التغير السياسي**: إن هذا المدخل يركز على "الحدث" أي التغير السياسي دون إعطائه مضامين قيمية، أي أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الأهداف المحددة سلفاً، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته. كما في منهج التاريخ المقارن، ومن ثم التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية.[٤]

وفي الواقع، يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة، وذلك بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وخصوصاً أبان مرحلة انتهاء الاستعمار في

---

(١) الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص ص ٢٨- ٢٩.
(٢) البياتي، فارس رشيد. (٢٠٠٨). **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**. أطروحة دكتوراة منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. ص ٢١٢.
(٣) عارف، نصر محمد. (٢٠٠٦). **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية. ص ١٢.
(٤) البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٢١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتصف القرن الماضي، وبالتالي ظهرت العيد من المحاولات للتنظير في التنمية السياسية لإخراج نظريات تستطيع تفسيرها. الأمر الذي يُوجب علينا بيان أهم تلك النظريات لإعطاء صورة عامة عما كُتب في التنظير للتنمية السياسية، وفيما يلي بيان لذلك:

١. **نظرية تحديث**: لقد ساهم في تطور نظرية التحديث مساهمة إيجابية بارزة تيارين فكريين كبيرين، وهما: دراسة "ماكس فيبر" حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، وقد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث، أما التيار الثاني فهو كتابات "هربرت سبنسر، وإميل دوركايم" هذا التيار الذي ركز على الاختلافات الاجتماعية باعتبار ها بؤرة مركزية في التغير الاجتماعي، كما ركز كتاب هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع، ونتيجة لذلك ظهرت فكرتان محوريتان هما: التنمية، أو التطور الاجتماعي، والثانية التكامل الاجتماعي،(١) ويقوم الإطار الفكري لهذه النظرية "التحديث" على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية "متخلفة" وأخرى حديثة "متطورة"، وتفترض النظرية إيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التخلف إلى التطور، كما وتتميز النظرية بالعمومية والشمول، لأن التحديث شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع ككل دون التركيز على تطور الحياة السياسية وحدها، بالإضافة إلى أن هذه النظرية تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليدية إلى التطور، وتتحقق التنمية السياسية نتيجة لذلك.

٢. **نظرية أو مدرسة الثقافة السياسية:** ومن أبرز روادها "غابرييل آلموند"، إذ يعتقد آلموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب، هي: جانب معرفي يتعلق بمعرفة الفرد عن النظام السياسي، وجانب شعوري يختص بالتعلق الوجداني بالقادة والمؤسسات، وجانب ثالث تقييمي يشمل الآراء والأحكام التقييمية عن الظواهر السياسية، وعليه تُعرف الثقافة السياسية بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف تجاه النظام السياسي، ومشاعر نحو القادة والمؤسسات سواء كانت مشاعر سلبية أم ايجابية، وأحكام تقييمية تجاه الظواهر والعمليات السياسية، وبعد البحوث التي أجراها "آلموند" في هذا السياق، أعلن بدايةً أن التنمية السياسية ناتجة عن تطور المجتمع المدني، ولكنه فيما بعد أوضح أن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني.(٢)

٣. **النظرية الماركسية**: لقد حلل "كارل ماركس" المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقاً من مفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس لما يعرف "المادية التاريخية" التي صارت

---

(١) دبور، دراسات في التنمية السياسية، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) G. Almond, S. Verba. (1963). **The Civic Culture: Political attitudes and Democracy in five Nations**. Princeton University Press. pp 67- 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل الإطار الرئيس لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر الأسس النظرية والمنهجية في دراسة الأبنية والعلاقات المجتمعية وتفاعلاتها، ويُعد مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية من أبرز مفاهيم المادية التاريخية في تشخيص وتحليل تطور الشعوب، وأن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي جهاز اجتماعي خاص يتطور حسب قوانينه الخاصة، وأن ما يُحدد خصائص كل تشكيلة منها "أو مراحل التطور" هو "أسلوب الإنتاج الخاص بها، هذا وتدرس المادية التاريخية تاريخ تطور المجتمع البشري على أنه عملية تاريخية طبيعية، إذ ينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً، فيمر المجتمع البشري في ذلك التطور بخمس مراحل أو تشكيلات اقتصادية اجتماعية هي: المشاعية البدائية، الرق أو العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، والشيوعية التي هي آخر مراحل التطور البشري، وترى الماركسية أن التشكيلة القائمة على الاستغلال تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقات، والى تفاقم التناقضات الاجتماعية، وتناضل الطبقة العاملة من خلال حزبها الثوري للاستيلاء على السلطة السياسية، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية بالتحالف مع الجماهير الكادحة، وهدف الماركسيين من التنمية السياسية هو بناء الدولة الاشتراكية من خلال قيادة العمال والتحالف مع الشعوب المعادية للرأسمالية، كما وترى الماركسية أن المجتمعات تختلف عن بعضها في عدد من الخصائص "الخصوصية التاريخية" وضرورة الأخذ بالفوارق بين المجتمعات، وبالتالي رفضت الماركسية الأخذ بنموذج واحد للتنمية ومنها السياسية، علماً بأن الماركسية في التطبيق عمدت إلى تعميم تجربة الاتحاد السوفياتي على بقية دول العالم.(١)

٤. **نظرية التبعية**: إن المسألة الأساسية التي تطرحها هذه النظرية هي التحليل الكلي لتطور المجتمع، وتطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية تطورها، وبالتالي فهي تتبنى فكرة النسق العالمي بوصفه منطلقاً تكشف من خلاله موقع الدول المتخلفة داخله، واهتمامها أيضاً بالبناء الاجتماعي لتلك الدول باعتباره بناء متخلف ومحكوم بالنمط الدولي لتقسيم العمل، وحللت النظرية نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الاستعماري وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق نمو الدول المتخلفة، وترى النظرية أن مع قدوم الاستعمار الرأسمالي على الدول المتخلفة زادت تلك الدول المتخلفة تخلفاً نتيجة الاستغلال، بمعنى أن العامل الحاسم بالتخلف هو عامل خارجي، فالتخلف ليس ظاهرة طبيعية متأصلة بالمجتمعات النامية، إذا فالتخلف جاء نتيجة

(١) يوسف، غسان سعيد عيسى. (٢٠٠٩). **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. ص ص ٣٣- ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور الرأسمالية، وبالتالي طرحت النظرية موضوع التنمية المستقلة ومنها التنمية السياسية، مع ضرورة التخلص من الاستعمار الرأسمالي، ويعتبر كل من "سمير أمين" و"رؤول بريتش" من أبرز رواد هذه النظرية.(١)

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية السياسية

لعل السبب الرئيسي في فشل العديد من المحاولات التنموية في البلدان المتخلفة وتفاقم ظاهرة التخلف يعود أساساً إلى عدم إبلاء المظاهر السياسية حقها من الاهتمام والدرس، وللأسف فإن معظم الباحثين في ظاهرة التخلف ومعظم المخططين للتنمية انطلقوا من دراسات اقتصادية بحتة للواقع الاقتصادي للبلدان المتخلفة أو النامية دون أن ينتبهوا لكلية هذه الظاهرة والى العلاقة الديالكتيكية المعقدة التي تربط بين الواقع الاقتصادي والآخر السياسي والاجتماعي، لذلك كان لا بد من إعادة الربط بين هذه المستويات في محاولة لفهم ظاهرة التخلف في إطارها الصحيح، بل لا بد من إعادة الاعتبار للمستوى السياسي، فالخروج من التخلف وصولاً للتنمية والتقدم يتطلب بالأساس إرادة سياسية قبل أن تكون إرادة اقتصادية كما ترى الدراسة، وفي محاولات كثيرة لبعض أبرز الباحثين في التخلف السياسي –نقيض التنمية السياسية- وجدوا أن هناك سمات أو مؤشرات تدُل على التخلف السياسي، وأن التقليل أو التخلص منها يُشير تبعاً إلى التنمية السياسية، وأن مؤشرات التخلف السياسي هي:(٢)

١. **غياب المؤسسات**: إذ أن ما يميز الدول الحديثة والمتقدمة وجود مؤسسات لا تتغير بزوال الأشخاص أو بتغيرهم، أما في الدول المتخلفة فغياب المؤسسات يشكل الحقيقة الأساسية مما يعطي الأشخاص الدور الأول وأحياناً الوحيد في عملية التغيير السلبي أو الايجابي، وأن المؤسسة الوحيدة القوية في الدول المتخلفة تتمثل بالمؤسسة العسكرية غالباً، وهو على عكس الشيء الموجود في الدول المتقدمة، إذ إلى جانب المؤسسة العسكرية، مؤسسات أخرى كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ومؤسسات أخرى قوية وثابتة، كما وتُعتبر المؤسسات التشريعية من أبرز المؤسسات التي تتكامل مع المؤسسات الأخرى في بناء الدولة والمجتمع.
٢. **ضعف الأحزاب السياسية**: إن الأحزاب السياسية تعتبر السمة الأساسية للحياة السياسية في العصر الراهن، ففي الدول المتقدمة تتصدر الأحزاب مسرح العمل السياسي، فالأحزاب

---

(١) هيجوت، ريتشارد. (٢٠٠١). **نظرية التنمية السياسية**. (حمدي عبد الرحمن، مترجم). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية. ص ١٧٨- ١٨٠.
(٢) بدر الدين، غسان. (١٩٩٣). **جدلية التخلف والتنمية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. ص ص ٥٤- ٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي الشريك الأساسي في التخطيط والتنفيذ، و هي على عكس ما هو موجود في الدول النامية، التي تمتاز بمؤسسات حزبية ضعيفة وهشة وذات دور هامشي في العمل السياسي.

٣. **غياب الوعي السياسي**: حيث أن غياب المأسسة وهامشية الأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة، يعود بالأساس إلى غياب الوعي السياسي عند الجماهير، فالولاء في دول العالم الثالث لا يكون بصفة عامة لقضية أو لمبدأ، بل لعصبة أو أثنية أو قبيلة أو طائفة، كما وأن الكثير من الدول المتخلفة تعتبر مفاهيم الوطنية أو الحس المدني أو الهوية الوطنية مفقودة إلى حد كبير.

هذا وقد اجتهد الكثير من الباحثين في موضوعات التنمية، إلى وضع جملة من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وقضايا أخرى كأزمة الهوية وأزمة الاستقرار وأزمة تنظيم السلطة، وأزمة التغلغل، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، وفيما يتعلق بالتنمية السياسية، توصل أولئك الباحثين إلى اعتبار أن المؤشرات التالية هي التي تُدلل على وجود أو عدم وجود تنمية سياسية في هذا البلد أو ذاك، و هذه المؤشرات هي:[١]

١. درجة التكامل الوطني والإحساس بالوحدة القومية، أو شعور الناس بالولاء لوطنهم واعتزازهم بانتسابهم إليه (من عدمه).
٢. مدى تركز القوى السياسية: بمعنى انه كلما كانت المؤسسات الدستورية والسياسية (المجالس النيابية، والأحزاب، والتنظيمات المدنية) هي التي تساهم في تسيير وتدعيم مقدرات الدولة، كما تسهم في تقدمها، أما إذا كانت السلطة بيد فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد كانت الدولة متخلفة على الأغلب.
٣. قوة المؤسسات الديمقراطية: أي مدى تأثير المؤسسات في توجيه الأمور في الدولة، كما يتضمن هذا المقياس موقف ودرجة تقبل القوى الحاكمة لهذه المؤسسات.
٤. درجة حرية المعارضة السياسية والصحافة، بالإضافة إلى حرية الأفراد و مدى تمكنهم من التعبير عن آرائهم في يسر وحرية.
٥. درجة تنافس الأحزاب السياسية ومدى إتاحة المناخ المناسب لمثل هذا التنافس من ناحية، ثم توجيه هذا التنافس لمصلحة البلد، لا لمصلحة الحزب وأفراده من ناحية

(١) الجوهري، عبد الهادي. (٢٠٠١). **دراسات في التنمية الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص ص ٤٠- ٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى. بمعنى تقديم المصلحة الوطنية العليا على مصلحة الفرد أو الجهة أو الحركة أو التيار التنظيمي.

٦. الأسس الفلسفية التي تقوم عليها الأحزاب، بمعنى مدى تقدمها أو تخلفها، واستقلاليتها أو تبعيتها.

٧. قوة وتأثير الحركات العمالية، بمعنى تماسكها من ناحية وتأثيرها في تحريك أمور الدولة من ناحية أخرى.

٨. قوة وتأثير النُخب السياسية، أي مدى تحكم هؤلاء (من عدمه) في مقدرات الدولة، وسواء كان هذا في الأمور الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية أو بالتالي في الأمور السياسية.

٩. قوة العسكريين وتأثيرهم السياسي، سواء كان هذا باستيلائهم على الحكم مباشرة، أو تأثيرهم على القوى الحاكمة والمؤسسات الدستورية بطرق غير مباشرة.

١٠. درجة كفاءة التنظيم في الدولة: بمعنى تمكن السلطة القائمة من فرض سيطرتها بكفاءة في كل المجالات والاتجاهات من ناحية، وكذلك التزام المواطنين بالنظام والتنظيم من ناحية أخرى.

١١. مدى تقبل القادة للتنمية الاقتصادية ومساهمتهم فيها، بمعنى إيمانه النظري والعملي بالعمل التنموي الهادف إلى حياة أفضل للمجتمع.

١٢. مدى الاستقرار السياسي: وهذا يمكن قياسه بمدى بقاء الحكام والمسئولين والمؤسسات الدستورية في مواقعها ومهامها، كما يقاس بثبات القوانين والتشريعات وفاعليتها.

هذا، وقد أجرى "طشطوش، ٢٠٠٨م" دراسة هدفت إلى تقصي أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية"، ولتحقيق هذا الهدف، راح يبحث في الأدب النظري وفي الأبحاث الميدانية عن مؤشرات قياسية لمتغيري دراسة، وتوصل بالاعتماد على ذلك إلى تحديد عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية السياسية في أي دولة، وهذه المؤشرات هي:(١)

١. **مؤشر المشاركة السياسية**: وتشير المشاركة السياسية إلى مجموعة الأنشطة السياسية المتنوعة كالتصويت الانتخابي والترشيح وتولي المناصب القيادية والمشاركة في الحملات الانتخابية وغيرها، كما وتعتبر المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لدى الفرد الفرصة لأن يُسهم في مناقشة الأهداف والسياسة العامة وتحديد الوسائل لتحقيقها.

(١) طشطوش، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية في الأردن، مصدر سابق، ص ص ٧٣- ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **مؤشر هيئات المجتمع المدني**: ظهر هذا المفهوم بشكل واسع في القرن الثامن عشر، وأصبح جزءً من النظرية السياسية ليشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها من قبل أعضاء المجتمع، وقد فرق الباحثون بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجتمع، فالأول يشير إلى مظاهر التعاون السياسي، في حين أن الثاني يُشير إلى كافة أوجه التعاون بصفة عامة، هذا ويختلف واقع وقوة تأثير مؤسسات المجتمع المدني (نقابات عمالية ومهنية، جمعيات، أندية وغيرها) من مجتمع إلى آخر باختلاف مستوى النضج السياسي والديمقراطية.

٣. **مؤشر الأحزاب السياسية**: فالأحزاب السياسية هي السمة الأبرز للتحديث والتنمية السياسية، إذ يقوم الحزب بأدوار هامة في المجتمع، كإيجاد الوعي السياسي لدى الأفراد، وإيجاد الحراك السياسي، القيام بعمليات التنظيم المجتمعي، والقيام بالتعبئة والتجنيد السياسي، والمشاركة السياسية، وتجميع المصالح وصنع السياسة العامة، كما وتساهم الأحزاب السياسية في تحقيق التكامل الاجتماعي، وربط المواطن بالدولة، وإعطاء الشرعية للنظام السياسي.

وفي النهاية، يرى الباحث، أن اعتماد المؤشرات التالية كفيل بقياس واقع التنمية السياسية في دول مجتمع هذه الدراسة (سلطنة عُمان، ودولة قطر) لظروف خاصة بالدولتين وأبرزها غياب الأحزاب السياسية وحظر نشاطها في هذه الدول، وهذه المؤشرات المعتمدة وهي:

١. مؤشر المشاركة في الانتخابات.
٢. مؤشر حرية التعبير والمساءلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في سلطنة عُمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :

الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في سلطنة عمان

قامت على أرض عُمان حضارة متميزة متنو عة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، وكانت صناعة النحاس وصناعة السفن والتجارة والملاحة البحرية هي الأساس في هذا النشاط الحضاري الذي لم يكن يعني نشاطاً اقتصادياً فحسب، وإنما كان يعني تفاعلاً حضارياً مع كافة البلدان التي اتصلت بها عمان، فقد التقت على أرض عُمان روافد حضارية من بلاد ما بين النهرين، والهند، وفارس، نتيجة لنشاطها التجاري مع تلك البلدان والحضارات في العصور القديمة،(١) أما الدولة العُمانية الحديثة، فقد بدأت مع بداية أسرة (آل سعيد) في حكم عُمان عام ١٧٤١م، وذلك عندما عيّن أحمد بن سعيد آل سعيد لحكم صحار، وما زالت هذه الأسرة مستمرة في الحكم حتى جاء عهد السُلطان قابوس بن سعيد آل سعيد عام ١٩٧٠م، الذي يُعد بداية عهده بداية التغيير،(٢) وبالتالي، يأتي هذا الفصل من الدراسة للتعرف على مستوى الانفتاح والتنمية الذي شهدته السلطنة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢م، وعلى ذلك بُني هذا الفصل ليشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الانفتاح الاقتصادي في سلطنة عمان.

المبحث الثاني: التنمية السياسية في سلطنة عمان.

---

(١) وزارة الإعلام. (١٩٩١). **عمان**. مسقط: نفسه. ص٣٠.

(٢) الوهيبي، حمود بن عبد الله بن حمود. (٢٠١٢). **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١م**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. الأردن. ص ٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الانفتاح الاقتصادي في سلطنة عمان

تعتبر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من اقتصاديات الدول الأكثر انفتاحاً على الاقتصاديات العالمية من اقتصاديات دول المنطقتين العربية والشرق أوسطية، وقد ساهم في ذلك وجود عدة عوامل لعل أهمها، أولاً: تبني صانعي القرار فيها عبر العصور المختلفة التي مرت بها دول الخليج العربي للفكر الاقتصادي القائم على حرية التبادل والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد تم تكريس هذا الفكر المُنفتح في العصر الحديث بتبني دول مجلس التعاون الخليجي لسياسات تجارة خارجية ليبرالية بالكاد تفرض قيوداً على تجارتها الخارجية، ثانياً: صغر حجم الاقتصاديات الخليجية مما دفع بالمنتجين الخليجيين للبحث عن أسواق عالمية لترويج منتجاتهم، ثالثاً: الموقع الجغرافي المتميز لدول المجلس والتي جعل منها ميناءً مهماً للمنطقة لاستقبال السفن والبضائع من كافة مناطق العالم وإعادة تصديرها للدول المجاورة لها، رابعاً: محدودية الموارد الطبيعية واقتصارها بشكل أساسي على النفط والغاز والثروة السمكية، مما دفع بالخليجيين للبحث عن مدخلات جديدة لعوامل الإنتاج، كما ويلاحظ على سوق الخليج للسلع والخدمات غير المالية انفتاح معظم قطاعاته على العالم الخارجية وارتباطها بالأسواق العالمية.(١)

وفي عُمان، فإن الاهتمام بالمستقبل شكل القوة الدافعة الرئيسية لمفهوم الفلسفة العمانية في محاولة بناء الدولة حاضراً ومستقبلاً، وتحمل الرؤية الاقتصادية العُمانية نظرة بعيدة للمستقبل، بتركيزها على تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل لا الاقتصار على منجزات الحاضر، وأن هذا الاهتمام المتجدد بالنمو الاقتصادي ظهر منذ بداية النهضة العمانية، وقد تمثل الهدف النهائي للنظام الاقتصادي العماني بإشباع رغبة الأفراد إلى المدى العملي الأكبر في استهلاك السلع والخدمات التي تأخذ ضرورات التثمير والتنمية والتطوير المستقبلي بعين الاعتبار، هذا وقد نص النظام الأساسي للسلطنة الصادر عام ١٩٩٦م في مادته رقم ١١ من الباب الثاني بتأكيده على أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء بين النشاطين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.(٢) للمواطنين.(٢) وعليه يأتي هذا المبحث ليعطينا نظرة موضوعية عن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطنة لبلوغ أهدافها الاقتصادية ومدى انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي لعمان، مع ضرورة التنويه هنا إلى أن مهمة هذا المبحث لا

---

(١) اليوشع، أحمد هاشم. (٢٠٠٣). **عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية**. بيروت- لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٨٨- ٨٩.

(٢) حمودي، هادي حسن. (١٩٩٩). **الفكر الاقتصادي العماني**. مسقط: وزارة الإعلام. ص ١٦٠- ١٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتأتي في وصف طبيعة الاقتصاد العُماني ومقوماته فهذه موضوعات تبقى خارج إطار اهتمام هذه الدراسة، وعليه سيناقش هذا المبحث الموضوعات التالية:

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد العُماني.

المطلب الثاني: البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عُمان.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في عُمان.

المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد العُماني

شكّل اللؤلؤ المنتج الأساسي لسكان منطقة الخليج العربي على مدى آلاف السنين، أي منذ بداية التجارة حتى ثلاثينيات القرن المنصرم مع اكتشاف النفط، ومع عدم إنكار وجود حرف ومهن أخرى للمواطن الخليجي كالصيد والرعي والتجارة، إلا أن اللؤلؤ شكّل مصدر الثروة الرئيسي للخليجيين في الماضي، فمع بداية القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين سجلت تجارة اللؤلؤ قفزة غير مسبوقة، مما أسهم في جذب آلاف الغطاسين من مختلف الاختصاصات (الحرف والمهن الأخرى) إلى هذا القطاع وقد كانوا يتجشمون الصعاب ويعيشون معاناة كبيرة فيما ازداد الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية على اللؤلؤ الطبيعي، لقد أصبح الاقتصاد في منطقة الخليج العربي يعتمد بالدرجة الأولى على تجارة اللؤلؤ الذي ترك مكانه بعد ذلك للذهب الأسود الذي صار يشكل عماد اقتصاديات الدول الخليجية.(١)

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على النفط بصفة رئيسية، فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (يُقدر بنحو ٤٨٦.٨ مليار برميل أي ما يعادل ٣٥.٧% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته ٧٠% من إجمالي الاحتياطي العالمي لمنظمة الأوبك، وقد تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي الستة بطفرة اقتصادية هائلة خلال العقد الأخير، بحيث تضاعف حجم اقتصاد دول المجلس ببلوغ (١.١) تريليون دولار أمريكي خلال الفترة من عام ٢٠٠٢- ٢٠٠٨، ويُشكل احتياطيها نسبة ٥٢% من إجمالي الاحتياطيات النفطية للأوبك وإنتاجها نسبة ٤٩% من إجمالي إنتاج أوبك من النفط الخام، كما تمثل صادراتها من النفط والغاز نسبة ٧٣% تقريباً من إجمالي عوائد الصادرات، ويُشكل قطاعي النفط والغاز حوالي ٦٣% من الإيرادات الحكومية لتلك الدول.(٢)

وسلطنة عُمان هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وبالعودة إلى واقعها الاقتصادي قديماً، فقد تنوعت مصادر الثروة في عُمان القديمة، وتعددت مصادر الكسب والرزق مما ساعد

(١) صحيفة أخبار الخليج، حضارة اللؤلؤ في الخليج العربي، العدد (١٢٧٨٩)، ٢٩ مارس ٢٠١٣م.
(٢) نبذة اقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١١/١م، www.gulfbase.com .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تفعيل الدور الحضاري لعمان، وساعد على تعزيز علاقاتها مع محيطها الحضاري، فالتجارة والملاحة البحرية تشكلان عاملاً رئيساً في التفاعل الحضاري، والتأثير المتبادل بين الأمم والشعوب والحضارات القديمة، وبالتالي شكلت التجارة والملاحة جسراً للصداقة والتبادل الثقافي والاقتصادي بين الكتل الحضارية المعروفة في التاريخ، وقد كان لعمان بحكم موقعها الجغرافي المهم والاستراتيجي الذي جعلها تتحكم في الطرق البحرية المهمة بين الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وأفريقيا وآسيا دوراً في عملية التواصل الحضاري الإنساني، حيث ولقرون عديدة كانت السفن العمانية تمخر البحر حاملة النحاس واللبان وغيرهما من البضائع إلى موانئ سومر وأكاد والسند والهند وسواحل إفريقيا، وحتى الصين، وكانت "صحار" منذ أقدم العصور أحد أهم أسواق العرب، مثلها في ذلك مثل "عكاظ ودومة الجندل وصنعاء" (*)، وقد وصفها "الإصطخري" قائلا: "لا نكاد نعرف على شاطئ بحر فارس مدينة أكثر عمارة ومالا منها"، وقال عنها "المقدسي": بأنها " بوابة الصين وخزانة الشرق والغرب"، في حين وصفها "الإدريسي" بأنها: " أقدم مدن عُمان وأكثرها أموالاً، قديماً وحديثاً، ويقصدها كل سنة من تجار البلاد ما لا يحصى عددهم، و أحوال أهلها واسعة جداً، ومتاجرها مربحة".(١)

وبالانتقال إلى فترة حُكم أسرة "آل سعيد"، نجد أنه ومنذ استلام أول حاكم من هذه الأسرة متمثلاً بالإمام "أحمد بن سعيد"، بأنه سعى إلى تطوير التجارة، إذ أنه انتبه إلى أن قوة عُمان ومناعتها السياسية تكمن في قوة أسطولها البحري والتجاري، لذلك عمد ومنذ بدء حكمه إلى إعادة بناء وهيكلة الأسطول العماني حتى غدا هذا الأسطول في مقدمة الأساطيل في المنطقة، وقد اقتفى جميع حُكام عُمان من أسرة البوسعيد بسياسة الإمام أحمد الاقتصادية الرامية إلى تطوير التجارة العُمانية وتفعيل القوافل البحرية، فعندها تولى الحكم السيد سعيد بن سلطان سعى إلى تحقيق العديد

---

(١) غريري، عدنان. (٢٠٠٣). **الجغرافيا السياسية لسلطنة عمان**. دمشق: دار صادق للنشر. ص ٢٩-٣١.

(*) **سوق عكاظ** أحد الأسواق الثلاثة الكبرى في الجاهلية بالإضافة إلى سوق مجنة وسوق ذي المجاز وكانت العرب تأتيه لمدة ٢٠ يوما من أول ذي القعدة إلى يوم ٢٠ منه ثم تسير إلى سوق مجنة فتقضي فيه الأيام العشر الأواخر من شهر ذي القعدة ثم تسير إلى سوق ذي المجاز فتقضي فيه الأيام الثمانية الأولى من شهر ذي الحجة ثم تسير إلى حجها، وسكان سوق عكاظ الأوائل هم قبيلة هوازن وقبيلة عدوان، وسمي بهذا الاسم لأن العرب كانت تجتمع فيه "فيتعاكظون" أي يتفاخرون ويتناشدون، أما **"دومة الجندل"** فهي إحدى محافظات منطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية وتقع جنوب غرب مدينة سكاكا (عاصمة المنطقة) التي تبعد عنها بحوالي ٥٠ كم وتزخر بالمواقع التاريخية والأثرية كقلعة مارد ومسجد عمر بن الخطاب وتتميز بوفرة مياهها وعذوبتها وقد كانت محطاً للكثير من التجار، في حين أن "سوق صنعاء" يعتبر من أسواق العرب القديمة وكان يقام في النصف من رمضان ونظراً لازدهار التجارة والتبادل التجاري النشط المتنوع تنوعت أسواق صنعاء لكونها مركزاً لما حولها من القرى والمدن اليمنية وتنوعت بحسب السلع والبضائع والصناعات الموجودة، وكانت في الماضي حوالي (٤٥) سوقاً إلا أنه لم يعد منها إلا حوالي (٢٠) سوقاً منها: سوق العنب، سوق الحب، سوق الملح، سوق المعطارة، سوق الفتلة، سوق الملخص "الفضة"، سوق البز "القماش"، سوق الحلقة، سوق الجنابي، سوق النحاس، سوق القات، سوق الختم "المصاحف"، وسوق النظارة (المصدر: الموسوعة الحرة، عكاظ، دومة الجندل، صنعاء، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٢٩م، www.ar.wikipedia.org).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الانجازات الرامية إلى تحقيق التقدم والرخاء الاقتصادي لعمان، ولهذا قام بعد توليه الحكم بتحقيق جملة من الأمور لعل أبرزها: تحديث أساطيل عمان الحربية والتجارية وزيادة عددها، و تنشيط التجارة وإنمائها وتعزيز العلاقات التجارية على صعيد العالم بأسره، فتوطدت علاقات السلطنة مع البلدان المجاورة، كما اخضع أجزاءً لا يستهان بها في سواحل شرق أفريقيا لتكون تابعة للسلطنة.(١)

وبوفاة السيد سعيد بن سلطان تولى الحكم من بعده ابنه السيد توينى بن سعيد (١٨٥٦-١٨٦٦م) ثم تبعه خلفاؤه المباشرون من بعده، فحكموا عمان في زمن تردت فيه الأوضاع، ودخلت فيه عمان مرحلة العد العكسي على كافة المستويات وبخاصة الاقتصادية، حتى صار الضعف والتراجع والركود أهم سمات هذه الحقبة المتأخرة من عهد البوسعيديين وحتى فترة حكم السيد سعيد بن تيمور، مما أدى إلى تهاوي عمان كقوة لها شأنها بسبب التراجع الاقتصادي الذي استفحل ودام طوال المائة سنة التي تلت ذلك وكان السبب وراء ذلك التردي والتراجع الاقتصادي نذكر ما يلي: النزاع الداخلي المتزايد (بين السلطان والإمام والقبائل) الذي أدى إلى تقليص نفوذ السلطان. مما كان له انعكاسات على الأمور والعلاقات الاقتصادية؛ انشطار الإمبراطورية العمانية إلى جزئيين بعد وفاة السيد سعيد، حيث اقتسمها ابناه السيد ماجد بن سعيد الذي تولى السلطة في زنجبار ومناطق شرق أفريقيا، والسيد توينى الذي جلس سلطاناً على عُمان، وقد استمر الشقاق والنزاع بين الأخوين واستفحل أمره إلى أن تمكنت بريطانيا من إخراج تسويه سنة ١٨٦١م كان من نتائجها: انفصال زنجبار وشرق أفريقيا عن عُمان مكونة سلطنة جديدة ثانية، وظهور السفن البخارية القادمة من الموانئ الأوروبية في الستينيات من القرن التاسع عشر الذي كان بمثابة ضربة قاصمة لأوضاع السفن الشراعية التي كانت تجوب المحيط الهندي.(٢)

ومع حلول عامي ١٨٩٧م و١٨٩٨م بدأت عمان تكتسب شهرة واسعة كمركز تجاري لتجارة الأسلحة والذخائر، والتي كانت تزود بها منطقة الخليج العربي وفارس وأفغانستان، واستمرت هذه التجارة رائجة ومزدهرة حتى بداية القرن العشرين، وبلغت أوجها سنة ١٩٠٧م كانت الأسلحة والذخائر تستورد من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وقد أدى الارتفاع في حجم التداول التجاري الناتج عن تجارة الأسلحة إلى قيام بريطانيا بفرض حظر على هذه التجارة، ومنحت السلطان فيصل بن تركي مقابل ذلك معونة قدرها مائة ألف روبية هندية سنوياً تعويضاً له عن تلك التجارة، إلا أنه يمكن القول عُموماً، بأن فترة حكم السلطان "تيمور بن فيصل" قد شهدت تراجعاً في الأوضاع الاقتصادية لعدة أسباب أبرزها: اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م

(١) السمائلي، سالم بن حمود. (١٩٨٢). **عمان عبر التاريخ**. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة. ص١٤٢-١٤٤.

(٢) القاسمي، خالد محمد مبارك. (١٩٩٩). **عُمان: تاريخ وحضارة**. دمشق: دار الشام القديمة. ص ٨٥- ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما صاحبها من تراجع اقتصادي عالمي، وشح المياه نتيجة لموجة الجفاف الطويلة التي شهدتها البلاد. بالإضافة إلى زيادة حدة القلاقل الداخلية، وعندما وصل السلطان سعيد بن تيمور إلى الحكم عمد إلى تحسين وتطوير البلاد في ضوء إمكانات الدولة المتاحة، ولكن ما لبث أن واجهه عدد من التحديات التي أثرت سلبا على المتغيرات الاقتصادية في البلاد منها: السلبيات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) وتمثلت في انخفاض العائدات الجمركية التي كانت المصدر الرئيس لإيرادات الدولة؛ الإنفاق العسكري المتزايد لمواجهة القلاقل في الداخل وإخمادها؛ واكتشاف النفط في جميع الدول الخليجية باستثناء عمان الأمر الذي أدى إلى هجرت العمانيين إلى تلك الدول، وبالتالي عاشت عُمان خلال هذه الفترة حالة من التدني الاقتصادي التي استمرت لحين اكتشاف النفط في أراضيها عام ١٩٦٢م ومن ثم بداية تصديره عام ١٩٦٧م.(١)

وعموماً، فقد كان الاقتصاد العُماني قبل العام ١٩٧٠م يعتمد في أساسه على الزراعة والصيد في الأودية والسهول الساحلية، وعلى الزراعة والرعي في الأودية، وعلى التجارة الداخلية المحدودة، والعمل على الحرف اليدوية التقليدية، في حين كانت التجارة الخارجية تقتصر على المدن والموانئ الساحلية التي كانت تزدهر وتنشط في فترات أو عصور قوة الدولة وسيطرتها البحرية، هذا وقد كانت سلطنة عمان وما تزال تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والمقومات التي كانت تكفل وجود نظام اقتصادي يتسم بالوفرة والتنوع، فقد توافرت فيها الأراضي الخصبة، وموارد المياه، و الموارد المعدنية كالنحاس والنيكل والحديد والحجر الجيري المستخدم في صناعة الإسمنت والرخام، هذا إلى جانب الموارد البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية.(٢)

ومع بدايات النصف الثاني من القرن الماضي صرفت الاضطرابات والصراعات الداخلية في البلاد الجهود عن محاولة استثمار الموارد المتاحة على النحو الأمثل، وفرضت استمرارية حالة الركود التي ضل الاقتصاد العماني يعاني منها حتى نهاية الستينات، وحتى بعد اكتشاف النفط والبدء في إنتاجه بكميات تجارية عام ١٩٦٧م، كما كان انتهاج سياسة الباب المغلق التي كانت

---

(١) المانعي، سعيد بن سالم. (٢٠٠٥). **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عمان ١٨٩٢-١٩١٣**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. الأردن. ص ٤٨-٥١.

(٢) هولي، دونالد. (١٩٧٦). **عمان ونهضتها الحديثة**. (فؤاد حداد، مترجم). لندن: مؤسسة ستايسي الدولية. ص ٧٥-٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سائدة آنذاك سببا في حرمان البلاد من الاستفادة من فرص تطوير الأساليب الإنتاجية وتحديثها والإفادة من التكنولوجيات العصرية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية.(١)

ولكن شكَّل العام ١٩٧٠م الذي تم فيه تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في عُمان بداية عصر النهضة فيها. فقد بدأت السلطنة ببرامج النهضة ولجميع الميادين، وكانت التنمية الاقتصادية في مُقدمة أولويات برامج التنمية الشاملة التي بدأتها السلطنة، فقد شهدت البلاد منذ العام ١٩٧٠م إلى اليوم تسعة خُطط خُماسية للتنمية الاقتصادية في البلاد هدفت جميعها وبالتدريج إلى تحقيق الرفاه والتكامل والتكافل الاقتصادي، وإيجاد بيئة تنموية مستدامة، وتفعيل الطاقات الإنتاجية، وسياسة التعمين (تنمية الموارد البشرية العُمانية)، وتفعيل جميع قطاعات الاقتصاد (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات)، واستقطاب الاستثمارات، والاستغلال الأمثل للموارد، وتنمية الموارد البشرية الوطنية، وتفعيل دور القطاع الخاص كشريك في التنمية، وتكريس إيرادات النفط في تحقيق أهداف المجتمع التنموية، بالإضافة إلى السعي الدءوب إلى إيجاد مصادر جديدة غير النفطية لرفد الخزينة بالإيرادات.(٢)

وليس من المبالغة القول بأن اكتشاف النفط وازدهار الصادرات النفطية كان لهما الفضل الكبير في تحويل الاقتصاد العماني من اقتصاد قائم على الكفاف إلى اقتصاد تلعب فيه قوى السوق دور أساسي في تحريك رأس المال وتحديد عمليات الإنتاج، فتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الشاملة ونمو الناتج المحلي الإجمالي تحققا بفضل الواردات النفطية، فمنذ العام ١٩٦٧م سيطر قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الإنتاج الكلي للاقتصاد، وعلى الرغم من الدور المتزايد لقطاع الخدمات، فإنه غير قادر على قيادة النمو الاقتصادي، فمساهمة هذا القطاع إلى إجمالي الصادرات قليل بالمقارنة مع قطاع النفط. هذا بالإضافة إلى اعتماد قطاع الخدمات على النفط بالأساس، وعموماً، فإن مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات قليل بالمقارنة مع الصادرات النفطية ففي العام ٢٠٠٧م شكلت الصادرات غير النفطية ثلث إجمالي الصادرات، في حين كان ثلثي الصادرات من نصيب الصادرات النفطية،(٣) التي بلغة قيمتها ١٦.٥٢٣ مليون دولار، بإنتاج يومي للنفط الخام بلغ ٧١٠ آلف برميل يومياً.(٤)

---

(١) ولسند، جيمس. (٢٠٠٢). **تاريخ عمان: رحلة قي شبه الجزيرة العربية**. (عبد العزيز عبد الغني، مترجم). بيروت: دار الساقي. ص ٣٥.

(٢) وزارة التجارة والصناعة. (١٩٨١). **الاقتصاد العماني قي عشرة سنوات ١٩٧٠-١٩٨٠**. مسقط: نفسه. ص ١٢-١٤.

(٣) الصقري، سعيد بن محمد. (٢٠١١). **مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي: النموذج العماني**. مسقط: الجمعية الاقتصادية العمانية. ص ٣-٤.

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣٥٨، ٣٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عُمان

إن الاقتصاد العماني اليوم اقتصاد مفتوح ويعتمد على النفط بنسبة كبيرة، وقد تحسن الوضع العام للاقتصاد العماني منذ عام ٢٠٠٠م بفضل عدة عوامل كان أبرزها: ارتفاع أسعار النفط، وتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال، وارتفاع الاستثمارات العمومية في الهياكل الأساسية والزيادة المضطردة في التنويع الاقتصادي مما مكن من التقليل من حجم الاعتماد على النفط، وقد حقق الاقتصاد الوطني فائضاً في ميزان المدفوعات منذ عام ٢٠٠٠م كما سجل مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية تراجعا بنسبة (٧%) في عام ٢٠٠٢، وتحسن الوضع المالي للدولة بشكل كبير، فتقرر تخصيص الفائض لتقليص الدين الخارجي ولزيادة الأصول العمانية في الخارج.[١]

ومن المُلاحظ أن السلطنة قد انتهجت في تحقيق أهدافها الاقتصادية وما يترتب عليها من أهداف أخرى اجتماعية وتنموية، سياسة الاقتصاد الحُر والمُنفتح على الاقتصاديات العالمية الأخرى، فقد نص النظام الأساسي "الدستور العُماني" رقم ١٠١ لعام ١٩٩٦م على مجموعة من المبادئ التي تؤكد ذلك، وأبرزها:[٢]

١. حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني.
٢. الاقتصاد الوطني أساسه العدل ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى العيش للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون.
٣. الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً. والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.

هذا وتعود بداية الخصخصة أو سياسة التخصيص في السلطنة إلى العام ١٩٨٨م حين باعت الحكومة العمانية حصة من أسهمها في شركة المطاحن العمانية لبعض مستثمري القطاع الخاص، ثم توالت عمليات تخصيص بعض الاستثمارات التجارية الحكومية، مع احتفاظ القطاع الحكومي بملكية كاملة، أو بنسبة كبيرة من الحصص في عدة مؤسسات، وقد وضع التخصيص في إطاره المؤسسي مع الخطة الخمسية الخامسة ١٩٩٦- ٢٠٠٠م بعد صدور المرسوم السلطاني رقم ٤٢ للعام ١٩٩٦م الذي رسم سياسة التخصيص وضوابطها في عُمان، ويُعتبر

(١) لجنة القضاء على التمييز العنصري. (٢٠٠٥). **التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٩ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (عمان)**. نيويورك: الأمم المتحدة. ص ١٢.
(٢) النظام الأساسي رقم ١٠١ لعام ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الوزراء الجهة الوحيدة التي تقوم بإقرار السياسات العامة للخصخصة وإصدار القرارات المتعلقة بها، واعتماد برامج الخصخصة ومشاريعها، ثم صدر قانون جديد للخصخصة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٧ للعام ٢٠٠٤م الذي تضمن تقييماً دقيقاً لما أفرزته تجربة الخصخصة في المرحلة السابقة، وقد تزامن هذا القانون مع انضمام عُمان إلى منظمة التجارة العالمية، ورسم خطوات عملية لتحرير مناخ الاستثمار فيها، واستقطاب الرساميل من خارجها، واستناداً للمادة الرابعة من القانون تشكلت اللجنة الوزارية للخصخصة برئاسة وزير الاقتصاد الوطني، هذه اللجنة التي أعدت السياسات العامة للخصخصة ورفعت توصياتها إلى مجلس الوزراء لإقرارها ومتابعة برامجها واعتماد المشروعات والقطاعات والحصص الحكومية المراد خصخصتها.[١]

وتمثل الهدف الأساسي من تبني سياسة الخصخصة هو إشراك القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للسلطنة، وتحريك آلية السوق والمنافسة، وزيادة كفاءة تشغيل الموارد الطبيعية، وتخفيف العبء المالي والإداري عن الموازنة العامة، بحيث تتمكن الحكومة من القيام بالاستثمارات الإستراتيجية المطلوبة في مجال الخدمات الأساسية، التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها دون مساندة فاعلة ودعم مالي من الحكومة، ومن أبرز المراسيم التي وضعتها السلطنة لتنظيم شؤون الخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني هي التي يبينها الجدول التالي رقم (٣):[٢]

---

(١) برهان، راكز حسن. (١٩٩٩). **سلطنة عمان بين الماضي والحاضر**. بغداد: دار الرمز للنشر. ص ٧٦-٧٧.
(٢) ضاهر، مسعود. (٢٠١١). **سلطنة عمان: أربعون عاما من التنمية المستدامة ١٩٧٠-٢٠١٠م**. دار الفارابي. ص٧٤- ٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣). المراسيم التي وضعتها السلطنة لتنظيم شؤون الخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني

رقم المرسوم	السنة	الموضوع
٤٢	١٩٩٦	يوضح سياسات وضوابط التخصيص
٤٦	١٩٩٩	المتضمن تحويل الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عُمانية مقفلة
٥٤	٢٠٠٠	المتضمن إصدار قانون بشأن ضوابط التخصيص لمشاريع إنشاء بعض محطات الكهرباء وتحليت المياه
٢٠	٢٠٠١	إصدار قانون منح امتياز مرفق كهرباء صلالة
١٠٢	٢٠٠١	إصدار قانون منح امتياز إدارة وتشغيل مطاري السيب وصلالة
٣٠	٢٠٠٢	إصدار قانون تنظيم قطاع الاتصالات
٨٠	٢٠٠٢	إصدار قانون منح امتياز تطوير وإدارة وتشغيل ميناء صحار الصناعي وإجازة الاتفاقات المتعلقة به
١٦	٢٠٠٤	إصدار قانون منح امتياز مرفق الصرف الصحي بمحافظة ظفار
٧٧	٢٠٠٤	إصدار قانون التخصيص
٧٨	٢٠٠٤	إصدار قانون تنظيم تخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به
٣٦	٢٠٠٥	بعض الأحكام الخاصة بالشركة العمانية للاتصالات
٤٨	٢٠٠٥	إنشاء شركة بريد عُمان
٦٩	٢٠٠٥	قانون منح امتياز مرفق الصرف الصحي بمحافظة مسقط للشركة العمانية لخدمات الصرف الصحي

تم إعداد هذا الجدول منن قبل الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وابتداءً من عام ١٩٩٩ أخذ القطاع الخاص في سلطنة عُمان يتطور بوتيرة متسارعة، وفي نفس هذا العام جاءت الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥) لتحدد الأهداف والأولويات الثلاثة الكبرى والمتمثلة في: تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية، وزيادة تنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص، وتسير عملية الخصخصة في عمان بخطى حثيثة.(١)

وفيما يتعلق بالاستثمار، فقد عملت السلطنة على تشجيع الاستثمار من خلال الحوافز المحتملة، وقد نما إجمالي الاستثمار من ٤٤٤.٢ مليون ريال عماني (١١٥٤.٩ مليون دولار أمريكي) عام ١٩٨٠م إلى ١٧٨٤.٨ مليون ريال عُماني (٤٦٤٠.٥ مليون دولار أمريكي) عام ٢٠٠٤م بمعدل نمو سنوي بلغ ٦% ، وتقوم سياسة الاستثمار على تشجيع الاستثمار بشقية المحلي والأجنبي، وقد عمدت السلطنة على وضع عدد من الإجراءات لتوفير البيئة المناسبة له وتشجعه ولعل أبرز تلك الخطوات والإجراءات الآتي:(٢)

١. منح الإعفاءات الضريبية على أرباح المشروعات الصناعة: إذ تمنح السلطنة إعفاءً ضريبياً لمدة زمنية تصل إلى خمسة سنوات يمكن تجديدها لمدة إضافية.
٢. منح الإعفاءات الجمركية على واردات المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى حرية الاستيراد: حيث تعفي السلطنة الآلات والمعدات والمواد الخام الأولية ونصف المُصنعة ولوازم التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية بشريطة ألا يكون للسلع المعفاة مثيل قائم وكافي في البلد، ويستمر هذا الإعفاء لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد.
٣. العمل على توفير عناصر الإنتاج المختلفة: إذ سعت السلطنة إلى توفير الوفرة النسبية لرأس المال والطاقة، فقد تميزت السلطنة بوفرة في عنصر رأس المال النقدي، حيث بلغت القيمة الإجمالية للنقد المتداول في السلطنة في عام ٢٠٠٦م ما يزيد عن ٤٥٢ مليون ريال عُماني، وتُعد هذه الوفرة النقدية من أهم عناصر جذب الاستثمار وبخاصة الأجنبية منها، كما وحرصت السلطنة على تعزيز هذه الوفرة من خلال منح القروض بشروط مُيسرة، أضف إلى ذلك، أن السلطنة تتميز بوفرة رأس المال العيني سواء المتمثل برؤوس الأموال المستثمرة في المصانع، أو رأس المال المستثمر في المرافق العامة، ناهيكم عن توفر البترول والغاز الطبيعي (وصل إنتاج الغاز الطبيعي في عُمان عام ٢٠٠٧م إلى ٢٥.١٧٦ مليار متر مكعب)(٣) الذين يمثلان ركيزة أساسية في جذب الاستثمارات.

---

(١) لجنة القضاء على التمييز العنصري، مصدر سابق، ص ١٤.
(٢) السلامة، أمل بنت سيف. (٢٠٠٦). **واقع الاستثمار في سلطنة عمان**. مسقط: مجلس الشورى-الأمانة العامة المساعدة للمعلومات. ص٤، ٧.
(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠م، ص ٣٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالاقتصاد العُماني يُركز على أسس الاقتصاد الحر، وقد استطاع خلال السنوات الماضية دعم قدراته الذاتية من ناحية وقدراته على التفاعل مع مختلف التطورات الإقليمية والدولية والاستفادة من ايجابياتها والحد من سلبياتها بقدر الإمكان من ناحية أخرى، والى جانب تشجيع القطاع الخاص وتوفير أفضل مناخ ممكن للاستثمار ولجذب الاستثمارات الخارجية، تحرص السلطنة على جودة المنتجات العُمانية وعلى تمتعها بالمواصفات القياسية لتتمكن من المنافسة سواء في السوق العُماني أو في السواق الإقليمية والدولية الأخرى، وفي حين انضمت السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠م فإنها تسعى كذلك إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القوى والتجمعات الاقتصادية الأخرى سواء من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ورابطة الدول المُطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي، أو على الصعيد الثنائي كاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[١] وبالتالي، يمكن القول أن السلطنة تتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاجها للسياستين الاقتصاديتين التاليتين (بالإضافة إلى الخصخصة وتشجيع الاستثمار):[٢]

١. **المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية: إذ** يستند الاقتصاد العماني على الفكر الاقتصادي الحر، فالمنافسة الكاملة وحرية الأسواق وآلية الأسعار هي العناصر الموجهة للاقتصاد الوطني بحيث أن نهج الاقتصاد الحر هو من الأركان الإستراتيجية الثابتة للدولة منذ فجر النهضة وقد ظلت الدولة تقدم التشجيع والمساندة المستمرة للقطاع الخاص وتعمل على تنميته.
٢. **حرية الصرف:** فالدولة العُمانية أدركت أهمية إدخال إصلاحات جذرية وفعالة على مناخ الاستثمار العام لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فكان مجال التشريع واحداً من المجالات التي لاقت عناية كبيرة من قبل النظام الحاكم، فتواصلت عملية تطوير قوانين التجارة والاستثمار لتتيح قدراً أكبر من الحيوية والمرونة لاستيعاب المستجدات العالمية والتناغم معها بما يخدم مصالح واقتصاد السلطنة محلياً وإقليمياً ودولياً.

(١) وزارة الإعلام. (٢٠٠٥). **سلطنة عمان**. مسقط: نفسه. ص ٩٥.
(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (١٩٩٧). **الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عمان**. مسقط: نفسه. ص ٥٩-٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في عُمان

تبين لنا فيما سبق، أن سلطنة عُمان تنتهج وتتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأنها قد هيئت لهذه السياسة البنية التشريعية والقانونية الداعمة له، كما وأنها انضمت إلى العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية، وأبرمت أيضاً عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع دول إقليمية ودولية اتفاقيات كثيرة، ناهيكم عن سياسات تشجيع الاستثمار والخصخصة، وحرية النشاط الاقتصادي، وبالتالي، يأتي هذا الجزء من الدراسة ليقيس مدى النجاح الذي حققته السلطنة في انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، من خلال قياس مؤشرات ذلك الانفتاح للفترة من عام ٢٠٠٠- ٢٠١٢م، وهذه المؤشرات هي:

١. مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي.
٢. مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي.
٣. مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية).
٤. مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تُمثل التجارة السلعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي، والبيانات تكون بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، أنظر الجدول رقم (٤) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في عُمان خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٤). نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٨٢.٨	٨٥.٣	٨٧.١	٨٥.٧	٨٩.٧	٨٩.٥	٨٨.٦	٩٧.٢	١٠٠.٥	٩٧.٣	٩٧.٨	٩٨.٨	٩٨.٨

المصدر: البنك الدولي. البيانات. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٧م، www.data.albankaldawli.org/indicator .

يتبين لنا من الجدول رقم (٤) أن نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً على طول فترة الدراسة، فمن نسبة ٨٢.٨ لعام ٢٠٠٠م ارتفعت النسبة إلى ٨٩.٥ عام ٢٠٠٥م والى نسبة ٩٧.٣ عام ٢٠٠٩م وصولاً إلى نسبة ٩٨.٨ لعام ٢٠١٢م، ويُذكر أن أعلى نسبة حققها هذا المؤشر بلغت ١٠٠.٥ وذلك في العام ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي، يُشير مؤشر الإيرادات الضريبية إلى التحويلات المالية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة، ويُستثنى من ذلك الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي، أنظر الجدول رقم (٥) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في عُمان خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٥). مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	١.٦	١.٨	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٧	٢.٤	٣.٥	٢.٦	٢.٢	٢.٢

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

يتضح لنا من الجدول رقم (٥) أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي العُماني قد ارتفعت من ١.٦ عام ٢٠٠٠م لتصل إلى ٢.٠ عام ٢٠٠٥م ومن ثم إلى ٣.٥ لعام ٢٠٠٩م، ورغم أن تلك النسبة انخفضت بعد ذلك العام لتصل إلى ٢.٦ عام ٢٠١٠م ومن ثم إلى نسبة ٢.٢ في العامين ٢٠١١و ٢٠١٢م، إلا أنه عموماً يمكن القول أن نسبة مؤشر الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان قد شهدت ارتفاعاً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

ثالثاً: مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية)، يتضمن هذا المؤشر الاستثمارات في حوافظ أسهم رأس المال (غير المباشرة) وصافي التدفقات للأوراق المالية الخاصة بأسهم رأس المال بخلاف الاستثمارات التي سجلت على أنها استثمارات مباشرة، وتشمل على الأسهم والأرصدة وشهادات الإيداع، والمشتريات المباشرة للأسهم في البورصات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب، والبيانات مُعبر عنها بالدولار الأمريكي، أنظر الجدول (٦) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في عُمان للفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (٦). مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	١٠.٠	٢٢.٦	٤٨.٦	٥١.٥	٣١.٧	٥٧٣.٢	١١٨٠.٨	١٦٢٩.٤	١٤٦٠.١	٣٣٢.٩	٦٩٠.٨	٤٤٧.٣	٤٤٧.٤

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٦) أن قيم مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) لسلطنة عُمان قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، فمن قيمة ١٠.٠ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٠م ارتفعت بشكل كبير فوصلت إلى ٥٧٣.٢ مليوناً عام ٢٠٠٥م ومن ثم ارتفعت إلى ١٦٢٩.٤ مليوناً عام ٢٠٠٧م، ورغم حالة الهبوط التي طرأت على قيمة هذا المؤشر عام ٢٠٠٨م عندما وصلت إلى ١٤٦٠.١ مليوناً ومن ثم انخفضت إلى ٣٣٢.٩ عام ٢٠٠٩، إلا أنها عاودت إلى الارتفاع فوصلت إلى ٦٩٠.٨ مليوناً عام ٢٠١٠م، ومن ثم عاودت للانخفاض حين بلغت قيمة هذا المؤشر ٤٤٧.٣ مليوناً عام ٢٠١١ و٤٤٧.٤ مليوناً عام ٢٠١٢م، وعموماً، يتضح لنا أن قيم هذا المؤشر في الفترة الأخيرة من الدراسة كانت أفضل بكثير من قيم المؤشر خلال الفترة الأولى، وبالتالي يمكن القول أن قيم مؤشر تدفقات رأس المال الخاص "التدفقات الرأسمالية" لسلطنة عُمان قد شهدت ارتفاعاً على طول فترة الدراسة على الرغم من أن منتصف الفترة (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) قد شهدت أفضل قيم هذا المؤشر .

رابعاً: مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المُعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل وقصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات، وهو مؤشر يوضح صافي التدفقات الاستثمار في البلد من المستثمرين الجانب، والبيانات مُعبر عنها بالدولار الأمريكي، أنظر الجدول رقم (٧) الذي يقيس واقع هذا المؤشر في سلطنة عُمان.

الجدول رقم (٧). مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسلطنة عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٢)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٨٢.٠	٥.٢	١٠٩.٢	٢٥.٠	١١١.١	١٥٣٨.٤	١٥٩٦.٤	٣٣٣٢.١	٢٩٥١.٩	١٥٠٩.٢	١١٤١.٧	٧٨٨.٠	٨٠٠.٢

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

يتضح لنا من الجدول رقم (٧) أن قيمة مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان أنه وعلى الرغم من حالات الهبوط التي شهدها المؤشر في الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، إلا أن باقي سنوات الفترة قد شهدت ارتفاعاً في قيم المؤشر، فمن قيمة ٨٢ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٠م وصلت إلى ١٥٣٨.٤ مليوناً عام ٢٠٠٥ و٣٣٣٢.١ مليوناً عام ٢٠٠٧ و٢٩٥١.٩ مليوناً عام ٢٠٠٨م، ورغم أن قيمة هذا المؤشر أخذت بالانخفاض بعد ذلك عندما بلغت قيمة المؤشر ١٥٠٩.٢ مليوناً عام ٢٠٠٩م و ١١٤١.٧ مليوناً عام ٢٠١٠م و٧٨٨ مليوناً عام ٢٠١١م ومن ثم بلغت ٨٠٠.٢ مليوناً عام ٢٠١٢م، وعموماً، يمكن القول أن قيم مؤشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة على طول فترة الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٢م) رغم حالة التراجع التي شهدتها قيم المؤشر في آخر سنوات الفترة، ورغم ذلك تبقى قيم سنوات آخر الفترة أفضل بكثير من قيم السنوات الأولى للفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التنمية السياسية في سلطنة عمان

يُعتبر الثالث والعشرين من تموز/ يوليو من العام ١٩٧٠م ساعة البداية في النهضة العمانية في جميع المجالات، ولكن لا يمكن إغفال دور العصور السابقة لذلك التاريخ في التحضير المادي والفكري لإدارة التغيير والنمو،[١] ولتفادي الخوض في الظروف السابقة لزمن النهضة العمانية بغية عدم الخروج عن موضوع الدراسة، سينفرد هذا المبحث لإعطاء صورة علمية ودقيقة لواقع التنمية السياسية في سلطنة عمان (أي مدى شمول عملية التنمية السياسية للفكر النهضوي العماني الحديث وممارسته التطبيقية) بتناول الجزئيات التالية –قبل القياس الكمي لمؤشرات التنمية السياسية في عمان- إذ لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية في أي بلد دون التعرف على ما إذ كان ذلك البلد قد سار في النهج الديمقراطي بتكريس الديمقراطية كنهج وأسلوب في الحياة من جهة، ودون أن يوجد النظام السياسي لذلك البلد أُطُراً دستورية وقانونية توفر البيئة المناسبة للعمل الديمقراطي الذي يدعم المشاركة السياسية لمواطنيه ويتيح لهم الحق في التعبير والرأي، ويُعمد قواعد سيادة القانون والمساواة، وعليه سينقسم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية للتعرف على واقع التنمية السياسية في عمان، وهذه المطالب هي:

المطلب الأول: مسيرة التحول الديمقراطي في عُمان.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في عُمان.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات التنمية السياسية في عُمان.

المطلب الأول : مسيرة التحول الديمقراطي في عُمان

تنقسم دول الخليج العربي فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي إلي مجموعتين، بحيث تقع في نطاق المرحلة الأولي وهي مرحلة التحضير أو التأسيس للتحول الديمقراطي، كُلاً من السعودية والإمارات وقطر، أما المجموعة الثانية وهي مرحلة بناء النظام الديمقراطي وإن اختلفت من حيث المراحل التي قطعتها في هذا المجال، وتضم هذه المجموعة الكويت والبحرين، أما سلطنة عمان فيمكن القول بأنها تقع في منزلة بين المنزلتين، فرغم أنها قد تجاوزت مرحلة التأسيس للتحول الديمقراطي، إلا أن خطواتها في نطاق بناء النظام الديمقراطي لازالت تخطو

(١) حمودي، حسن. (١٩٨٩). **الفكر السياسي العماني**. مسقط: (د.ن). ص ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـبطء وتـدرج وإن كانـت أبـرز هـذه الخطـوات هـي بنـاء المؤسسـات السياسـية وخاصـة السـلطة التشريعية التي يتم تشكيلها بالانتخاب المباشر والتي لها حق التشريع والرقابة.(١)

فوقوع عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، جعل منها جزيرة كبيرة محمية بالحواجز الطبيعية الأمر الذي حفظ لعُمان استقلالها لنحو ١٢٠٠ عام، وكان لذلك تأثيرات متنو عة منهـا ضـرورة و جود تنظـيم إداري قـوي، و لذا فقد عرفـت عُـمان أقـدم الـنظم السياسـية الموجودة في شبه الجزيرة، كما كان لهذا الوضع دوره في ترسيخ الطابع القبلي في البلد، وفي السياق نفسه، فإن وعورة تضاريس المناطق الداخلية للسلطنة حال دون امتداد السيطرة الأجنبية على مناطق الساحل داخل البلاد.(٢)

وقد كان للبعد الإيديولوجي مساحة واسعة في عملية تشكل الدولة في المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، حيث نصت معظم الوثائق المنشئة للدولة على المرتكز العقائدي في هوية الدولة فكان الإسلام دين الدولة ومنبع الجزء الأكبر في تشريعها، ولا يكاد النظام السياسي العُماني يخرج عن هذا السياق، فالسلطنة لم تخرج عن هذا الإطار، فكانت قد اعتمدت الدين الإسلامي والموروث العقائدي كأساس منهجي، حتى في أوج توجهها نحو الحداثة أو الأخذ بأسباب الحضارات العالمية المتقدمة، وعلى الرغم من كل التجارب التي مرت بها السلطنة في بداية تشكلها و بالرغم من تقلب بعض فتراتها السياسية، إلا أنها ولظروف داخلية وخارجية لم تستطع أن تواكب تطور الأحداث فقصرت الدولة عن مسايرة الزمن و لم يشهد المجتمع العماني حالة الحداثة بكل أبعادها –ومنها البعد السياسي متمثلاً بالديمقراطية- التي كانت تجتاح العالم منذ أربعينات القرن الماضي، ولكن في عام ١٩٧٠م دخلت السلطنة مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والاجتماعي والإقليمي والدولي بعد أن كانت الحياة فيها تتسم بالبساطة في العديد من الأمور، ومن ثم وجد السلطان "قابوس" أنه من الضروري أن تواكب السلطنة العالم الخارجي.(٣)

ولم تدخل عُمان البتة في اتفاقيات مع بريطانيا على غرار الحُكام الخليجيين الآخرين، ومع أن البريطانيين كانوا على صلة وثيقة بعُمان منذ أواسط القرن التاسع عشر إلا أنه لم يكن هناك التزام رسمي بالدفاع عنها، وكانت مشكلة عُمان تتعلق بالوحدة الداخلية بدلاً من السيادة على الشؤون الخارجية، فقد تواصل الانقسام التاريخي بين الساحل والداخل خلال النصف الثاني من

---

(١) أبو عامود، محمد سعد. (٢٠١٠). **التحول الديمقراطي في دول الخليج**. موقع بحوث، على شبكة الانترنت، www.bohothe.blogspot.com .

(٢) منيسي، أحمد. (٢٠٠٩). **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص ٣٤.

(٣) العريمي، محمد بن مبارك. (٢٠٠٨). **الشورى في النظام السياسي العماني**. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع. ص١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرن التاسع عشر والقسم الأول من القرن العشرين، وقد فاقم التنقيب عن النفط من النزاعات بين المنطقتين، وأدى التمرد الطويل في ظفار إلى خلع "سعيد بن تيمور" وبروز ابنه قابوس بن سعيد، الذي تمكن من إخماد التمرد بمساعدة إقليمية (مصر والسعودية) وليس بريطانية.(١)

وتحكم عائلة "البوسعيد" عُمان منذ القرن الثامن عشر، وبعد سلسلة من النزاعات الداخلية والخارجية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين وأهمها تمرد "ظفار" نفذ قابوس بن سعيد السعيد عام ١٩٧٠م انقلاباً على أبيه، ونجح في إزاحة والده عن الحكم وأعلن بداية حقبة جديدة، وكان حينها دون الثلاثين من العمر، ويعيش رهن الإقامة الجبرية الفعلية منذ عام ١٩٦٤م، وقد استولى "قابوس" على السلطة بموافقة البريطانيين، لكنه ورث أرضاً بلا دولة، وقد تضاءل مجال المناورة لديه في ما يتعلق بالبريطانيين إلى الحد الأدنى، ولم تتح له الحملة العسكرية التي انخرط فيها بنفسه في ظفار سوى تخصيص قليل من الوقت لتنمية البلاد في السنوات الأولى من حكمه.(٢)

وحينما اعتلى "قابوس بن سعيد" السلطة، لم تكُن عُمان تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف التي كانت في ما مضى تضم السلطنة ذاتها والمشيخات التي تشكل الآن دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وأجزاء من السواحل الإيرانية والباكستانية وزنجبار والساحل الشرقي لأفريقيا، ولكن تلك الإمبراطورية تفككت إلى حد كبير نتيجة للتدخل الخارجي وضعف الإدارة، وكان كُلاٌ من "فيصل" و"تيمور" و"سعيد" –وهم الأسلاف المباشرون للسلطان قابوس- أقاموا صداقات قليلة مع إخوانهم العرب والمسلمين، وعوضاً عنهم اعتمدوا على بريطانيا في إدارة الشؤون العمانية، وقد ورث "قابوس" حكماً يواجه فراغاً وحرباً أهلية في منطقة "ظفار" الجنوبية وموارد مالية ضئيلة مع عدم وجود حلفاء إقليميين، ورغم ذلك، كرس "قابوس" نفسه لإعادة بناء الدولة الوطنية العمانية، إذ يُحسب للسلطان قابوس أن أدرك سريعاً أن شعبيته كان مردها سياسة الانفتاح الجديدة التي انتهجها مقارنة بأسلوب المهادنة الذي كان بحاجة إليه لإثبات ذاته سريعاً أمام رعاياه، وعوضاً عن الاستحياء من إرث أبيه، فقد نأى بنفسه جهاراً عن سعيد بن تيمور مُعلناً أنه: "في الماضي لاحظت بقلق متزايد واستياء عميق عجز والدي عن السيطرة على مقاليد الأمور، وأبدت أسرتي وقواتي المسلحة الآن ولاءهم لي، وقد غادر السلطان السابق البلاد، وأتعهد بأن أول شيء سأكرس له نفسي سيكون العمل سريعاً على تأسيس نظام حديث للحكم"،

---

(١) لوتشياني، جاكومو. (٢٠٠٧). **الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج**. (عبد الهادي خلف، مترجم). دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص ٦١.

(٢) منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام "قابوس" خلال أشهر بتغيير اسم البلاد من "مسقط وعُمان" وهي تسمية تظهر الانقسامات في البلاد إلى "سلطنة عُمان"، واختار علماً جديداً للبلاد.(١)

فيمكن القول، أن فكر الديمقراطية والمشاركة السياسية في سلطنة عُمان قد مرَّ بنقلتين مفصليتين ونوعيتين أساسيتين هما: اعتلاء السلطان قابوس بن سعيد سدة الحكم في السلطنة، وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع تطلعات "قابوس" ومع سعيه لدفع البلاد نحو مستويات عليا من التحديث والتطور، كان على رأسها زيادة مساحة المشاركة الشعبية في القرار السياسي العام، فقد كانت النقلة في مسار العملية السياسية العمانية من مواقع العمل المتأرجح بين التفرد إلى حقبة المشاركة الواسعة من قبل قطاعات عامة في الدولة. من أهم الانجازات التي حققها السلطان "قابوس" للسلطنة التي كانت تُعد من الدول المتأخرة في انتهاج الأسلوب الشوري،(٢) وقد واجه السلطان "قابوس" مع توليه الحكم مشاكل داخلية كثيرة كان أهمها:(٣)

١. تحدي الثورة في ظفار: إذ عندما تولى السلطان قابوس السلطة كانت المعارضة المسلحة في ظفار قد بلغت أوجها، فمع نهاية عام ١٩٦٩م كانت الجبهة الشعبية لتحرير ظفار قد استولت على معظم المناطق المهمة في ظفار، وفي حزيران ١٩٧٠م برز تنظيم مُسلح جديد في الشمال العُماني يحمل اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي" المدعومة من العراق، وقد اندمجت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في كانون الأول ١٩٧١م تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي"، بالإضافة إلى وجود فصائل أخرى كحزب العمل، ولمواجهة هذا التحدي تم اتخاذ العديد من الإجراءات شكلت في محتواها إستراتيجية محكمة للتعامل الفاعل مع هذه التطورات، ومن أبرز معالم هذه الإستراتيجية: القضاء على نمط ازدواجية السلطة الذي كان سائداً من قبل بين السلطة والإمامة، والمصالحة الوطنية حيث وجه "قابوس" دعوه إلى كافة المعارضين للمساهمة في بناء "عُمان الجديدة" وقد استجاب لهذه الدعوة الكثير من قوى المعارضة، وتوظيف عنصر الدين، واستخدام القوة العسكرية للقضاء على مصادر القوة المادية للمعارضة التي لم تستجيب لدعوة المصالحة، وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٥م توقف العنف تماماً في ظفار بعد الانتصار العسكري الساحق الذي حققته القوات الحكومية ضد قوات الجبهة الشعبية لتحرير عُمان.

---

(١) كشيشيان، جوزيف. (٢٠٠٥). **المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عمان**. (مركز الخليج للأبحاث، مترجم). دبي: مركز الخليج للأبحاث. ص٦٦.
(٢) العريمي، الشورى في النظام السياسي العماني، مصدر سابق، ص ١٠٩.
(٣) منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ٧٠- ٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. تحدي بناء الدولة الحديثة: فقبل تولي "قابوس" الحكم لم يكن في عُمان ما يمكن أن يُسمى "حكومة" أو "جهازاً إدارياً" بأي شكل من الأشكال، لذا كانت أولى القضايا التي تحدث عنها "قابوس" خلال أول خطاباته إلى الشعب في ٢٧ تموز ١٩٧٠م هي قضية تأسيس الحكومة والجهاز الإداري، ولتحقيق هذا الهدف شهدت السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) عمليات تحديث كبيرة، يُبين الجدول رقم (٨) أبرزها:

الجدول رقم (٨). أبرز عمليات التحديث في سلطات الدولة العمانية التي أجراها السلطان قابوس

السلطة	عمليات التحديث
السلطة التنفيذية	تمثلت في تأسيس ثلاثة مؤسسات ذات مهام تنفيذية وتطويرها وهي: المديريات، والوزارات، والمجالس المتخصصة، فقد تم تأسيس عدت مديريات شكلت أجهزة تنفيذية هي: مديرية الشؤون الخارجية، مديرية العمل والشؤون الاجتماعية، مديرية الإعلام، ومديرية الاقتصاد وغيرها التي تحولت فيما بعد إلى وزارات خلال الفترة ١٩٧١- ١٩٧٤م، أما تحديث الأجهزة الوزارية فشمل العديد من الخطوات الرئيسية منها تشكيل جهاز استشاري تابع للسلطان تمهيداً لتشكيل أول وزارة في عهده، وفي سياق تحديث الهياكل التنفيذية للدولة تم إنشاء عدد من المجالس المتخصصة كان أبرزها: مجلس التخطيط الاقتصادي، ومجلس الدفاع الوطني، ومجلس البترول والغاز الطبيعي، ومجلس الشؤون المالية.
السلطة التشريعية:	طوال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١م لم تكن هناك سلطة تشريعية بالمعنى المعروف في عُمان، حيث كان ديوان التشريع التابع للسلطان هو الذي يُعد القوانين ويرفعها للسلطان ليوقعها فتصبح بعدها تشريعاً رسمياً، وظل هذا الوضع قائماً حتى تأسيس المجلس الاستشاري وقد جاءت صلاحيات هذا المجلس في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
السلطة القضائية:	فقد جرت عملية تحديث السلطة القضائية على مستويين: الأول خاص بتطوير نظام القضاء الشرعي "الديني"، والثاني خاص بإدخال نظام المحاكم الجنائية الحديثة التي عُرفت في عُمان باسم "المحاكم الجزائية".

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على: منيسي، مصدر سابق، ص ٧٢- ٧٥.

وفي التسعينات من القرن الماضي، خطت عُمان عدة خطوات نحو توسيع المشاركة السياسية لمواطنيها وقد حدث ذلك بناءاً على مبادرة من السلطان ومن دون مطالب الشعب تمثل أبرزها في عام ١٩٩١م عندما أنشأ السلطان "قابوس" مجلس الشورى الجديد ليحل محل المجلس الاستشاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدولة القائم منذ العام ١٩٨١م، وقد تم منح المجلس المكون من ٥٩ عضواً حق مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ومراجعة القوانين وتقييم خطط الحكومة واستجواب الوزراء وعقد اجتماعات مشتركة مع الحكومة مرتين في السنة، وبعد انتهاء الولاية الأولى البالغة ثلاثة سنوات، وُسع المجلس إلى ٨٠ عضواً عام ١٩٩٤م وهو ما منح السلطان الفرصة لتسمية مزيد من الأشخاص فيه، وخصوصاً المسئولين الحكوميين السابقين، وفي قرار فتح أفاقاً جديدة عين السلطان أول امرأتين في المجلس وكانت هذه أول حالة يُسمح فيها للنساء بالمشاركة في عملية سياسية من أي نوع في كل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي العام ١٩٩٧م تم توسيع عضوية المجلس إلى ٨٢ عضواً والى ٨٣ عضواً عام ٢٠٠٠م كما سُمح للنساء بالترشح لانتخابات المجلس، ومن الجدير بالذكر، أنه في العام ١٩٩٧م أنشأ السلطان هيئة استشارية جديدة من ٤١ عضواً يتم تعيين أعضائها جميعاً تُدعى "مجلس الدولة" ويقوم هذا المجلس الشبيه بالغرفة العليا بمراجعة اقتراحات مجلس الشورى، ورفع ما يرى أنه مهم منها إلى الحكومة أو إلى السلطان، ويُمثل مجلسا الشورى والدولة معاً "مجلس عُمان".[١]

وفي انتخابات الفترة الرابعة[٢] للمجلس (٢٠٠١- ٢٠٠٣م) التي جرت في أيلول عام ٢٠٠٠م فقد حملت تطويراً كبيراً لتجربة المجلس وذلك في أكثر من زاوية: فقد تم إنهاء أولاً المرسوم السلطاني رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٠م تدخل الحكومة في اختيار أعضاء المجلس، ليكون الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وثانياً أصبحت عملية الترشيح أقرب إلى نمط الانتخابات العامة حيث أعطي لكل شخص بلغ ٢١ عاماً الحق في تسجيل نفسه في قوائم الناخبين، أما في انتخابات الدورة الخامسة للمجلس (٢٠٠٤-٢٠٠٦) فقد شهدت العملية الانتخابية اتخاذ إجراءات وآليات جديدة جعلت من تلك الانتخابات علامة فارقة في تاريخ مجلس الشورى، فقد تمت هذه الانتخابات بالاقتراع المباشر لأول مرة في تاريخ السلطنة لكافة المواطنين ممن بلغوا الـ ٢١ عاماً، كما شهد العام ٢٠٠٤م اتجاهاً ملموساً لتوسيع صلاحيات المجلس جسده المرسوم بقانون رقم ٧١ لعام ٢٠٠٤م الخاص بتعديل اللائحة الداخلية للمجلس.[٣]

وتتمثل أبرز مؤشرات تجربة التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان –إلى جانب إنشاء مجلس الشورى- في العديد من التطورات التي أرستها هذه التجربة، وأن أبرز هذه المؤشرات الديمقراطية الآتي:[٤]

---

(١) لوتشياني، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، مصدر سابق، ص ١٢٤- ١٢٥.
(٢) على اعتبار أن الفترات الثلاثة السابقة هي انتخابات الأعوام: ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٧م.
(٣) منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ١٢٢- ١٢٣.
(٤) هاشمي، سعيد بن محمد. (٢٠١٠). **دراسات في التاريخ العماني**. مسقط: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع. ص ١٢٦- ١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. إصدار النظام الأساسي: صدر النظام في تشرين الثاني عام ١٩٩٦م وتزامن مع إصداره في مناسبة العيد الوطني للبلاد، وإصدار السلطان قابوس عفواً عن جميع السجناء السياسيين، وجاء هذا النظام مُتسقاً مع ما شهدته البلاد منذ عام ١٩٧٠م من تطورات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كانت تحتم وضع دستور دائم للبلاد، وقد استمد هذا الحدث أهميته من كون هذا النظام يُعد أول دستور مكتوب في سلطنة عُمان.

٢. تجديد النخبة الحاكمة: إذ بعد صدور النظام الأساسي شهدت السلطنة تعديلاً وزارياً كان هو الكبر الذي تشهده البلاد، وفي كانون الثاني ٢٠٠٠م تم إجراء تعديل وزاري جديد خرج بموجبه وزير البريد والبرق والهاتف، ووزير المواصلات، بعد دمجهما مع وزارة الإسكان في وزارة واحدة، وفي أيار ٢٠٠١م صدر المرسوم السلطاني رقم ٤٧ الذي قضى بتأسيس عدة وزارات وإجراء تعديلات وزارية، وفي آذار ٢٠٠٤م أصدر السلطان مرسوماً تم بموجبه تعيين وزيرة للتعليم العالي لتكون بذلك أول وزيرة في السلطنة، كما وشهد العام ٢٠٠٤م إجراء بعض التعديلات الوزارية وتأسيس وزارة للشؤون الرياضية.

٣. التحديث المؤسسي: فقد شهدت السلطنة تأسيس العديد من المجالس المتخصصة وتطوير ما كان قائماً منها قبل صدور النظام الأساسي، وقد تولى السلطان قابوس رئاسة عدد من هذه المجالس و هي: مجلس الدفاع، مجلس الشؤون المالية و موارد الطاقة، والمجلس الأعلى للقضاء، ويُعد مجلس الدفاع واحداً من أهم المجالس نظراً للدور الذي يقوم به في عملية اختيار السلطان الجديد، إذا فشل مجلس العائلة الحاكمة في اختيار من يخلف السلطان، وكان هذا المجلس قد تأسس عام ١٩٧٣م، وقد أُعيد تشكيل المجلس برئاسة السلطان قابوس بعد صدور النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم رقم ١٠٥ لعام ١٩٩٦م.

٤. تعزيز دور المرأة: حيث شهدت مرحلة ما بعد النظام الأساس وجوداً ملموساً للمرأة في مجال الحياة السياسية، وأسندت لها العديد من المناصب القيادية في البلاد، حيث تم في العام ٢٠٠٣م تعيين أربع سيدات بدرجة وكيل وزارة، كما وعُينت سيدة في منصب رئيس مجلس إدارة بنك عُمان الدولي، لتكون بذلك أول امرأة تتولى هذا المنصب في التاريخ العُماني، وفي العام ٢٠٠٤م تم تقليد سيدتين حقائب وزارية.

٥. تفعيل المجتمع المدني: إذ دخلت البلاد بعد صدور النظام الأساسي مرحلة جديدة، ففي هذا السياق صدر المرسوم السلطاني رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠م الخاص بتنظيم أوضاع الجمعيات الأهلية والذي تلاه صدور القرار الوزاري رقم ١٥٠ لعام ٢٠٠٠م بإصدار نظام تأسيس الجمعيات الأهلية، وعلى إثر ذلك شهدت عُمان تأسيس العديد من الجمعيات المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألزمت الظروف الخاصة التي عاشتها الدولة العُمانية، الحكومة العمانية أن تلعب الدور المركزي وأحياناً الوحيد في تقديم كل أشكال الرعاية القانونية لإطلاق مؤسسات المجتمع المدني، وراقبت عملها بدقة كي لا تنحرف عن مهامها الأساسية كمؤسسات للمجتمع المدني تدعم جهود السلطات الحكومية دون أن يكون لديها تطلعات سياسية للحلول مكان السلطات الحاكمة أو تمارس التطاول عليها، ومن ثم بدأت مؤسسات المجتمع المدني العمانية تتزايد مع تزايد وعي المواطنين بأهمية السلطة المركزية العادلة في حماية المجتمع، ونقله تدريجياً من مرحلة الاعتماد الكلي على الحكومة إلى نوع من الاستقلالية النسبية، ورغم ذلك لم تظهر تلك المؤسسات استقلاليتها حتى الآن على أرض الواقع لأسباب ذاتية وموضوعية، فهي مؤسسات شبه مستقلة عن الحكومة، فهي تقوم بأداء واجباتها بعد أن تنال "المكرمات" من السلطان قابوس والدعم المالي من الوزارات أو كبار الممولين في القطاع الخاص، وقد شكل المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان في مطلع العام ٢٠١٠م خطوة عملية للإعلان عن ولادة اتحاد عمالي ذي خصائص عمانية وعبر ممارسة الديمقراطية العمالية وأكدت على حرية انتخاب العمال لنقاباتهم العمالية ولاتحادهم العمالي الذي يمثلهم بصورة قانونية وديمقراطية في المحافل المحلية والإقليمية والدولية، هذا وتعمل السلطنة على ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات عبر سلسلة من التشريعات إذ تحرص السلطنة على إقامة دولة العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبناء مؤسسات عصرية تعمل وفق أنظمة قانونية متطورة، وأجريت التعديلات القانونية لضمان المزيد من الحقوق والحريات للمواطن العماني.[١]

ورغم تلك المساعي الحثيثة للدولة العمانية في تكريس الحداثة وقيم الديمقراطية، إلا أنها ما زالت تحظر العمل السياسي الحزبي، إذ يحظر النظام الأساسي لعام ١٩٩٦م "الدستور العُماني" إنشاء الأحزاب السياسية.[٢]

وعموماً، تُعد التجربة الديمقراطية في عمان في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربي، ومن التجارب الديمقراطية الفريدة في التحول الديمقراطي البطيء والمتدرج في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وذلك لما تتميز به عمان من مزايا تختلف عن بقية دول المنطقة، هذا وتتميز التجربة الديمقراطية العُمانية بعدد من الخصائص، ولعل أبرزها:[٣]

---

(١) ضاهر، مسعود. (٢٠١١). **سلطنة عمان: أربعون عاماً من التنمية المستدامة ١٩٧٠- ٢٠١٠م**. دار الفارابي. ص ٣٥١- ٣٥٣.

(٢) الموسوعة الحرة. سلطنة عمان. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٢م، www.ar.wikipedia.org.

(٣) بني سلامة، محمد تركي. (٢٠٠٧). عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان. *مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد١*. ص ٧١-٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. الدور المركزي للقيادة السياسية، وعلى رأسها السلطان قابوس، في قيادة المسيرة الديمقراطية.
٢. الانفتاح السياسي المتدرج والحذر، ومحاولة التوفيق ما بين الثوابت في القيم والتقاليد في مجتمع قبلي، ومتطلبات الحياة العصرية، فقد بدأ التحرك الديمقراطي مبكراً منذ عام ١٩٨١م، ولكن بطريقة تدريجية وبجرعات مخففة لا تحدث ضرراً للنظام.
٣. التكامل بين عناصر التنمية المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد بدأت عملية التنمية مبكرة، ونظراً للإمكانات التي يوفرها النفط والغاز، فقد تم بناء بنية تحتية متقدمة مهدت الطريق لعملية البناء الاجتماعي والتحول الديمقراطي.
٤. قابلية الاستمرارية في التطوير والتحديث، ولاسيما بعد تبني دستور مكتوب، والالتزام بالاستمرار في إجراء الانتخابات في مجتمع يتقدم بخطى حثيثة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي ظل ظروف دولية مواتية لنشوء الديمقراطية وتعزيزها، واحترام حقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في عُمان

إن المجتمع العُماني يتقدم بخطوات حثيثة نحو استكمال تطوير مؤسسات الدولة في مختلف المجالات، وتجسد ذلك بإنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام ١٩٨٢، ومجلس الشورى العُماني في عام ١٩٩١، وإصدار النظام الأساسي للدولة (الدستور) في ١٩٩٦، والبدء في إعادة صياغة مؤسسات المجتمع وأجهزته المختلفة، بما فيها القضاء والقوانين التي تنظمه على أساس ما تضمنه النظام الأساسي بما يستجيب للتطورات الكبرى التي شهدها ويعيشها المجتمع العُماني منذ عام ١٩٧٠، هذا وقد غطى النظام الأساسي للسلطنة كافة المبادئ الموجهة للدولة، وكذلك الحقوق الأساسية وواجبات المواطنين، كما ويضمن النظام الأساسي على وجه الخصوص المساواة بين المواطنين أمام القانون وحرية المعتقد، ويؤكد على أن العدل والمساواة هما أسس وأركان جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.(١)

يمثل النظام الأساسي للدولة والصادر في ١٩٩٦/١١/٦م والمكون من (٨١) مادة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها، كما وأنه يوفر أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد العُماني وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم القانون على أرفع المستويات المعروفة دولياً، كما ويقوم النظام الأساسي للسلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون، وذلك بحسب ما نصت عليه المادة التاسعة من النظام.(٢)

فقد أفاض النظام الأساسي العُماني في التأكيد على الحريات والحقوق الشخصية، ولكن في المقابل، مُنح للسلطان الحق والسلطة التقديرية المُطلقة في إعلان حالة الطوارئ، وفيما يتعلق بالحق في المشاركة السياسية، فقد أعطى النظام حق الترشيح والاقتراع للرجال والنساء على حد سواء، لكن الدستور لم ينص على مشروعية تشكيل الأحزاب السياسية التي تُعد الإطار التنظيمي الطبيعي لعملية المشاركة السياسية وتفعيلها، وهنا يجدر التنويه، إلى أن المجتمع العماني تغلب عليه سمة التكوين القبلي التي لا تفسح مجالاً لوجود أحزاب فعالة،(٣) وفيما يلي إيراد لنصوص الدستور العمانية المتعلقة بالحقوق والحريات:(٤)

- المادة (١٢): العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.

---

(١) لجنة القضاء على التمييز العنصري، التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٩ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مصدر سابق، ص٤.
(٢) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، مصدر سابق، ص٣٩.
(٣) العليان، عبد الله علي. (٢٠٠٥). **العمانيون وتحدي الجغرافيا وبناء الدولة**. مسقط: وزارة الإعلام. ص ٧٥.
(٤) النظام الأساسي لسلطنة عمان رقم ١٠١ لعام ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المادة (١٧): المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي.
- المادة (١٨): الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون.
- المادة (٢٨): حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يُخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب.
- المادة (٢٩): حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.
- المادة (٣١): حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه.
- المادة (٣٢): للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
- المادة (٣٣): حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية.
- المادة (٣٤): للمواطنين حق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يحددها القانون.

وفي مجال حرية الرأي والتعبير، فإن قانون المطبوعات والنشر الصادر وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٤٩ لعام ١٩٨٤م تضمن العديد من المواد التي ترسم حدوداً معينة لنطاق هذه الحرية، وهو الأمر الذي تجسده أكثر من مادة من مواد هذا القانون، فمثلاً أعطى القانون وزارة الإعلام سلطات كبيرة في إصدار المطبوعات وتداولها، حيث نصت المادة ١٨ على أن وزارة الإعلام هي سلطة الترخيص الوحيدة لتوزيع وتداول ونشر المطبوعات، وقد توسع الفصل الرابع من القانون في المسائل المحظور نشرها وغلظ العقوبات في حالة المخالفة، فمثلاً نصت المادة ٢٦ على أنه "لا يجوز نشر كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة وأمنها الداخلي والخارجي للخطر"، دون أن يحدد القانون ما الذي من شانه أن يعرض سلامة الدولة للخطر، وقد نصت المادة ٣٦ من القانون على أنه "يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز عامين أو بالغرامة التي لا تتجاوز ألفي ريال عُماني، أو بالعقوبتين معاً كل من خالف هذا النص"، وفيما يتعلق بحق التجمع السلمي والتنظيم، فقد شهدت عُمان عام ٢٠٠٠م صدور قانون الجمعيات الأهلية بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي نظم عملية تأسيس الجمعيات وكيفية ممارستها لأنشطتها المتنوعة، ولكن أعطى هذا القانون للوزارة المختصة سلطات كبيرة على الجمعيات سواء في مجال تأسيسها أو ممارستها لعملها بعد التأسيس أو حتى في مجال حلها، فمثلاً نصت المادة ١١ على حق الوزارة رفض إشهار الجمعية إذا كان المجتمع في غنى عن خدماتها أو لوجود جمعية أو جمعيات أخرى تسُد حاجة المجتمع في المجال المطلوب، كما نصت المادة ٤٧ على أنه يجوز حل الجمعية بقرار مُسبب من الوزير إذا ثبت عجزها عن تحقيق الغرض الذي تأسست من أجله.(١)

هذا وقد أصبح هاجس تعزيز وحماية حقوق الإنسان العُماني خياراً استراتيجياً للدولة العصرية في عُمان، وشكل العمود الفقري لسياسة الإصلاح والتنمية في جميع المجالات، فالسلطنة تشهد توجهاً متزايداً لتعزيز القيم الإنسانية التي شكلت تراثاً ثابتاً لدى العمانيين، فأخذت على عاتقها مسئولية الدفاع عن حقوق الإنسان العماني على جميع المستويات، وفي هذا السياق، جاء انضمام السلطنة إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها سواء الصادرة عن الأمم المتحدة أو المنظمات العالمية المعنية بهذا الشأن وأبرزها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، عام ٢٠٠٣م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عام ٢٠٠٦م، كما وانضمت عُمان الى عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، كما وافقت على "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام" لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، وعلى "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" عام ٢٠٠٤م، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات وبروتوكولات خاصة بحماية حقوق الإنسان والعمل والمرأة والشباب والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وغيرهم، وقد جرى توسيع المشاركة الشعبية الفاعلة في الانتخابات ومنح حق التصويت لجميع المواطنين لمن هم فوق سن الحادية والعشرين وذلك وفق المرسوم الصادر في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠، وفي الخامس من فبراير ٢٠٠٣م أدخلت تعديلات جذرية في قانون الانتخابات سمحت للنساء بالمشاركة في الانتخابات العامة.(٢)

المطلب الثالث : قياس مؤشرات التنمية السياسية في عُمان

جاء حكم السلطان "قابوس" عام ١٩٧٠م ليفتح أفاق وتطلعات جديدة أمام الدولة العُمانية وذلك عقب تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد، وقد اتضح لنا فيما سبق، أن السلطان قابوس عمِد إلى الأخذ بسياسات الإصلاح السياسي ومنها تكريس مبادئ الديمقراطية وزيادة مُشاركة المواطن العُماني في الحياة العامة، هذه السياسات التي من المُفترض أن تحمل في طياتها

(١) أحمد، التحول الديمقراطي، مصدر سابق، ص ١٤٦- ١٤٧.
(٢) ضاهر، سلطنة عمان، مصدر سابق، ص ٣٤٥- ٣٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستويات عالية من التنمية السياسية لكي يُجنى ثمار وأهداف السليمة على المواطن والوطن العُمانيين، وبالتالي يأتي هذا المطلب من الدراسة ليقيس مستوى ما تحقق من مسيرة التنمية السياسية في السلطنة، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

١. مؤشر المشاركة في الانتخابات.

٢. مؤشر حرية التعبير والمساءلة.

أولاً: مؤشر المشاركة في الانتخابات، شهدت الدولة العُمانية في تاريخها السياسي الحديث –ما بعد العام ١٩٧٠م- سبعة انتخابات لمجلس الشورى جاءت أربعة منها بعد العام ٢٠٠٠م، وهذه الانتخابات هي للأعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١١م)، هذا ولم تشهد السلطنة منذ العام ١٩٧٠ إجراء أي انتخابات محلية (بلدية)، لذا، فإن عملية قياس مؤشر (المشاركة في الانتخابات) في عُمان ستقتصر على الانتخابات البرلمانية (انتخابات مجلس الشورى) والجدول رقم (٩) يبين لنا أعداد المسجلين لتلك الانتخابات ونِسب المشاركة فيها.

الجدول رقم (٩). أعداد المسجلين في الانتخابات البرلمانية ونِسب المشاركة فيها

المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٧	٢٠١١
أعداد المسجلين للانتخابات (بالألف)	١٧٥	٢٦٢	٣٨٤.٨	٥٢٠
نسبة المشاركة %	٢٥	٣١.٨	٦٣	٦٢.٧

المصدر: موقع مجلس الشورى العماني. مسيرة الشورى. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٩/٩م، www.shura.om، وموقع المرأة العربية والمشاركة السياسية. نسبة المشاركة في الانتخابات. على شبكة الانترنت، www.awapp.org.

يتضح لنا من الجدول رقم (٩) الزيادة الملحوظة في أعداد المسجلين للانتخابات، وإن كانت هذه الزيادة يمكن ردها إلى الزيادة الديمغرافية الطبيعية في عدد سكان السلطنة، إلا أن ما يلفت الانتباه هو الزيادة في نسبة المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات، فمن نسبة ٢٥% لعام ٢٠٠١م ارتفعت نسبة المشاركة إلى ٣١.٨% في انتخابات عام ٢٠٠٣م، ومن ثم ارتفعت النسبة إلى ٦٣% عام ٢٠٠٧م والى نسبة مقاربة لها في انتخابات عام ٢٠١١م عندما باغت ٦٢.٧%، وعموماً يتبين أن نسبة المشاركة الشعبية في سلطنة عُمان ارتفعت على طول فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشر حرية التعبير والمساءلة، هذا المؤشر هو مؤشر مُركب يقيس: مستوى الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر بين القيم ٢.٥+ و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.٥- وأن القيم العليا هي الأفضل، وللتعرف على قيم هذا المؤشر في سلطنة عُمان أنظر الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠). مؤشر حرية التعبير والمساءلة في عُمان للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٢م)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	-٠.٦٦	-	-٠.٧٢	-٠.٩	-٠.٦٢	-٠.٧٢	-٠.٧٧	-١.٠٣	-١.٠٧	-١.٠٨	-	-١.٠٨	-

الأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الإحصاءات العربية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/١٠م، www.arabstats.org .

يتضح لنا من الجدول رقم (١٠) أن قيم مؤشر حرية التعبير والمساءلة في سلطنة عُمان يتغير نحو الأسوأ، بمعنى أن قيمه تتجه نحو القيمة السلبية (٢.٥-)، ومعنى هذا أن حالة حرية التعبير والمساءلة تتجه نحو حالة عدم الحرية في عُمان، فمن قيمة (٠.٦٦-) عام ٢٠٠٠م بلغت (٠.٧٢-) عام ٢٠٠٥م ومن ثم بلغت (١.٠٨-) لعام ٢٠٠٩، إلى أن وصلت (١.٠٨-) عام ٢٠١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في قطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في دولة قطر

لم تشهد قطر تطورات مهمة في مرحلة ما قبل الاستقلال حتى اكتشاف النفط بها عام ١٩٣٧م وبداية تصديره عام ١٩٤٩م، ورغم حالة الخمول التي طبعت الأوضاع السياسية في قطر في مرحلة ما قبل الاستقلال، إلا أن البلاد شهدت مؤشرات على نشاط محدود في الحركة السياسية خلال هذه المرحلة، وكان ذلك منذ منتصف خمسينيات القرن المُنصرم، فعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م اندلعت مظاهرات عفوية شملت كافة فئات المجتمع القطري والتي نددت بهذا العدوان عموماً وبالدور البريطاني فيه بالتحديد، وقامت مجموعات مسلحة بتفجير أنابيب النفط، وكنتيجة لهذا الضغط الشعبي قرر أمير قطر آنذاك وقف تصدير النفط إلى الغرب، كما شهد العام ١٩٦٣م مظاهرات واسعة أسهم فيها بشكل كبير اليمنيون العاملون في قطر مطالبين الحكومة اليمنية بالانضمام إلى الوحدة الثلاثية (مصر، والعراق، وسوريا) وكانت هذه التطورات دافعاً لظهور العديد من إرهاصات التطور السياسي والديمقراطي في قطر، ورغم ذلك يمكن القول، أن قطر شهدت حالة من الجمود السياسي طوال حكم أمير البلاد السابق "الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني" الذي تولى قيادة البلاد منذ استقلالها عام ١٩٧١ وحتى الإطاحة به عام ١٩٩٥م،[١] وعليه يأتي هذا الفصل ليبين لنا واقع التحول السياسي والاقتصادي الذي شهدته قطر في العصر الحديث، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الانفتاح الاقتصادي في قطر.

المبحث الثاني: التنمية السياسية في قطر.

(١) قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٩). **التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر من الاستقلال إلى وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم ١٩٧١-١٩٩٥م**. القاهرة: جامعة عين شمس. ص ٥٥- ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الانفتاح الاقتصادي في قطر

يكاد لا يخفى على أحد ما حققته الدولة القطرية من انجازات كبيرة في الجانب الاقتصادي، فقطر من الدول القليلة على المستويين الإقليمي والدولي ذات المستويات التنموية العالية، كما وأنها تقع على قمة السلم العالمي من حيث مستوى دخل الفرد، وعلى الرغم من أن قطر دولة يعتمد اقتصادها على النفط، إلا أن النفط لمُفرده لا يكفي لإحداث مثل هذا الوضع الاقتصادي المتقدم، إذ لا بُد من توافر إرادة سياسية قوية وسياسات اقتصادية فذة تتكامل مع وجود الموارد النفطية، حتى يتم الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وتوجيهها الوجهة السليمة سعياً إلى تحقيق جملة الأهداف المتوخاة، وبالتالي، هل انتهجت قطر سياسة الانفتاح الاقتصادي حتى وصلت إلى هذه الحالة الاقتصادية المرموقة؟، لذا يأتي هذا المبحث من الدراسة ليُجيب على هذا السؤال الرئيسي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد القطري.

المطلب الثاني: البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في قطر.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في قطر.

المطلب الأول : لمحة عن الاقتصاد القطري

لقد عاش سكان قطر قبل اكتشاف البترول حياة بسيطة، وربما يرجع ذلك إلى أن قطر أكثر أراضي الخليج جدباً، ومع ذلك فقد أقامت بها القبائل العربية في شبه تحدٍ لعوامل الطبيعة يُغالبونها وتُغالبهم حتى انتصروا عليها بالنهاية، وبصفة عامة، فإن سكان قطر كانوا يعيشون على البحر في استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة الصغيرة التي تُعد المهنة الأولى لسكان الساحل، أما القبائل الداخلية في قطر فتشتغل بالرعي أو بصيد الأسماك، فقطر كغيرها من إمارات الخليج تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسماك كمصدر يزود السكان بالمواد الروتينية، ومورد من موارد الثروة في البلاد، وان أقصى ما وصلوا إليه من نشاط تجاري هو المساهمة في أعمال الغوص بحثاً هن اللؤلؤ،[1] فقد شكل اللؤلؤ عصب الحياة الاقتصادية لشبه الجزيرة القطرية، وتجسد ذلك

(١) صراف، محمود حسن. (١٩٨١). **تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد ال ثاني**. قطر: د.ن. ص ٢٤-٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المقولة الشهيرة للشيخ "محمد بن ثاني" حاكم قطر في العام ١٨٦٢م في حديث له مع الرحالة البريطاني "بليجريف" بقوله: "إننا جميعاً من أكبرنا إلى أصغرنا عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ".(١)

فقد كان للبحر أهمية كبيرة في حياة الإنسان القطري لفائدته في صناعة الغوص وكمصدر للغذاء، وللتواصل مع العالم الخارجي، ووسيلة للنظافة والسياحة والترفيه والثقافة والأدب بحيث كان السبب الرئيس للاستقرار على سواحل دولة قطر، وهنا ينقل أحد الباحثين القطريين المثل الشعبي الذي يقول: "جاور بحر ولا تجاور غني"، ومن جهة أخرى كان للبيئة البرية في قطر دورها في استقرار القبائل والعوائل القطرية أيضاً والتي هي من أصول بدوية، حيث تتوافر المراعي ومصادر الحياة في البادية، وكمصدر للتواصل بين حياة الماضي والحاضر، وتوفير تربية الماشية وإنتاج الغذاء والمواد الخام، وتربية الجمال والخيل حيث يقول "جي لوريمر" صاحب موسوعة "دليل الخليج" بأن أهل قطر في مطلع القرن العشرين كانوا يملكون ٤٣٠ جملاً و ٢٠٥ حصاناً و١٤٠ مركباً في التجارة والنقل و٢٥٠ مركباً لصيد الأسماك و ٨١٧ سفينة في أسطول الغوص.(٢)

ومع بداية العشرينات وحتى نهاية الأربعينات من القرن الماضي، شهدت قطر الانتقال إلى عصر النفط ومن ثم نهاية عصر صناعة الغوص، ونمو الدولة المركزية، وبدأ نهاية الحماية البريطانية في الشرق الأوسط، والتوقيع على اتفاقية امتياز النفط مع دولة قطر في أيار من العام ١٩٣٥م، حيث شهدت تدهور صناعة الغوص والحرف المُصاحبة لها، وتراجع دور القبيلة في ظل العهد الجديد من النفط وما رافقه من مهن جديدة وثروة وتغيير اجتماعي واقتصادي، ومن جملة العوامل التي ساعدت على تدهور صناعة الغوص: الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من انقطاع تجارة الغوص خلالها، والعاصفة الكارثية الطبيعية "الدالوب" التي لحقت بأسطول الغوص القطري عام ١٩٢٦م، واختراع اليابان لصناعة "زراعة اللؤلؤ"، والكساد العالمي الكبير من ١٩٢٦-١٩٣٢م، ونشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م، بالإضافة إلى بروز صناعة النفط في الخليج العربي وقدرتها على تحويل العمل والعمال، وخلال هذه المرحلة شهدت قطر حالة صعبة جداً من التردي الاقتصادي نتيجة خسارة العاملين والمستفيدين من صناعة الغوص لأعمالهم، فانتشرت البطالة والفقر. الأمر الذي أدى إلى هجرة أهل قطر إلى مناطق خليجية مجاورة للبحث عن العمل وبشكل خاص من الشمال والشمال الشرقي لقطر، حيث انخفض عدد سكان البلاد من

---

(١) خضير، ماجد حميد. (٢٠٠٩). مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي. *مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩*. ص ٢٠١م.

(٢) الزيدي، مفيد. (٢٠١١). **تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣- ٢٠٠٨م**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. ص ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢ ألف نسمة مطلع القرن العشرين إلى ١٦ ألف نسمة في عام ١٩٤٥م مع تفاقم الفقر والحاجة وانتشار الأوبئة وانقطاع المواد الغذائية.(١)

ونتيجة لتلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية -التي أخذت بالانحصار منذ توقيع اتفاقية امتياز النفط مع بريطانيا عام ١٩٣٥م- ظهرت الحاجة إلى ضرورة انتهاج سياسة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، التي تكفل تحقيق الدولة المركزية المستقلة، وتعزز حكم القانون، وتوفر القدرة المحاسبية وتقويم العمل الحكومي والإداري وتحقق التنمية والتحديث، وبالفعل بدأت الحكومة بالفعل سلسلة من الإجراءات الليبرالية والإصلاحات الديمقراطية بشكل سليم ومُخطط على الجانب السياسي، أما على الجانب الاقتصادي، فقد بدأت الدولة بالأخذ بسياسة السوق الحرة، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز المبادرة الفردية وتأهيل الخبرات وتشجيع الكفاءات ودعم التبادل التجاري الإقليمي والدولي، ومحاولة إيجاد قاعدة صناعية تنافسية متطورة.(٢)

وقد استطاعت قطر على عهد الشيخ "خليفة" أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية التي اعتمدت على الموارد البترولية، حيث منحت الحكومة امتيازاً للتنقيب عن النفط إلى شركة "شل" في ١٩٧٣م، وعلى أثر قيام الشركة بعمليات المسح تم العثور على النفط بكميات تجارية في أول بئر يكتشف في منطقة الامتياز في نهاية عام ١٩٧٥م، وتمشياً مع توصيات منظمة "الأوبك" أبرمت قطر اتفاقيات المشاركة مع الشركات العاملة بها ومن بينها شركة "شل" وشركة "نفط قطر الإنجليزية"، وبموجب تلك الاتفاقيات أصبح لقطر حصة مقدارها ٢٥% ارتفعت تدريجياً حتى وصلت في عام ١٩٨٢م إلى ملكية الدولة لمواردها النفطية، وذلك أسوة بما حدث في دول الخليج العربية الأخرى، وترتب على اكتشاف النفط واستغلاله في قطر ظهور العديد من المشروعات الصناعية البترولية، وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهتها قطر نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن العوائد التي سبق أن حققتها إبان أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣- ١٩٧٤م أتاحت لها الفرصة لتكوين أصول مالية بلغت ما يقرب من ٨٠ مليار دولار، الأمر الذي مكن قطر من أن تخطو خطوات كبيرة في مجال التنمية والتحديث.(٣)

وبالتالي، أصبح قطاعي النفط والغاز يلعبان الدور الجوهري في الاقتصاد القطري، إذ إلى جانب النفط، تتميز قطر بإنتاجها للغاز الطبيعي وتسييله وتصديره على الصعيد العالمي، وقد اكتشف حقل غاز الشمال الذي يعد أكبر حقل منفرد للغاز في العالم سنة ١٩٧١م، وفي سنة ١٩٩١م تم افتتاح المرحلة الأولى لمشروع غاز الشمال الذي قدرت طاقته الإنتاجية بحوالي ٨٠٠ مليون قدم مكعب من

(١) الدباغ، مراد. (١٩٦١). **قطر: ماضيها وحاضرها**. بيروت: دار الطليعة. ص ٢٨.
(٢) الحسان، مروان. (١٩٨٤). **الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر**. الدوحة: مكتب النور. ص ٣٣.
(٣) قاسم، التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر، مصدر سابق، ص ٦٩-٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغاز يومياً، وفي سنة ١٩٩٧م انتهت المرحلة الثانية من هذا المشروع، فأمسى يعمل بأقصى طاقاته الإنتاجية، وبحسب الإحصائيات فإن احتياطي حقل الشمال يزيد عن ٩٠ تريليون قدم مكعب، بينما تزيد الاحتياطات القابلة للاستخراج عن ٣٨٠ تريليون قدم مكعب لتعادل تسعة أمثال التقديرات لاحتياطات البلاد من النفط، وهذا الاحتياطي الضخم يتيح لقطر بأن تظل منتجاً عالمياً للغاز بمعدل عشرة مليارات قدم مكعب يومياً أو ما يعادل ٥٠ مليون طن متري سنوياً من الغاز المسال وحوالي ٤٠٠ ألف برميل يومياً من المكثفات ذات الأسعار العالية في سوق البترول العالمية ولمدة زمنية تصل إلى ٢٦٠ عاماً، وبناءً على هذه الأرقام الكبيرة، فقد حرصت الدولة القطرية على الاستفادة من احتياطاتها من النفط والغاز وتسخيرها في عدد من المجالات والقطاعات الصناعية والتجارية وتطوير البنية التحتية الكفيلة بتحقيق التنمية والتطور وبناء دولة حديث.(١)

فيُعد استغلال البترول والغاز والصناعات التحويلية والتكميلية المتعلقة بها العماد الرئيسي للاقتصاد القطري، إذ تهدف السياسة الاقتصادية إلى توظيف تلك العائدات في مشروعات ذات مردود اقتصادي وقيام قاعدة صناعية صلبة وتتبنى سياسات جديدة في مجال تحرير الاقتصاد والتجارة بغرض تدعيم وتوسيع مشاركة الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص، هذا ويعد الاقتصاد القطري واحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، فقد حافظ على معدلات نمو مرتفعة بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧م حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً قياسيا خلال عام ٢٠٠٧ وذلك امتداداً لمعدلات النمو القياسية التي تحققت في السنوات العشر الماضية، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢٥٨.٦) مليار ريال عام ٢٠٠٧ أي بمعدل نمو بلغ ٣٣.٧%، ويعزى السبب في ذلك الى زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات المحصلة منه فضلا عن الزيادة اللافتة في إنتاج الغاز وتصديره واستكمال مشروعات الغاز العملاقة بالدولة وزيادة ناتج القطاعات غير النفطية، كما ويلاحظ من جملة الإحصاءات للقطاعات غير النفطية أن الكثير منها قد سجل معدلات نمو ملحوظة في عام ٢٠٠٧، حيث حقق ناتج قطاعات الإنتاج السلعي زيادة مقدارها ٢٤.٧ مليار ريال بما نسبته نحو ٢٦.٨% ليصل رصيده إلى نحو ١١٦ مليار ريال مشكلاً نحو ٤٧.٦% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية غير النفطي.(٢)

وفي الجانب الاستثماري، يأتي التحرك القطري القوي في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية، في إطار إستراتيجية الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية والاستثمارية وتقليل الاعتماد

---

(١) الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، مصدر سابق، ص ٣٤.
(٢) وزارة الخارجية القطرية. الوضع الاقتصادي. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/١م، www.mofa.gov.qa .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الصناعات الهيدروكربونية خاصة النفط والغاز، حيث بلغت قيمة حصيلة مجمل الاستثمارات القطرية في الخارج خلال العام ٢٠١١م حوالي ١٦٣.٨ مليار ريال قطري (٤٥ مليار دولار أمريكي) ، وتوزعت على العديد من دول العالم منها العربية والأجنبية، كما تجاوزت الاستثمارات القطرية الخارجية عام ٢٠١٢م عن العام الذي سبقه بمقدار ٣٢ مليار دولار وبنسبة ٢٤٦.١% بالمقارنة مع ١٣ مليار دولار إجمالي استثمارات عام ٢٠١١، وزاد مجمل الاستثمارات القطرية في الخارج وفق تقدير صندوق النقد الدولي (يناير ٢٠١٣) بمعدل ٦٠ مليار دولار سنوياً في الفترة ٢٠٠٨ ـــ ٢٠١٢، وباتت تقدر الآن بنحو ٢١٥ مليار دولار، حيث يمكن أن تزيد المدخرات السنوية بمعدل ٥٠ مليار دولار سنوياً وتصل إلى ٤٨٥ مليار دولار بعد خمسة سنوات.[١]

المطلب الثاني : البيئة العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادي في قطر

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي للدولة القطرية تجد مرتكزاتها ومقوماتها في ترسانة قانونية هامة تنظم وتشجع الاستثمار والحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى ما حظ عليه النظام الأساسي "الدستور" للدولة الصادر عام ٢٠٠٤م، إذ كفِل هذا الدستور مبادئ الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، من خلال عدد من المواد هي:[٢]

- المادة (٢٦): الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهي جميعها حقوق فردية ذات وضيفة اجتماعية ينظمها القانون.
- المادة (٢٧): الملكية الخاصة مصونة، فلا يحرم أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي يبينها القانون وبالكيفية التي ينص عليها، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً.
- المادة (٢٨): تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون والتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لأحكام القانون.

---

(١) الحموي، ناصر. مجلة بوابة الشرق. الاقتصاد القطري الأسرع نمواً في العالم. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٩م،
www.al-sharq.com .
(٢) الدستور القطري لعام ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المادة (٣١): تشجع الدولة الاستثمار وتعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له.

هذا ومما لا شك فيه أن ثروة النفط والغاز تُعد قاعدة أساسية لإيجاد تنمية شاملة، بخاصةً إذا رافقها مناخ قانوني وتشريعي كفيل بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وضمن هذا السياق، يمكن القول إن مناخ الانفتاح الاقتصادي في قطر قد تعزز بتشريع القوانين التالية:(١)

١. القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥م بشأن التنظيم الصناعي.
٢. القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠م المرتبط بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي.
٣. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١م والخاص بإصدار قانون الشركات التجارية.
٤. القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٨م المرتبط بإصدار قانون الجمارك والمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣م بشأن ضريبة الدخل.
٥. القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٧م بشأن القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٦. القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٨م بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون للأنشطة الاقتصادية في دولة قطر.
٧. القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩م بشأن النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٨. المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٩٦م القاضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢م الخاص بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر.
٩. القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٨م القاضي بتحويل المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة قطرية.
١٠. القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠م المرتبط بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤م وبالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥م.
١١. قانون الشركات التجارية بموجب القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٦م.
١٢. والقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن صناديق الاستثمار.

هذا وتتبنى قطر بشكل كامل العمل بآليات النظام العالمي للاقتصاد الحر، فقد أصبحت في عام ١٩٩٤م العضو رقم (١٢١) في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (جات)، كما أنها

(١) الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، مصدر سابق، ص ١٦٣-١٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عضو بارز في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط إضافة إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، كما وأن قطر أبرمت العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي الثنائية مع العديد من الدول الإقليمية والدولية كالأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أنظمت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية "WTO".(١)

هذا وقد وضعت دولة قطر تشريعات عديدة بهدف إيجاد بيئة ومناخ استثماري يشجع على اجتذاب رؤوس الأموال، فالتشريعية القطرية في هذا المجال توفر البيئة المناسبة للاستثمار، ناهيكم عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تنعم به قطر، ومدى ارتباطها بعلاقات متينة ومتوازنة مع جميع دول المنطقة، ودفعاً بعجلة النهوض الاقتصادي انتهجت دول قطر سياسات اقتصادية مرنة بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تقديم حوافز تشجيعية ضرورية لهذه المشاريع –أنظر الجدول رقم (١١)- كما أجاز القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٠ للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون، لا تقل مساهمتهم عن (٥١%) من رأس المال، ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهمتهم من (٤٩%) لتصل إلى (١٠٠%) من رأس مال المشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة، وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين، بشرط أن تتماشى مع الخطط التنموية في الدولة.(٢)

الجدول رقم (١١). آليات تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطر

الامتيازات العامة	الإعفاءات	الحوافز
- حرية دخول رأس المال من وإلى البلاد. - حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك. - حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف.	- إعفاء رأس المال المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع استثمارياً. - للمستثمر الأجنبي أن يستثمر لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء	- إعداد الدراسات الأولية للمشروعات الصناعية. - إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإبداء المشورة الفنية للقطاع الخاص الراغب في الاستثمار. - فتح المواقع المخصصة

(١) مجلة ١٤ أكتوبر. تطور الاقتصاد في دولة قطر. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٨/٢٨م، www.14october.com.

(٢) موقع سفارة دولة قطر. الاقتصاد والاستثمار. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٧/٢٨م، www.katar-botschaft.de .

تشارات
raa.com

- حرية الاقتصاد القطري.	المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه. - إعفاء جمركي لواردات المشروع من آلات ومعدات لازمة لإنشائه. - إعفاء جمركي للمشروع الصناعي على وارداته من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج والتي لا تتوفر في الأسواق المحلية.	للاستثمار في المناطق الصناعية بإيجار ملائم. - إعطاء قروض من بنك التنمية الصناعية والمؤسسات الأخرى. - تزويد المشروع بالطاقة الكهربائية والبترول والغاز والماء بسعر تنافسي.

تم تصميم هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة في المصدر: وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٠٦). دراسة عن العلاقات التجارية بين مصر وقطر. القاهرة: قطاع الاتفاقيات التجارية. ص٩- ١٠.

يتضح لنا من خلال كل ما سبق، أن الدولة القطرية قد اجتهدت في توفير البيئة والمناخ الدستوري والقانوني لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتكريس سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمار، ونراها أيضاً قد اقتحمت المنظمات الاقتصادية العالمية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثنائية، وفيما يلي سيتم التعرف على مستوى انفتاح الاقتصاد القطري على الاقتصاد العالمي من خلال القياس الكمي لمؤشرات ذلك الانفتاح.

المطلب الثالث : قياس مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في قطر

إن الدولة قطر كما تبين لنا هي أيضاً تعتمد آليات سياسة الانفتاح الاقتصادي في إدارة اقتصادها، فنراها هيئت لذلك البنية التشريعية والقانونية الداعمة له، كما وأنها انضمت إلى العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية، وأبرمت أيضاً عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع دول إقليمية ودولية اتفاقيات كثيرة، كما وأنها أخذت بسياسات تشجيع الاستثمار والخصخصة، وحرية النشاط الاقتصادي، وبالتالي، يأتي هذا الجزء من الدراسة ليقيس مدى النجاح الذي حققته قطر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، من خلال قياس مؤشرات ذلك الانفتاح للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)، وهذه المؤشرات هي:

١) مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي.
٢) مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي.
٣) مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية).
٤) مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، أنظر الجدول رقم (١٢) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في قطر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (١٢). نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٨٣.٦	٨٣.٤	٧٧.٦	٧٧.٧	٧٧.٩	٨٣.٢	٨٣.٥	٨٢.٣	٨٢.٨	٧٤.٧	٧٧.٠	٨٣.٤	٨٣.٥

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

يكشف لنا الجدول السابق أن قيم مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر قد طرأ عليه انخفاض ملحوظ فمن قيمة ٨٣.٦ مليون دولار أمريكي للعام ٢٠٠٠م تراجع إلى ٧٧.٦ و٧٧.٧ لعامي ٢٠٠٢و ٢٠٠٣م على التوالي، هذا ورغم الارتفاع في قيمة المؤشر خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨م إلى أن هذا الارتفاع لم يتجاوز القيمة التي حققها المؤشر في العام ٢٠٠٠م، كما وأن قيم المؤشر عاودت إلى الانخفاض عام ٢٠٠٩م حين وصل إلى ٧٤.٧، ورغم الارتفاع الذي طرأ على قيمة هذا المؤشر في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، و٢٠١٢م، إلى أن تلك القيم لم تفوق القيمة التي كانت عليها عام ٢٠٠٠م، وخلاصة القول، أن قيمة مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر قد انخفضت قيمته خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م) رغم حالة التذبذب التي شهدها خلال الفترة.

ثانياً: مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي:

أنظر الجدول رقم (١٣) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في قطر خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (١٣). مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية (العوائد الجمركية) من الناتج المحلي الإجمالي لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٢١.٣	٢٣.٠	٢٣.٠	-	٢٥.٦	٢١.٠	٢٠.٢	٢٠.٦	١٦.٠	٢٠.٠	١٤.٤	-	١٦.٠

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق، أن قيمة مؤشر الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي لقطر قد انخفضت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، فمن نسبة ٢١.٣ عام ٢٠٠٠م وصلت إلى ١٦.٠ عام ٢٠١٢م، وذلك رغم حالة التذبذب التي شهدتها نِسب هذا المؤشر خلال الفترة المدروسة، إذ بلغت أفضل نسبة حققها هذا المؤشر هي ٢٥.٦ عام ٢٠٠٤م.

ثالثاً: مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية):

أنظر الجدول (١٤) الذي يقيس قيم هذا المؤشر في قطر للفترة محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٤). مؤشر نسبة تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) من الناتج المحلي لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٣٩٠.٢	-	-	٦٦٠.٠	٦٧٧.٤	٨٠١.٩	٧٩٩.٧	-	٨٨٥.٣	-	٩٠٠.٢	٩٠٢.٩	٩٢٥.٤

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

يتبين لنا من استقراء قيم مؤشر تدفقات رأس المال الخاص (التدفقات الرأسمالية) لقطر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، أن هذه القيم قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، فمن قيمة ٣٩٠.٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠م، ارتفعت إلى ٨٠١.٩ عام ٢٠٠٥م والى ٨٨٥.٣ عام ٢٠٠٨م ومن ثم إلى ٩٢٥.٤ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢م وهي أعلى قيمة حققها هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة.

رابعاً: مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أنظر الجدول رقم (١٥) الذي يقيس واقع هذا المؤشر في قطر.

الجدول رقم (١٥). مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطر (٢٠٠٠-٢٠١٢)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	٢٥١.٦	٢٩٥.٥	٦٢٤.٠	٦٥٢.٠	١١٩٩.٠	٢٥٠٠.٠	٣٥٠٠.٠	٤٧٠٠.٠	٣٧٧٨.٦	٨١٢٤.٧	٤٦٧٠.٣	٨٦.٨	٣٢٦.٩

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

يكشف لنا الجدول السابق أن قيم مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطر، قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً على طول فترة الدراسة، فمن قيمة ٢٥١.٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠م ارتفعت إلى ٢٥٠٠ مليوناً عام ٢٠٠٥م والى ٣٧٧٨.٦ مليوناً عام ٢٠٠٨م، والى ٨١٢٤.٧ مليوناً لعام ٢٠٠٩م، ولكن طرأ انخفاض ملموس على قيمة هذا المؤشر عام ٢٠١٠م ليصل إلى ٤٦٧٠.٣ مليوناً، أما في العام ٢٠١١م فقد حدث تراجع كبير على قيمة المؤشر عندما بلغت ٨٦.٨ مليوناً وهي أقل قيمة حققها المؤشر على طول فترة الدراسة، ولكن في العام ٢٠١٢م عاود المؤشر إلى الارتفاع ليصل إلى ٣٢٦.٩ مليوناً، وهي قيمة تبقى أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠م، وبالتالي، يمكن القول أن قيمة مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً على طول فترة الدراسة رغم بعض الانتكاسات وخصوصاً في العام ٢٠١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التنمية السياسية في قطر

لا يمكن الحديث عن واقع التنمية سياسية في أي دولة ومنها دولة قطر، دون التعرف على مسيرة التحول الديمقراطي فيها، ومن ثم مدى وجود أُطر دستورية وقانونية توفر المناخ المناسب لتلك التنمية وتحظ عليها، ومن ثم تأتي عملية القياس لمؤشرات التنمية السياسية لهذه الدولة أو تلك، وعليه يأتي هذا الجزء من الدراسة ليبين واقع التنمية السياسية في الدولة القطرية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مسيرة التحول الديمقراطي في قطر.

المطلب الثاني: الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في قطر.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات التنمية السياسية في قطر.

المطلب الأول : مسيرة التحول الديمقراطي في قطر

جاء ظهور قطر كوحدة سياسية متأخراً عن المشيخات الأخرى المُطلة على الخليج العربي، وقد كانت شبه الجزيرة تموج بأحداث تاريخية جرت على أرض قطر نفسها حيث كانت القوى الخارجية من جيرانها تفرض نفوذاً يتراوح بين القوة والضعف على قبائل قطر ومناطق الصيد فيها، كما وقد ساد النظام القبلي شبه جزيرة قطر، فكثيراً ما كانت بعض القبائل القطرية تدين بالولاء لحكومة الرياض، وبعضها لحكومة البحرين، وأخرى لها ولاءات في نجد أو عُمان، علاوةً على انتشار الحركة السلفية الوهابية(*) في قطر واتصال معتنقيها بالأمير الوهابي في نجد.(١)

---

(١) المنصور، عبد العزيز حمد. (١٩٨٠). **التطور السياسي لقطر ما بين ١٨٦٨- ١٩١٦**. الكويت: دار ذات السلاسل. ص ٣٦.

(*) **الحركة السلفية الوهابية**، أو **الوهابية**: هي مصطلح أطلق على حركة إسلامية سياسية قامت في منطقة "نجد" وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، الموافق للثامن عشر الميلادي على يد "محمد بن عبد الوهاب" (١٧٠٣-١٧٩٢م) و"محمد بن سعود"، حيث تحالفا لنشر الدعوة السلفية، وقد كانت بدايتهما في "الدرعية" إذ أعلن محمد بن عبد الوهاب "الجهاد"، فشن سلسلة من الحروب وكانوا يسمونها "بالغزوات" صادروا فيها أموال خصومهم من المسلمين بشبه الجزيرة وكانوا يسمونها "بالغنائم"، وخسر العديد من المسلمين أرواحهم نتيجة هذه الحروب، واعتبرتهم مصادر عديدة أنهم بذلك خرجوا على الخلافة الإسلامية التي كانت تحت حكم العثمانيين، بينما اعتبرها الوهابية إقامةً لدولة التوحيد والعقيدة الصحيحة وتطهيرًا لأمة الإسلام من الشرك، الأمر الذي جعل العديد من العلماء السنة يرى في اتهام محمد عبد الوهاب ومريديه للآخرين بالشرك موا صلةً لطريقة الخوارج في الاستناد لنصوص الكتاب والسنة التي نزلت في حق الكفار والمشركين وتطبيقها على المسلمين، بينما يرى الوهابية أنهم هم أهل السنة الحقيقيون وهم الفرقة الناجية الوحيدة من النار، ونتج عن هذه الحروب قيام "الدولة السعودية الأولى"، فاستطاعت أن تصل إلى دمشق شمالاً وعمان جنوباً، وفي عام ١٨١٨م حاصرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا بن محمد علي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد كانت المعاهدة العامة التي أبرمتها بريطانيا مع شيوخ الخليج في أعقاب الحملة البريطانية الثالثة عام ١٨١٩م نقطة تحول رئيسية في السياسة البريطانية في الخليج، والتي أفضت إلى إعطاء بريطانيا السيادة التامة في معظم الخليج دون منازع، ومن ثم ظهرت على السطح العديد من العوامل التي حدثت في القوى المجاورة لقطر والتي كانت تفرض بعض النفوذ على شبه الجزيرة القطرية كالحرب الأهلية في البحرين، كما واغتنمت هذه القبائل الصراعات فيما بين تلك القوى (الحركة الوهابية، العثمانيين، البحرين) للحصول على مغنم من المغانم أو التخلص من النفوذ الخارجي الذي كان يحاول فرض نفسه كأمر واقع على شبه الجزيرة القطرية، فنشأ صراع بين القطريين بزعامة آل ثاني وحكومة البحرين برئاسة آل خليفة، وامتد هذا الصراع حوالي ثلاثين عام وانتهى بتباعد واضح بين البلدين، وكان لأسرة "آل ثاني" مكانة مهمة بين القبائل القطرية، ويُذكر أنه كان لشيخ الدوحة "محمد بن ثاني" دور كبير في تكوين إنهاء نفوذ "آل خليفة" البحرينيين من قطر، الأمر الذي أدى إلى إنفراد "محمد بن ثاني" بالسلطة وتكوين الشخصية القطرية المستقلة عن سائر القوى المجاورة إلى تم قيام إمارة قطر عام ١٨٦٨م على يده، هذا وقد أسهمت بريطانيا بشكل كبير في عملية التجزئة بين القوى العربية في الخليج بصفة عامة والقوتين القطرية والبحرينية بصفة خاصة.(١)

ومن ثم خلِف الشيخ "محمد بن ثاني" ابنه الأكبر "قاسم بن محمد بن ثاني" الذي تمرد على السلطة التركية في قطر، وقد واجه الشيخ قاسم في فترة حكمه العديد من الخلافات الداخلية، كما وواجه صراعات مع مشيخة أبو ظبي، وكذلك صراع النفوذ بين تركيا وبريطانيا على قطر، ومن ثم نال الإمارة الشيخ "عبد الله بن قاسم"، وقد استمرت الأوضاع حتى تنازلت تركيا عن قطر في المعاهدة التركية البريطانية سنة ١٩١٦م والتي أنهت استقلال قطر وأدخلتها في الحماية البريطانية التي امتدت إلى أكثر من نصف قرن، وانتهى باستقلال قطر عن بريطانيا عام ١٩٧١م.(٢)

باشا الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى ودمرتها، إلا أن الدولة السعودية تأسست من جديد في أوائل القرن العشرين تحت قيادة "عبد العزيز بن سعود" (١٩٠٢-١٩٥٣م) مؤسس المملكة العربية السعودية، وقد جاءت الدعوة الوهابية بالمنهج السلفي بهدف ما تعتبره تنقية لعقائد المسلمين والتخلص من العادات والممارسات التعبدية التي انتشرت في بلاد الإسلام وتراها الوهابية مخالفة لجوهر الإسلام التوحيدي كالتوسل والتبرك بالقبور وبالأولياء، والبدع بكافة أشكالها، ويصفها أتباعها بأنها دعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرجوع إلى الإسلام الصافي وهو طريقة السلف الصالح في إتباع القرآن والسنة أي عملياً عدم الاعتماد الكلي على المذاهب الفقهية السنية الأربعة والاعتماد المباشر على النص من القرآن والسنة وأقوال السلف الصالح وإجماع العلماء مدللين على ذلك بأقوال للأئمة الأربعة (المصدر: الموسوعة الحرة، السلفية الوهابية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١١/٢م، www.ar.wikipedia.org).

(١) صراف، محمود حسن. (١٩٨١). **تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد ال ثاني**. قطر: د.ن. ص ٤٥- ٤٩.

(٢) المنصور، التطور السياسي لقطر، مصدر سابق. ص ١٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد صدر النظام الأساسي المؤقت لقطر قبيل حصولها على استقلالها وذلك في نيسان عام ١٩٧٠م، وقد جاء هذا النظام كأول دستور مُدون في قطر ليُرسي القواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، ولينظم السلطات العامة والعلاقة بينها، ويُذكر أن هذا النظام صدر عن طريق المنحة (أي منحة من الأمير) فلم يكن للشعب دور في وضعه، وقد كان أهم ما جاء في هذا النظام فيما يتعلق بالتطور الديمقراطي لقطر نصه على تشكيل مجلس للشورى، وإقراره تشكيل أول مجلس وزراء في تاريخ البلاد، أما بعد الاستقلال عام ١٩٧١م فقد شهدت قطر حدثين بارزين هما: الحرة التصحيحية إذ أعلن في ٢٢ شباط ١٩٧٢م راديو قطر أن الشيخ "خليفة بن حمد" قد تسلم مقاليد الحكم بصورة سلمية وحظي بتأييد من قبل الأسرة الحاكمة والقوات المسلحة والشعب، وتعديل النظام الأساسي المؤقت الذي تضمن تغييراً في نظام مجلس الشورى.(١)

وخلال عقد الثمانينات شهدت قطر اتساعاً في المُطالبات الشعبية بالإصلاح، كما وشهِد ذات العقد تنامياً ملحوظاً في نشاط المجتمع المدني ولعبت المنظمات الأهلية دوراً كبيراً في التطور السياسي الذي شهده المجتمع القطري، ومنذ مطلع التسعينات وضمن الآثار المُترتبة على أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م حدثت بعض التغييرات الملموسة لتطوير نظام الحكم، كان من أبرزها القيام بالتعديل الوزاري، بعد أن كانت الحكومة السابقة على هذا التعديل قد مكثت نحو ١٨ عاماً، كما وتم إعادة تشكيل مجلس الشورى، هذا التشكيل الجديد الذي جاء بموجب القرار الأميري رقم ١٨ لعام ١٩٩٠م، ولكن هذا التطور لم يكن كافياً حيث شهدت البلاد بروز مطالبات شعبية بتوسيع قاعدة المشاركة في السلطة وإنهاء حالة الجمود الطويلة التي عاشتها قطر، ومن هذه المطالب، قيام بعض الشخصيات الناشطة على الساحة السياسية برفع عريضة إلى الأمير "الشيخ خليفة بن حمد" طالبوا فيها بضرورة إحداث انفتاح سياسي، كما وقدمت العريضة مقترحات للإصلاح تتمثل في تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب تكون له سلطات تشريعية ورقابية تحقق المشاركة السياسية الفعالة وتفعيل حق المواطنين في إدارة شؤون بلادهم، على أن يقوم هذا المجلس بوضع دستور دائم يكفل تحقيق الديمقراطية.(٢)

هذا وقد بقيت قطر تعيش حالة من الجمود السياسي حتى تولى الشيخ حمد بن خليفة الحكم في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٩٥م، لتدخل البلاد بذلك مرحلة جديدة من التطور السياسي نحو تكريس الديمقراطية، فقد عمل الشيخ حمد على تحديث مؤسسات الدولة وتطويرها، ففي هذا السياق أصدر قراراً أميرياً في يوليو ١٩٩٥م بتعديل المادة ١٢ من النظام الأساسي التي كانت تنص على أن الحكم وراثي في أسرة آل ثاني ويكون تعيين ولي العهد بأمر أميري بعد

(١) طه، منير. (٢٠١٢). **قطر عبر عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية**. دمشق: دار العراب. ص ١٩٦-١٩٧.

(٢) الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، مصدر سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاورات مع أهل الحل والعقد في الدولة وموافقة أغلبيتهم، فأصبحت هذه المادة بعد تعديلها تقول: "حكم الدولة وراثي في أسرة آل ثاني وينتقل من الأب إلى أحد أبنائه فإن لم يوجد فإلى من يختاره من أسرة آل ثاني"، وبالتالي حُسمت مشكلة تعيين ولي العهد التي ثارت أكثر من مرة بحيث أصبحت الأمور أكثر انضباطاً بعد أن كانت خاضعة للعرف، وقد جاء بعد هذه الخطوة فصل رئاسة الوزراء عن سلطة الأمير، حيث سعى الشيخ حمد إلى إيجاد منصب رئيس الوزراء منفصلاً عن الأمير، إضافة إلى استحداث منصب نائب رئيس الوزراء، وقد تم تعيين الشيخ "عبد الله بن خليفة آل ثاني" رئيساً للحكومة في أكتوبر من العام ١٩٩٦م.[١] كما وشملت عملية التحول نحو الديمقراطية إجراء العديد من العمليات الإصلاحية، أنظر الجدول رقم (١٦) الذي يبينها:

الجدول رقم (١٦). الإصلاحات التي أجراها الشيخ حمد بن خليفة

الرقم	العملية	الإجراءات
١.	وضع الدستور:	حيث أصدر الشيخ حمد القرار الأميري رقم ١١ لعام ١٩٩٩م والمتضمن تشكيل لجنة لإعداد دستور دائم للبلاد، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٩٩م، وقدمت اللجنة مشروع الدستور إلى الأمير في الثاني من تموز عام ٢٠٠٢م وتم إقراره بأغلبية كاسحة فاقت الـ ٩٧% ممن لهم حق التصويت في استفتاء عام أجري في ٢٩ من نيسان عام ٢٠٠٣م، ومن ثم تم إصدار الدستور والعمل به في الثامن من يونيو عام ٢٠٠٤م.
٢.	الحريات العامة:	ففي عام ١٩٩٦م تم رفع الرقابة المباشرة التي فُرضت على الصحف، وفي العام ٢٠٠٠م بادرت قطر بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التعذيب، وفي شباط ٢٠٠٠م أصدر الشيخ حمد قراراً بالعفو شمل ٤٢ مسجوناً سياسياً، وفي أيار ٢٠٠٣م تأسست أول لجنة وطنية لحقوق الإنسان تحت اسم "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان".
٣.	السلطة القضائية:	حيث شهدت قطر في عام ١٩٩٩م صدور القانون رقم ٦ الذي وحد المحاكم الشرعية والمحاكم العدلية في جهة قضائية واحدة، وحدد اختصاصات كل منها، وقد استحدث القانون محكمة للتمييز بوصفها محكمة عليا تختص بالنظر في الطعون، كما استحدث القانون مجلساً أعلى للقضاء، وتناول ترتيب المحاكم وتنظيمها وتشكيل الجمعيات العامة للمحاكم ونظام عملها واستحداث نظام للتفتيش القضائي.
٤.	التحديث المؤسسي:	إذ شهد العام ١٩٩٥م العديد من الخطوات الهادفة إلى تحديث مؤسسات النظام الحاكم، وتمثل أهمها في: إلغاء عدة وزارات كوزارة الإعلام،

(١) أبو الرب، محمد. (٢٠١٠). **الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب**. القدس: أبو غوش للنشر. ص ٤٩-٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ووزارة الكهرباء ووزارة المواصلات والنقل، وتوزيع اختصاصاتها، وفي حزيران ١٩٩٨م صدر قرار أميري بتأسيس مجلس للتخطيط ويتمثل أهم أهداف المجلس في إعداد السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفقاً للمبادئ الجوهرية في النظام السياسي للحكم فيها، وفي عام ٢٠٠٠م تم تأسيس "المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية" الذي يختص بجميع الأمور المتعلقة بإدارة احتياطي الدولة واستثماره.
٥.	المجتمع المدني:	حيث شهدت قطر خلال منتصف التسعينات تأسيس العديد من الجمعيات الأهلية، كدار الإنماء الاجتماعي عام ١٩٩٦م، ومؤسسة الشيخ جاسم بن جبر الخيرية عام ٢٠٠١م، وقد مثل قانون إنشاء الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة رقم ١٢ لعام ٢٠٠٤م نقلة في مجال تأسيس الجمعيات بحيث أجاز تأسيس جمعيات مهنية لأصحاب المهنة الواحدة.
٦.	المرأة	إذ صدر المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٩٨م بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي وأعطى حق الترشيح والانتخاب للمواطنين ذكوراً وإناثاً ممن بلغوا سن الثامنة عشرة، وقد كان صدور القرار الأميري رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٨م بتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة نقلة نوعية في تكوين الاهتمام بقضايا المرأة، وقد حدد القرار اختصاصات واسعة للمجلس تتمحور حول تفعيل دور المرأة في المجتمع.

المصدر: أحمد، التحول الديمقراطي، مصدر سابق، ص ١٣٠- ١٣٢.

ومن الملاحظ في التجربة الديمقراطية الناشئة في قطر بأنها جاءت من السلطة وليس لها رصيد أو عمق تاريخي أو الممارسة السياسية ذات الإرث التاريخي كالعراق ومصر ولبنان، وقد بدأ العهد الجديد في الدولة القطرية بقرار من الحاكم "الشيخ حمد" في ديسمبر عام ١٩٩٧م بإجراء أو انتخابات بلدية في البلاد في آذار عام ١٩٩٩م، كخطوة أولى على طريق المشاركة الشعبية في القرار، ومثلت عملية إعادة ترتيب البيت القطري من الداخل منذ انتقال السلطة للحكم الجديد عام ١٩٩٥م فضلاً عن أنها عملية للتحول الديمقراطي في الخليج العربي، وقد حفلت التجربة الانتخابية بالسخونة مع مشاركة المرأة فيها والتنافس على مقاعد المجلس البالغة ٢٩ مقعداً رغم عدن استيعاب المجتمع التقليدي لفطرة مشاركة المرأة في العملية السياسية والحياة العامة القطرية، أما الانتخابات البلدية الثانية فقد جرت في السابع من إبريل عام ٢٠٠٣م وقد تنافس فيها ٧٨ مرشحاً، فازت فيها امرأة وهو ما منح قطر أول امرأة منتخبة رسمياً.[١]

(١) الزيدي، مفيد. (٢٠١١). **تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣م ٢٠٠٨م**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. ص ٦٩-٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الإطار الدستوري والقانوني للتنمية السياسية في قطر

يصف الدستور القطري لعام دولة قطر بأنها دولة ديمقراطية تمنح حق الاقتراع العام، ويُحدد الدستور أن نظام الحكم يستند إلى الفصل بين السلطات، ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية، ويتولى الأمير السلطة التشريعية "مجلس الشورى" (يتكون مجلس الشورى من ٤٥ عضواً يتم انتخاب ٣٠ منهم بالاقتراع العام السري والمباشر)، وتُمارس المحاكم باسم الأمير السلطة القضائية بصورة مستقلة، ويعين الأمير بقية الأعضاء، ووفق هذا الدستور، فإن المواطنون القطريون متساوون في الحقوق المدنية والواجبات دون تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس، ويكفل القانون الخصوصية والحرية الشخصية ويمنع التعذيب، وتمنح المادتان ٤٤ و ٤٥ حق التجمع وتكوين الجمعيات لكل المواطنين وفقاً لأحكام القانون، وتشمل الحريات المدنية حرية الصحافة والنشر، كما ويوجد في الدستور نص يضمن الحقوق المدنية.[١] وفيما يلي عرض لأبرز مواد الدستور القطري المُكرسة للحقوق والحريات للمواطن القطري:[٢]

- المادة (١٨): يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق.
- المادة (٣٤): المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات.
- المادة (٣٦): الحرية الشخصية مكفولة، ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة والتنقل إلا وفق أحكام القانون.
- المادة (٤٢): تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين وفقاً للقانون.
- المادة (٤٤): حق المواطنين في التجمع مكفول وفقاً لأحكام القانون.
- المادة (٤٥): حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.
- المادة (٤٦): لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة.
- المادة (٤٧): حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون.
- المادة (٤٨): حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للقانون.

وعندما تسلم الأمير "حمد" السلطة قام على الفور بتوسيع استقلالية الصحافة وحريتها، فرُفعت الرقابة الرسمية عن الصحف المحلية، الأمر الذي مهد الطريق أمام نشوء ما أصبح أوسع وسيلة إعلامية انتشاراً في العالم العربية "قناة الجزيرة الفضائية"، أما فيما يتعلق بالأحزاب

(١) طه، قطر، مصدر سابق، ص ١٩٨-٢٠٠.
(٢) الدستور القطري لعام ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، فلا يوجد في قطر أحزاب سياسية وتُعد المعارضة المنظمة غير قانونية، وفي مايو ٢٠٠٤م منح القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٤م الذي حل مكان القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٨م المواطنين حق إنشاء الجمعيات المهنية، ومنح قانون آخر العمال حق انشاء النقابات مع حق اللجوء إلى الإضراب عندما لا يمكن التوصل إلى تسوية ودية بين المواطنين وأرباب العمل، هذا ولا تسمح الحكومة القطرية بالتظاهرات السياسية، غير أنها تسمح بالتظاهرات السلمية المناهضة للأعمال التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتشرف وزارة الشؤون الدينية على إنشاء المساجد وإدارة شؤون الدين والتعليم الإسلامي، ولا تسمح الحكومة أيضاً بنشر الكتابات الدينية غير الإسلامية واستيرادها وتوزيعها.(١)

وقانونياً، وفيما يتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير، فإنه وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها قطر في مجال التوسع في حريات الرأي والتعبير من قبيل رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء وزارة الإعلام عام ١٩٩٦م والسماح بتأسيس وسائل إعلام خاصة، فإن قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لعام ١٩٧٩م والذي ما زال معمولاً به يتضمن قيوداً كبيرة على حريات الرأي والتعبير، حيث نصت المادة ٢٤ منه مثلاً على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل المطبوعة الصحفية الوطنية، أو تبين أنها تخدم مصالح دولة أجنبية، وفيما يتعلق بحق التجمع السلمي والتنظيم، فإن قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٢ لعام ٢٠٠٤م الذي أحدث نقلة مهمة على صعيد الإطار القانون الناظم لعمل الجمعيات الأهلية مقارنة بالقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٨م، هذا القانون تضمن بدوره العديد من القيود على عمل الجمعيات نظراً إلى السلطات الواسعة التي منحها للوزارة المختصة بعمل الجمعيات، فمثلاً خولت المادة ٣٥ للوزير المختص الحق في حل الجمعية.(٢)

ومن الجدير الإشارة هنا، إلى أن قطر في شأنها الخارجي تتخذ سياسة إقليمية ودولية محايدة، وهو الأمر الذي عبر عنه الأمير القطري "حمد بن خليفة" في مقابلة أجرتها معه صحيفة "فاينانشل تايمز" عام ٢٠١٠م، حين قال: "أن قطر تنتهج سياسة الصداقة مع الجميع من دون أن تكون طرفاً في أي نزاع"، وقد كان لقطر دور كبير في النزاعات الدائرة بين الدول الإقليمية والدولية قائم على أساس الوساطة، كما وأن قطر تسعى لأن تكون مرجعاً في الدبلوماسية الشرق

(١) لوتشياني، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، مصدر سابق، ص ٨٤.
(٢) الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، مصدر سابق، ص ١٦٣- ١٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوسطية،[١] وفي الوقت نفسه، مارست قطر أدواراً داعمة لثورات ما يُعرف بـِ "الربيع العربي" وذلك عبر الوسائل الدبلوماسية، ومن خلال أداتها الإعلامية "قناة الجزيرة".[٢]

وبغية عدم الخروج عن موضوع الدراسة، يرى الباحث أن الإشارة السابقة لملامح التحرك القطري في الشأن الخارجي، يُدلل على أن الدولة القطرية تنبذ العنف والقهر، فهي كما تبين تسعى لحل المشكلات والنزاعات بين الأطراف المتنازعة من جهة، ومن جهة أخرى تفعل دور الدبلوماسية "أي الحوار" بين الأطراف، كما وأنها فيما يتعلق "بالربيع العربي" تهدف بسياستها الخارجية لعدم طغيان طرف على حساب طرف آخر، ومُختصر القول، أن قطر تنتهج سياسة ديمقراطية خارجية، يرى الباحث أنها تنعكس على الشأن الداخلي القطري.

---

١ شلق، نادين. **قطر والربيع العربي.** مجلة السفير. العدد ١٢٥٩٧، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١٠/٥م، www.assafir.com .

٢ كينينموت، جين. دوافع الدور القطري المتصاعد إقليمياً ودولياً. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/١١/٣م، www.rcssmideast.org .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : قياس مؤشرات التنمية السياسية في قطر

على أرض الممارسة الفعلية للديمقراطية والمشاركة الشعبية السياسية في قطر، فإنه على صعيد العمل المحلي، أجرت قطر منذ العام ١٩٩٥م أربعة انتخابات بلدية هي انتخابات الأعوام: ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧، و٢٠١١م، أما على صعيد الانتخابات النيابية فلم تجري أي قطر أي انتخابات لمجلس الشورى لهذا اليوم، علماً بأن أمير قطر قد أعلن في نوفمبر عام ٢٠١١م أثناء افتتاح الدورة الأربعين لمجلس الشورى المُعين، إجراء انتخابات لمجلس الشورى في النصف الثاني من العام ٢٠١٣م.[١] وبالتالي يأتي هذا المطلب من الدراسة ليقيس مستوى ما تحقق من مسيرة التنمية السياسية في الدولة القطرية، وذلك من خلال المؤشرين التاليين:

١. مؤشر المشاركة في الانتخابات.
٢. مؤشر حرية التعبير والمساءلة.

أولاً: مؤشر المشاركة في الانتخابات، إن الحالة القطرية على عكس الحالة العُمانية فيما يتعلق بالانتخابات، فقطر رغم وجود مجلس شورى "برلمان" فيها إلا أنها لم تشهد إجراء أي انتخابات برلمانية، ولكنها شهدت بعد العام ٢٠٠٠م إجراء ثلاثة انتخابات بلدية هي للأعوام٢٠٠٤، ٢٠٠٧، و٢٠١١م، وعليه ستقتصر دراسة مستوى مشاركة المواطنين في الانتخابات في قطر على الانتخابات البلدية، والجدول رقم (١٧) يبن لنا أعداد المسجلين لتلك الانتخابات ونِسب المشاركة فيها.

الجدول رقم (١٧). أعداد المسجلين في الانتخابات البلدية ونِسب المشاركة فيها

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠١١
أعداد المسجلين للانتخابات (بالألف)	٢٤.١٧٨	٢٨.١٣٩	٣٢.٦٦٢
نسبة المشاركة %	٣٧.٧	٥٢.٣	٤٣.٣

المصدر: وزارة الداخلية. انتخابات المجلس البلدي المركزي. إحصائيات الانتخابات. ٢٠١٣/٨/٢٦م، على شبكة الانترنت، www.moi.gov.qa/Elections .

(١) مركز الخليج لسياسات التنمية. التطورات السياسية في دولة قطر. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٣م، www.gulfpolicies.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين لنا الجدول السابق، الزيادة الواضحة في أعداد القطريين المسجلين للانتخابات البلدية، فمن ٢٤.١٧٨ ألف مُسجل عام ٢٠٠٤م بلغ عدد المسجلين إلى ٢٨.١٣٩ ألف لانتخابات عام ٢٠٠٧م ومن ثم ارتفع أعداد المسجلين إلى ٣٢.٦٦٢ ألف عام ٢٠١١م، وبنفس الوقت يتضح لنا زيادة نسبة مشاركة القطريين في الانتخابات فمن نسبة ٣٧.٧% في انتخابات عام ٢٠٠٤م ارتفعت النسبة إلى ٤٣.٣% لانتخابات عام ٢٠١١م، رغم ان النسبة الأكبر لمشاركة القطريين في الانتخابات البلدية كانت في انتخابات عام ٢٠٠٧م وذلك عندما وصلت نسبة المشاركة فيها إلى ٥٢.٣%، وعلى أي حال، يمكن القول من خلال أعداد المسجلين ونسبة المشاركة، أن المواطنين القطريين زاد مستوى إقبالهم ومشاركتهم في الانتخابات خلال الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠١١م.

ثانياً: مؤشر حرية التعبير والمساءلة:

أنظر الجدول رقم (١٨) للتعرف على قيم هذا المؤشر في قطر

الجدول رقم (١٨). مؤشر حرية التعبير والمساءلة في قطر للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٢م)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشر	-٠.٥٦	-	-٠.٦٥	-٠.٦٨	-٠.٤٧	-٠.٤	-٠.٥١	-٠.٦٤	-٠.٧٧	-٠.٨٩	-	-٠.٨٩	-

الأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مصدر سابق.

يتضح لنا من الجدول رقم (١٨) أن قيم مؤشر حرية التعبير والمساءلة في دولة قطر يتغير نحو الأسوأ، رغم حالة التحسن التي شهدتها قطر في مجال هذه الحرية وذلك عندما بلغت قيم هذا المؤشر (-٠.٤٧) و(-٠.٤) للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م على التوالي، بينما كانت قيم هذا المؤشر (-٠.٥٦) عام ٢٠٠٠م و(-٠.٦٥) عام ٢٠٠٢م ومن ثم بلغ (-٠.٦٨) عام ٢٠٠٣م، إلا انه في العام ٢٠٠٦م عاود المؤشر إلى الارتفاع السلبي عندما بلغ (-٠.٥١) ومن ثم أخذ بالارتفاع السلبي إلى أن وصل (-٠.٨٩) لعام ٢٠١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في حالتي الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في حالتي الدراسة

أوضح الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة واقع متغيري الدراسة (الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية) في بلدان مجتمع الدراسة (سلطنة عُمان ودولة قطر)، وتبين أن كُلاً من البلدين قد سعا إلى ربط اقتصاديهما الوطنيين بالاقتصاد العالمي بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما وتبين أن كل من عُمان وقطر اتخذا إجراءات واسعة على مستوى التشريع والممارسة في تكريس النهج الديمقراطي كأداة للحكم الأمر الذي أوجب الحرص على إيجاد بيئة مناسبة لتطور عملية التنمية السياسية، هذا وقد تم قياس مؤشرات كل من متغيري الدراسة في عُمان وقطر، والآن يأتي هذا الفصل من الدراسة ليُخضع القيم المُقاسة لتلك المؤشرات للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS) بغية الكشف عن مدى وجود علاقة بين مُتغيري الدراسة ومؤشراتهما الفرعية، وذلك من خلال إخراج معاملات الارتباط "معامل الارتباط سبيرمان" والدلالات الإحصائية، وبغية الوصول إلى أفضل النتائج التي سيتم من خلالها الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضيتها، تم تقسيم هذا الفصل ليشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في سلطنة عُمان.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في سلطنة عُمان

كشف لنا القياس الكمي لمؤشرات متغيري الدراسة في سلطنة عُمان، أن السلطنة قد شهدت على طول فترة الدراسة تحسُناً ملحوظاً في مستوى انفتاح اقتصادها على الاقتصاد العالمي، إذ بينت القيم القياسية أن جميع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي: (مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية "العوائد الجمركية" من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر تدفقات رأس المال الخاص "التدفقات الرأسمالية"، ومؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) قد ارتفعت قيمها نحو الأفضل، في حين أن مؤشري التنمية السياسة قد شهد أحدهما تحسُناً (مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات)، أم الآخر فقد شهد تراجعاً في قيمة (مؤشر حرية التعبير والمساءلة)، وعليه، يأتي هذا المبحث ليتعرف على مدى وجود علاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشرات التنمية السياسية، وسيتم ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة.

المطلب الأول : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات

لغايات الكشف عن مدى وجود علاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، تم إخضاع قيم تلك المؤشرات على برنامج (SPSS) لاستخراج معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية، حصلنا على الجدول رقم (١٩) التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٩). معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات في سلطنة عُمان

	مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات	
	معامل الارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية
مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٨٠٠	٠.٢٠٠
مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	١.٠٠٠(**)	-
مؤشر تدفقات رأس المال الخاص	١.٠٠٠(**)	-
مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	١.٠٠٠(**)	-
مجموع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي	١.٠٠٠	٠

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث

(**) تعني وجود علاقة ارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠١

(*) تعني وجود علاقة ارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠٥

قبل البدء في تفسير تلك القيم لمعاملات الارتباط والدلالة الإحصائية بين المؤشرات، تستدعينا الحاجة بدايةً إلى التعريف بقيم تلك العلاقة والدلالة الإحصائية لها، إذ تتراوح قيم معامل الارتباط سبيرمان بين (١.٠٠٠+ و ١.٠٠٠-) وكلما اقتربت القيم من الواحد الصحيح الموجب كان ذلك مؤشراً لوجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المؤشرات بحيث تكون القيمة (١.٠٠٠+) هي القيمة الموجبة/الطردية التامة التي تُدلل على وجود علاقة ارتباط تامة بين المؤشرات، أي كلما زادت قيم المؤشر المستقل زادت معها قيم المؤشر التابع، أما كلما اقتربت القيم من الواحد الصحيح السالب كلما دل ذلك على وجود علاقة ارتباط سلبية بين المؤشرات بمعنى أنه كلما زادت قيمة المؤشر المستقل كلما قلت/ تراجعت تبعاً لتلك الزيادة قيم المؤشر التابع، بحيث تكون القيمة (١.٠٠٠-) هي القيمة السلبية/العكسية التامة التي تُدلل على وجود علاقة ارتباط عكسية تامة بين المؤشرات، أما إذا كشفت نتائج التحليل عن القيمة (٠) أو (-) فهذا يدُل على غياب العلاقة بين المؤشرات، علماً بأن الدلالة الإحصائية تتراوح من (الصفر إلى ٠.٠٥) وكلما اقتربت الدلالة من الرقم (صفر) تكون هناك دلالة إحصائية تامة ومن ثم علاقة تامة سواء كانت طردية أم عكسية.

وباستقراء القيم التحليلية الواردة في الجدول رقم (١٩) تتكشف لنا النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، إذ بلغ معامل ارتباط سبيرمان بينهما (٠.٨٠٠) مع وجود دلالة إحصائية تتراوح قيمتها بين (الصفر و ٠.٠٥)، إذ بلغ مقدار تلك الدلالة الإحصائية بين المؤشرين (٠.٢٠٠)، وعلى أي حال يتبين لنا وجود علاقة طردية بين المؤشرين، ومعنى هذا أنه كلما زادت نسبة مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان كلما زادت نسبة مشاركة المواطنين العُمانيين في الانتخابات.

٢) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة تامة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، حيث بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما (١.٠٠٠) مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي العماني كلما زاد نسبة مشاركة المواطنين العمانيين في الانتخابات.

٣) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة تامة بين مؤشر تدفقات رأس المال الخاص مع مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، حيث بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما (١.٠٠٠) مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا يعني أنه كلما زادت قيم تدفقات رأس المال الخاص في سلطنة عمان كلما زادت نسبة مشاركة المواطنين العمانيين في الانتخابات.

٤) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة تامة بين مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، حيث بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما (١.٠٠٠) مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا يعني أنه كلما زادت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسلطنة عمان كلما زادت نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات العمانية.

٥) وجود علاقة ارتباط طردية تامة بين المتغير المستقل (جميع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي) مع مؤشر التنمية السياسية (نسبة المشاركة في الانتخابات)، إذ بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما الواحد الموجب الصحيح (١.٠٠٠+) مع وجود دلالة إحصائية بينهما، الأمر الذي يعني أنه كلما زاد مستوى انفتاح الاقتصاد العُماني على الاقتصاد العالمي كلما زادت نسبة مشاركة العُمانيين في الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة

بعد أن كشف لنا التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية تامة بين المتغير المستقل (الانفتاح الاقتصادي) ومؤشر التنمية السياسية (نسبة المشاركة في الانتخابات)، يسعى بنا هذا المطلب للكشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات المتغير المستقبل (الانفتاح الاقتصادي) مع المؤشر الثاني للمتغير التابع (التنمية السياسية) مُتمثلاً بمؤشر حرية التعبير والمساءلة، والجدول رقم (٢٠) يبين لنا ذلك:

الجدول رقم (٢٠). معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة في سلطنة عُمان

	مؤشر حرية التعبير والمساءلة	
	معامل الارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية
مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي	-٠.٦٨٣	٠.٠٣
مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	-٠.٨٣٣	٠.٠٣
مؤشر تدفقات رأس المال الخاص	-٠.٥٧٣	٠.٠٨
مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	-٠.٤٠٢	٠.٢٤
مجموع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي	٠.٨٧٤	٠.٠٧

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث

يكشف لنا الجدول رقم (٢٠) النتائج التالية للعلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة:

١) وجود علاقة ارتباط سلبية مقدارها (-٠.٦٨٣) بين مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة، مع وجود دلالة إحصائية بعيدة مقدارها (٠.٠٣)، ومعنى هذا أنه كلما زادت نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي العماني كلما انخفضت قيمة مؤشر حرية التعبير والمساءلة في عُمان.

٢) وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشر حرية التعبير والمساءلة، فقد بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة (٠.٨٣٣-) مع وجود دلالة إحصائية بعيدة مقدارها (٠.٠٣)، الأمر الذي يدِل على أنه كلما زادت نسبة الإيرادات الضريبية في عُمان كلما قل مستوى حرية التعبير والمساءلة للعمانيين.

٣) وجود علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر تدفقات رأس المال الخاص مع مؤشر حرية التعبير والمساءلة، فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان قيمة مقدارها (٠.٥٧٣-) بينهما، مع وجود دلالة إحصائية بعيدة مقدارها (٠.٠٨)، الأمر الذي يُدلل على أنه كلما زادت قيمة تدفقات رأس المال الخاص إلى عُمان كلما قل مستوى حرية التعبير والمساءلة فيها.

٤) وجود علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشر حرية التعبير والمساءلة، إذ بلغ معامل ارتباط سبيرمان بينهما قيمة (٠.٤٠٢-) مع وجود دلالة إحصائية بعيدة بينهما مقدارها (٠.٢٤)، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السلطنة كلما قل مستوى حرية التعبير والمساءلة فيها.

٥) أنه عند أخذ المتغير المستقل ككل (جميع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي) وعلاقتها مع مؤشر حرية التعبير والمساءلة، تبين وجود علاقة ارتباط موجبة بينهما، فقد دل التحليل على أن مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما قد بلغ (٠.٨٧٤+) على الرغم من وجود دلالة إحصائية بعيدة، ومعنى هذا أن متغير الانفتاح الاقتصادي يؤثر إيجاباً على مستوى حرية التعبير والمساءلة، فكلما زاد مستوى انفتاح الاقتصاد العماني على الاقتصاد العالمي كلما زاد مستوى حرية التعبير والمساءلة للعمانيين، الأمر الذي يمكن ردُه إلى وجود متغيرات وعوامل وسيطة أخرى تحول دون حدوث تحسن في مستوى حرية التعبير والمساءلة في عُمان، إذ أن قيم مؤشر حرية التعبير والمساءلة فيها قد تراجع نحو الأسوء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة في قطر

بينت لنا القياسات الكمية أن دولة قطر قد شهدت خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢م) انخفاضاً في مؤشري الانفتاح الاقتصادي: (مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الإيرادات الضريبية "العوائد الجمركية" من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين شهدا مؤشري الانفتاح الاقتصادي الآخرين ارتفاعاً: (مؤشر تدفقات رأس المال الخاص "التدفقات الرأسمالية"، ومؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، أما على الجانب السياسي، فقد تبين أن مؤشر التنمية السياسية (نسبة المشاركة في الانتخابات) قد شهد ارتفاعاً في نسبته، بينما انخفضت قيم المؤشر الآخر للتنمية السياسية (مؤشر حرية التعبير والمساءلة)، ومن ثم يأتي هذا المبحث من الدراسة ليكشف لنا مدى وجود علاقة من عدمها بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي (المتغير المستقل) ومؤشري التنمية السياسية (المتغير التابع)، وسيجري بيان ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة.

المطلب الأول : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات

بنفس الآلية المتبعة في إخراج العلاقة بين المؤشرات في دولة عُمان، فإنه قد تم إدخال القيم الكمية لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات للدولة القطرية على برنامج التحليل (SPSS) لبيان معامل الارتباط سبيرمان والدلالة الاحصائية لتلك القيم، فحصلنا على الجدول رقم (٢١) ليبين لنا ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢١). معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات في قطر

	مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات	
	معامل الارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية
مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٥٠٠	٠.٦٦
مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	-١.٠٠٠	٠.٠١
مؤشر تدفقات رأس المال الخاص	١.٠٠٠	-
مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	٠.٥٠٠	٠.٦٦
مجموع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي	-	-

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث

بعد ان قدم لنا الجدول رقم (٢١) نتائج التحليل الرقمية، يتبين لنا النتائج التالية:

١) وجود علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، إذ بلغ معامل ارتباط سبيرمان بينهما (٠.٥٠٠) مع وجود دلالة إحصائية بعيدة مقدارها (٠.٦٦)، الأمر الذي يدل على أنه كلما انخفضت نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي القطري كلما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات القطرية.

٢) وجود علاقة ارتباط عكسية سلبية تامة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان بينهما القيمة (١.٠٠٠-) مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، الأمر الذي يعني انه كلما انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في قطر، كلما ارتفعت نسبة مشاركة القطريين في الانتخابات.

٣) وجود علاقة ارتباط عكسية موجبة تامة بين مؤشر تدفقات رأس المال الخاص ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، فقد بلغ مقدار معامل ارتباط سبيرمان بينهما (١.٠٠٠) مع غياب الدلالة الإحصائية بينهما، وهذا يعني أنه كلما زادت نسبة تدفقات رأس المال الخاص إلى قطر كلما ارتفعت نسبة المشاركة للمواطنين القطريين في الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) وجود علاقة ارتباط ايجابية مقدارها (٠.٥٠٠) على معامل ارتباط سبيرمان بين مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، مع وجود دلالة إحصائية بعيدة بينهما بلغت (٠.٦٦)، الأمر الذي يعني انه كلما زادت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطر كلما زاد مستوى المشاركة في الانتخابات لمواطنيها.

٥) عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل "الانفتاح الاقتصادي" ككل (جميع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي) مع مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، إذ لم يُظهر التحليل الإحصائي وجود أي قيمة لمعامل الارتباط سبيرمان بينهما، مع غياب الدلالة الإحصائية أيضاً، الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة ارتباطيه –سواء كانت موجبة أم سالبة- بين الانفتاح الاقتصادي لقطر ونسبة مشاركة القطريين في الانتخابات.

المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة

بعد إخضاع القيم الكمية لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي وكذلك قيم مؤشر التنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة) لدولة قطر خرج لدينا الجدول رقم (٢٢) الذي يبين مدى وجود علاقة ارتباط بينها، أنظر الجدول:

الجدول رقم (٢٢). معامل الارتباط سبيرمان ودلالته الإحصائية بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة في قطر

	مؤشر حرية التعبير والمساءلة	
	معامل الارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية
مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٣٥٣	٠.٣١
مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٥٤٨	٠.١٦
مؤشر تدفقات رأس المال الخاص	-٠.٣٥٧	٠.٤٣
مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	-٠.٠٢٤	٠.٩٤
مجموع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي	١.٠٠٠	-

تم إعداد الجدول من قبل الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتفسير القيم في الجدول رقم (٢٢) تتوضح لنا النتائج التالية:

١) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مؤشر نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة، إذ كشف التحليل وجود القيمة (٠.٣٥٣) لمعامل ارتباط سبيرمان بينهما مع وجود دلالة إحصائية بعيد مقدارها (٠.٣١)، الأمر الذي يعني أنه كلما زادت نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي القطري كلما زادت حرية التعبير والمساءلة للقطريين، والعكس صحيح، أي كلما انخفضت نسبة التجارة السلعية من الناتج المحلي الإجمالي لقطر كلما انخفض مستوى حرية التعبير والمساءلة فيها.

٢) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حرية التعبير والمساءلة، إذ كشف التحليل وجود القيمة (٠.٥٤٨) لمعامل ارتباط سبيرمان بينهما مع وجود دلالة إحصائية بعيد مقدارها (٠.١٦)، الأمر الذي يعني أنه كلما زادت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي القطري كلما زادت حرية التعبير والمساءلة للقطريين، والعكس صحيح، أي كلما انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي لقطر كلما انخفض مستوى حرية التعبير والمساءلة للقطريين.

٣) وجود علاقة ارتباط عكسية سالبة مقدارها (٠.٣٥٧-) على معامل ارتباط سبيرمان بين مؤشر تدفقات رأس المال الخاص ومؤشر حرية التعبير والمساءلة، مع وجود دلالة إحصائية بلغت (٠.٤٣) بينهما، وهذا يعني أنه كلما ارتفع حجم تدفقات رأس المال الخاص إلى قطر كلما قل/ انخفض مستوى حرية التعبير والمساءلة للقطريين.

٤) وجود علاقة ارتباط عكسية سالبة بلغت (٠.٠٢٤-) على معامل ارتباط سبيرمان بين مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر حرية التعبير والمساءلة، مع وجود دلالة إحصائية بعيدة بلغت (٠.٩٤) بينهما، وهذا يعني أنه كلما ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر كلما انخفض مستوى حرية التعبير والمساءلة لمواطنيها.

٥) وجود علاقة ارتباط موجبة تامة بين المتغير المستقل "الانفتاح الاقتصادي" ككل (جميع مؤشرات الانفتاح) مع مؤشر التنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة)، فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان بينهما المقدار (١.٠٠٠)، وهذا يعني أن زيادة انخراط قطر في سياسة الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة للقطريين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

عُنيت هذه الدراسة بالتعرف على مدى وجود علاقة ارتباط واتجاه تلك العلاقة –إن وجدت- بين المتغير المستقل مُتمثلاً بالانفتاح الاقتصادي والمتغير التابع مُتمثلاً بالتنمية السياسية، في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر، وللتعرف على ذلك عمدت الدراسة إلى القياس الكمي لمؤشرات كلا المتغيرين، ومن ثم أخضعت الدراسة تلك القيم الكمية للتحليل الإحصائي، إلى أن تم الوصول إلى النتائج التالية:

١) أن انتهاج سلطنة عُمان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى زيادة مستوى مشاركة العُمانيين في الانتخابات، إذ أثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية موجبة وتامة بين الانفتاح الاقتصادي ومؤشر التنمية السياسية (المشاركة في الانتخابات)، ويعزي الباحث هذه العلاقة إلى أن سلطنة عُمان قد عرفت الانفتاح الاقتصادي (البحري، والتجاري) منذ القدم، فعُمان يشهد لها التاريخ بأنها كانت مركزاً للنشاط التجاري والبحري وذلك قبل قدوم أسرة "آل سعيد" للحكم واسمرت أيضاً تلك الأسرة الحاكمة بتعزيز وتطوير نشاطها البحري والتجاري، بمعنى أن للعُمانيين باع طويل وموروث تاريخي كبير وخبرة متجذرة في انفتاحهم على الحضارات والأمم السابقة، كما ويُعزي الباحث تلك العلاقة إلى حرص القيادة العُمانية الجديدة "السلطان قابوس" لانتهاج سياسة نهضوية شاملة لكافة مجالات المجتمع العماني وعلى كافة الصُعد: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، الأمر الذي أسهم في إيجاد علاقة عضوية متكاملة بين كل مجالات الحياة العُمانية، إذ أن أي تطوير يُصيب أي مجال يُفضي إلى تطور المجالات الأخرى.

٢) تؤدي سياسة الانفتاح الاقتصادي في سلطنة عُمان إلى زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة فيها، فقد بين التحليل الإحصائي لمجموع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي مع مؤشر التنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة)، وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بينهما بلغ مقدارها (٠.٨٧٤+)، إلا أن تدني مستوى حرية التعبير والمساءلة في السلطنة، يُمكن رده لأسباب ومتغيرات وسيطة تدخل في العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي ومؤشر التنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة)، ويرى الباحث أن أهم تلك الأسباب والعوامل والوسيطة يمكن ردها إلى: غياب العمل الحزبي في السلطنة، فالأحزاب السياسية محظورة النشاط في عُمان دستورياً، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وارتباطها بالجهاز الإداري للدولة "الحكومة"، كما ويُعلل الباحث هذه الحالة في عُمان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لما تمتاز به السلطنة من استقرار سياسي ومجتمعي ومنذ القدم، وأن هذا الاستقرار تعزز بقدوم السلطان قابوس لتولي زمام الحكم في السلطنة، وبالتالي، فإن الشعب العُماني مُلتحم بالنظام ولا يرى حاجةً للضغط على النظام لترخيص العمل الحزبي هذا العمل الحزبي الذي يرتبط به مباشرةً رفع مستوى حرية التعبير والمساءلة.

٣) عدم وجود تأثير بين أخذ الدولة القطرية بسياسة الانفتاح الاقتصادي ومشاركة مواطنيها بالانتخابات، فلم يثبت التحليل الإحصائي وجود أي علاقة سواء كانت ايجابية أم سلبية بينهما، أي أن أي تغيير يصيب سياسية الانفتاح الاقتصادي في قطر لا يمس بأي تأثير مشاركة المواطنين في الانتخابات، والعكس صحيح، ويُعزي الباحث غياب تلك العلاقة إلى أن قطر دولة غير ذات موروث تاريخي خاص بالانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وأن سياسة الانفتاح الاقتصادي المُتبعة في قطر جاءت حديثة وذلك بعد ظهور النفط وبدء تصديرة، فالمجتمع القطري لم يمارس النشاط التجاري والبحري الخارجي في تاريخه الطويل، فقد ظل القطريون يعتمدون على الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وصيد الأسماك كمصدر رئيسي للعيش بالإضافة إلى الاعتماد على الرعي، أما على الجانب السياسي فلم تعرف قطر معنى الوحدة والكيان السياسي المُستقل والمُستقر إلا تولي الشيخ "حمد بن خليفة" زمام الحكم في البلاد، إذ بقيت شبه الجزيرة القطرية مرتعاً ومطمعاً للنفوذ الخارجي، ومكاناً لصراع ذلك النفوذ، كما وأن قطر لم تعرف الديمقراطية إلا بعد أن تولى الشيخ "حمد بن خليفه" الحكم عام ١٩٩٥م، وأن النشأة الديمقراطية في قطر جاءت من السلطة وليس لها رصيد وعمق تاريخي، ومعنى ذلك كله أن قطر عرفت الانفتاح الاقتصادي قبل الديمقراطية بكثير، فالانفتاح الاقتصادي يعود إلى اكتشاف النفط ١٩٣٥م، أما الديمقراطية وما تحتويه من مشاركة شعبية جاءت بعد العام ١٩٩٥م، فالمسافة الزمنية الفاصلة بين المتغيرين مسافة كبيرة ومن ثم لم يكن هناك ربط بينهما.

٤) أن انتهاج قطر لسياسة الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة للقطريين، فقد أثبت التحليل وجود علاقة ارتباط موجبة تامة بين المتغير المستقل "الانفتاح الاقتصادي" ككل مع مؤشر التنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة)، فقد بلغ معامل الارتباط بينهما (١.٠٠٠)، وكالحالة العُمانية، فإن تراجع مستوى حرية التعبير والمساءلة في قطر، يمكن رده إلى حظر النشاط الحزبي في البلاد، فلم يسمح الدستور القطري الحديث النشأة -٢٠٠٤م- بإنشاء أحزاب سياسية، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتشديد الرقابة على أعمالها، كما وأن القطريين لم يعرفوا معناً للممارسة البرلمانية أبداً، فقطر لم تشهد إجراء أي انتخابات لمجلس الشورى "السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعية" منذ الأزل و مروراً بعهد الاستقلال وانتهاءً بالعام ٢٠١٣م، وبالتالي هناك أسباب ومتغيرات وسيطة تحول دون حدوث علاقة طبيعية بين الانفتاح الاقتصادي ومؤشر التنمية السياسية "حرية التعبير والمساءلة"، وهو الأمر الذي كشفه التحليل الإحصائي وعللته الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بالدولة القطرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

بعد أن تبين وجود علاقة ارتباطية بين الانفتاح الاقتصادي وكُلاً من مؤشري التنمية السياسية (مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات، ومؤشر حرية التعبير والمساءلة) في سلطنة عُمان، وعدم وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادي ومؤشر التنمية السياسية (نسبة المشاركة في الانتخابات) مع وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والمؤشر الآخر للتنمية السياسية (حرية التعبير والمساءلة) في قطر، على الرغم من تراجع مستوى حرية التعبير والمساءلة في كل من عُمان وقطر، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. ينبغي على عُمان تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها على العمل بشكل مستقل مع تحميل تلك المؤسسات مسؤولية العمل لما فيه مصلحة السلطنة، وعليها أيضاً السعي لفك العلاقة بين هذه المؤسسات مع الجهاز الإداري للدولة "الحكومة"، لإزالة اتكال واعتماد تلك المؤسسات على الدولة، وزيادة ثقة منتسبيها بعملها.

٢. على الدولة العُمانية إجراء الانتخابات البلدية، إذ أن عُمان لم تشهد إجراء أي انتخابات بلدية منذ العام ١٩٩٦م، فلهذه الانتخابات دور كبير في زيادة مشاركة العُمانيين في إدارة البلاد، وتسهم في تحميلهم مسئولية النهوض بالبلاد، وكونها أيضاً تسهم في زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة لهم.

٣. على الدولة العُمانية، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وضع السياسات والاجراءات الكفيلة بتعزيز حصة "العوائد الجمركية" كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، فعلى الرغم من حدوث زيادة في حجم تلك العوائد، إلا أن مقدار تلك الزيادة بقية طفيفة، بل وأنها شهدت انخفاضاً خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢م عما كانت عليه في العامين السابقين لهما.

٤. على الحكومة العُمانية الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة تدفقات رأس المال الخاص بعد العام ٢٠٠٧م، والتي يعتقد الباحث أنها تعود إلى آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدها العالم عام ٢٠٠٨م، ولكن على الحكومة العُمانية إن تبين أن تلك الأزمة هي السبب في ذلك، أن تحرص على إيجاد الميكانزمات المناسبة للحيلولة دون تكرار ذلك، أو على الأقل التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وقوع مثل تلك الأزمات المالية العالمية مستقبلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. ينبغي على الدولة القطرية العمل لزيادة حجم تجارتها السلعية مع العالم الخارجي وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها غير النفطية حتى ترفع من ثقة الدول بمنتجاتها الأمر الذي يُفضي لزيادة حجم النشاط التجاري السلعي مع الدول الأخرى، كما وينبغي على قطر زيادة حجم تبادلاتها التجارية لتُثري الخزينة بإيرادات ضريبية أعلى، وكل ذلك بغية معالجة القصور في مؤشري الانفتاح الاقتصادي: (نسبة التجارة السلعية ونسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي)، حتى تسير عملية الانفتاح الاقتصادي على الوجه الأمثل في قطر.

٦. على قطر مسئولية زيادة توعية مواطنيها بأهمية تكريس النهج الديمقراطي كأسلوب للحياة، وزيادة وعي المواطنين بأهمية التجربة الديمقراطية لكون هذه التجربة حديثة على القطريين فلم يعهدوها من قبل، ولم يشاركوا في وضعها، فهي جاءت من قبل السلطة "النظام الحاكم"، الأمر الذي يوجب زيادة عمليات التنمية السياسية.

٧. على قطر وضع خطط وبرامج تنموية شاملة ومتكاملة تستوجب السير في التنمية المستدامة والشاملة التي تعمل على ربط جميع القطاعات والمجالات التنموية معاً، بمعنى آخر وضع خطة تنموية شاملة لكافة المستويات: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، فقطر –كما تبين- لم تجري ربطاً بين التنمية الاقتصادية والأخرى السياسية.

٨. ضرورة أجراء قطر لانتخابات البرلمانية "انتخابات مجلس الشورى" هذه الانتخابات التي لها دور كبير في زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة، كما وأنها تعمل على الانتقال من مرحلة التنظير للديمقراطية إلى مرحلة الممارسة الفعلية، وإقحام المواطن القطري في الحياة السياسية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على العملية التنموية والتطويرية في البلاد.

٩. على الدولتين العُمانية والقطرية إعادة النظر بعدم دستورية الأحزاب السياسية فيهما، فالأحزاب السياسة هي الداعمة الحقيقية للديمقراطية وعملية التنمية السياسية، وأن وجود الأحزاب السياسية لا يهدد النظم الحاكمة بل يضفي الشرعية على تلك النظم، كما وأن على النظُم الحاكمة إعادة ترتيب وبلورة أفكارها حول تلك الأحزاب لكي تستطيع التعامل معها بالمستقبل والوفاء بمتطلبات المواطنين، فالأحزاب السياسية هي الكفيلة بتعزيز مسيرة التنمية السياسية وزيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

١) المصادر:

ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن حزم . (١٩٧٠). **لسان العرب**. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الدستور القطري لعام ٢٠٠٤م.

النظام الأساسي لسلطنة عمان رقم ١٠١ لعام ١٩٩٦م.

مجمع اللغة العربية. (١٩٨٥). **المعجم الوسيط**. القاهرة: دار عمران.

٢) الكتب:

ابو الرب، محمد. (٢٠١٠). **الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب**. القدس: أبو غوش للنشر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد. (٢٠٠٤). **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الجوهري، عبد الهادي. (٢٠٠١). **دراسات في التنمية الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الجوهري، محمد، وآخرون. (١٩٨٢). **الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث**. مصر: [د. ن].

الحسان، مروان. (١٩٨٤). **الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر**. الدوحة: مكتب النور.

الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٤). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الدباغ، مراد. (١٩٦١). **قطر: ماضيها وحاضرها**. بيروت: دار الطليعة.

الزيدي، مفيد. (٢٠١١). **تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣- ٢٠٠٨م**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

السلامة، أمل بنت سيف. (٢٠٠٦). **واقع الاستثمار في سلطنة عمان**. مسقط: مجلس الشورى-الأمانة العامة المساعدة للمعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السمائلي، سالم بن حمود. (١٩٨٢). **عمان عبر التاريخ**. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

الشرعة، محمد كنوش. (٢٠٠٥). **اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية: دراسة إحصائية تحليلية**. الأردن: جامعة اليرموك- مركز الدراسات الاردنية

الشرقاوي، سعاد. (١٩٧٧). **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

الشريقي، نداء صادق. (٢٠٠٦). **تجليات العولمة على التنمية السياسية**. عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع.

الصقري، سعيد بن محمد. (٢٠١١). **مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي: النموذج العماني**. مسقط: الجمعية الاقتصادية العمانية.

العريمي، محمد بن مبارك. (٢٠٠٨). **الشورى في النظام السياسي العماني**. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

العليان، عبد الله علي. (٢٠٠٥). **العمانيون وتحدي الجغرافيا وبناء الدولة**. مسقط: وزارة الإعلام.

القاسمي، خالد محمد مبارك. (١٩٩٩). **عُمان: تاريخ وحضارة**. دمشق: دار الشام القديمة.

القطاطشة، محمد، والعدوان، مصطفى. (٢٠٠٤). **التنمية السياسية في الأردن**. عمان: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (١٩٩٧). **الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عمان**. مسقط: نفسه.

المقبل، زياد. (٢٠٠٨). **الليبرالية المعاصرة**. الأردن:[د. ن].

المنصور، عبد العزيز حمد. (١٩٨٠). **التطور السياسي لقطر ما بين ١٨٦٨- ١٩١٦**. الكويت: دار ذات السلاسل.

الورثان، عدنان بين أحمد. (٢٠٠٤). **التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية**. السعودية: جامعة الملك سعود.

بدر الدين، غسان. (١٩٩٣). **جدلية التخلف والتنمية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

بدوي، السيد محمد. (١٩٨٠). **علم الاجتماع والنظم الاقتصادية**. القاهرة: دار المعارف.

برهان، راكز حسن. (١٩٩٩). **سلطنة عمان بين الماضي والحاضر**. بغداد: دار الرمز للنشر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جالبريت، جون كينث. (٢٠٠٠). **تاريخ الفكر الاقتصادي**. (أحمد فؤاد بلبع، مترجم). سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

جور، جان سان. (١٩٨٦). **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب**. (محمد بشير، مترجم). بيروت: المؤسسة العربية.

جون، بيليس، و ستيف، سميث. (٢٠٠٤). **عولمة السياسة العالمية**. (مركز الخليج للأبحاث، مترجم). الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث.

حمودي، حسن. (١٩٨٩). **الفكر السياسي العماني**. مسقط: (د.ن).

حمودي، هادي حسن. (١٩٩٩). **الفكر الاقتصادي العماني**. مسقط: وزارة الإعلام.

دبور، أمين محمد علي. (٢٠١٢). **دراسات في التنمية السياسية**. فلسطين: الجامعة الإسلامية.

زكي، رمزي. (١٩٩٣). **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. القاهرة: دار المستقبل العربي.

سلامة، محمد علي سلامة. (٢٠٠٢). **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

سيد، كمال . (١٩٩٥). **رأسمالية القرن الواحد والعشرين**. القاهرة: مركز الأهرام.

شعلان، هشام ياس. (٢٠٠٤). **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق: تجربة الاقتصادات المتحولة**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

شلبي، ثروت محمد شلبي. (٢٠٠٠). **التنمية الاجتماعية: المستوى الأول**. الجزائر: جامعة بنها- مركز التعليم المفتوح.

شيفر، أولريش، (٢٠١٠). **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، (عدنان عباس علي، مترجم)، سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٧١.

صراف، محمود حسن. (١٩٨١). **تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد ال ثاني**. قطر: د.ن.

صلاح، عباس. (٢٠٠٣). **العولمة والمنظمات العالمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

ضاهر، مسعود. (٢٠١١). **سلطنة عمان: أربعون عاما من التنمية المستدامة ١٩٧٠-٢٠١٠م**. دار الفارابي.

طه، منير. (٢٠١٢). **قطر عبر عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية**. دمشق: دار العراب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عـارف، نصـر محمـد. (٢٠٠٦). **الاتجاهـات المعاصـرة فـي السياسـة المقارنـة: التحـول مـن الدولـة إلـى المجتمـع ومـن الثقافـة إلـى السـوق**. عمـان: المركـز العلمـي للدراسـات السياسية.

عامر، رمضان. (٢٠٠٢). **التنمية السياسية في البلدان العربية**. ليبيا: دار الرواد.

عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٨). **اقتصاديات المشاركة الدولية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبـد الـرحيم، محمـد إبـراهيم. (٢٠٠٧). **المتغيـرات العالميـة للمنظمـات: الخصخصـة العولمـة والاقتصاد المعرفي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

العليـان، عبـد الله علـي. (٢٠٠٥). **العمـانيون وتحـدي الجغرافيـا وبنـاء الدولـة**. مسـقط: وزارة الإعلام.

عمـر، حسـين. (١٩٩٨). **التكامـل الاقتصـادي أنشـودة العـالم المعاصـر: النظريـة والتطبيـق**. القاهرة: دار الفكر العربي.

غريري، عدنان. (٢٠٠٣). **الجغرافيا السياسية لسلطنة عمان**. دمشق: دار صادق للنشر.

قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٩). **التطور السياسي والاقتصادي في دولة قطر من الاستقلال إلى وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم ١٩٧١-١٩٩٥م**. القاهرة: جامعة عين شمس.

قموح، عبد المجيد. (٢٠٠٦). **العلاقات التجارية الدولية**. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كشيشيان، جوزيـف. (٢٠٠٥). **المشـاركة السياسـية والاسـتقرار فـي سـلطنة عمـان**. (مركـز الخليج للأبحاث، مترجم). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

لجنة القضاء على التمييز العنصري. (٢٠٠٥). **التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المـادة ٩ مـن الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز العنصـري (عمـان)**. نيويورك: الأمم المتحدة.

لوتشياني، جـاكومو. (٢٠٠٧). **الإصـلاح الدسـتوري والمشـاركة السياسـية فـي الخلـيج**. (عبـد الهادي خلف، مترجم). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

مجذاب، بدر. (١٩٨١). **الاقتصاد الاشتراكي**. العراق: جامعة البصرة.

محمد، علي محمد. (١٩٨٥). **أصول الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مرياس، طلال. (١٩٩٧). **الاقتصاد العالمي وآفاق الغد**. دمشق: دار الماجد للنشر والتوزيع.

منيسي، أحمد. (٢٠٠٩). **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاشمي، سعيد بن محمد. (٢٠١٠). **دراسات في التاريخ العماني**. مسقط: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

هولي، دونالد. (١٩٧٦). **عمان ونهضتها الحديثة**. (فؤاد حداد، مترجم). لندن: مؤسسة ستايسي الدولية.

هيجوت، ريتشارد. (٢٠٠١). **نظرية التنمية السياسية**. (حمدي عبد الرحمن، مترجم). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

وزارة الإعلام. (١٩٩١). **عمان**. مسقط: نفسه.

وزارة الإعلام. (٢٠٠٥). **سلطنة عمان**. مسقط: نفسه.

وزارة التجارة والصناعة. (١٩٨١). **الاقتصاد العماني في عشرة سنوات ١٩٧٠-١٩٨٠**. مسقط: نفسه.

وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٠٦). دراسة عن العلاقات التجارية بين مصر وقطر. القاهرة: قطاع الاتفاقيات التجارية.

ولسند، جيمس. (٢٠٠٢). **تاريخ عمان: رحلة في شبه الجزيرة العربية**. (عبد العزيز عبد الغني، مترجم). بيروت: دار الساقي.

وهبان، أحمد. (٢٠٠٣). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

٣) الرسائل:

البياتي، فارس رشيد. (٢٠٠٨). **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**. أطروحة دكتوراة منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الخلايلة، هشام سلمان حمد. (٢٠١٢). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩- ٢٠١٢م**. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

المانعي، سعيد بن سالم. (٢٠٠٥). **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عمان ١٨٩٢-١٩١٣**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. الأردن.

الوهيبي، حمود بن عبد الله بن حمود. (٢٠١٢). **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١م**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردايدة، رمزي محمود . (٢٠٠٦). **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك. الأردن.

طشطوش، هايل عبد المولى. (٢٠٠٨). **أثر المشروعات الصغيرة على التنمية السياسية في الأردن ١٩٩٩- ٢٠٠٧م**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.

معمري، موسى. (٢٠١١). **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٩م.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.

هنداوي ، محمد سمير. (٢٠٠٣). **الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.

يوسف، غسان سعيد عيسى. (٢٠٠٩). **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

٤) الدوريات:

بني سلامة، محمد تركي. (٢٠٠٧). عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان. *مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد٧* .

خضير، ماجد حميد. (٢٠٠٩). مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي. *مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩* .

دياب، عز الدين. (٢٠٠٥). التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات. *مجلة الفكر السياسي*.

زكي، رمزي. (١٩٩٦). الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى. *سلسلة عالم الفكر، العدد ٢٥* .

عبد العزيز، أحمد، وزكريا، جاسم، والطحان، فراس عبد الجليل. (٢٠١١). العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، *مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٦*.

منظمة المؤتمر الإسلامي. (٢٠٠٦). التكامل مع الاقتصاد العالمي: تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. السعودية. *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*.

٥) مواقع الانترنت:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

البنك الدولي. البيانات. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/٧م، www.data.albankaldawli.org/indicator .

الحموي، ناصر. مجلة بوابة الشرق. الاقتصاد القطري الأسرع نمواً في العالم. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٩م.

الموسوعة الحرة. سلطنة عمان. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٢م، www.ar.wikipedia.org.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الإحصاءات العربية، على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/١٠م، www.arabstats.org .

عبد الفضل، محمود. فجوة العقل الاقتصادي العربي. مجلة العربي. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٥/١٥م، www.3arabimag.com.

مجلة ١٤ أكتوبر. تطور الاقتصاد في دولة قطر. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٨/٢٨م، www.14october.com.

مركز الخليج لسياسات التنمية. التطورات السياسية في دولة قطر. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٨/٢٣م، www.gulfpolicies.com.

موقع المرأة العربية والمشاركة السياسية. نسبة المشاركة في الانتخابات. على شبكة الانترنت، www.awapp.org.

موقع سفارة دولة قطر. الاقتصاد والاستثمار. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٧/٢٨م، www.katar-botschaft.de .

موقع مجلس الشورى العماني. مسيرة الشورى. على شبكة الانترنت. ٢٠١٣/٩/٩م، www.shura.om.

وزارة الخارجية القطرية. الوضع الاقتصادي. على شبكة الانترنت، ٢٠١٣/٩/١م، www.mofa.gov.qa .

وزارة الداخلية. انتخابات المجلس البلدي المركزي. إحصائيات الانتخابات. ٢٠١٣/٨/٢٦م، على شبكة الانترنت، www.moi.gov.qa/Elections .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

Gates, Carolyn. (1998). **The Merchant Republic of Lebanon: Rise of Open Economy**. London: The Center for Lebanese Studies.

Dominte, Lacramioara. (2006). **Determinants and Effects of Economic Openness**. Analele Stintifice ale Universitati.

Treadgold, Donald,(1990). **Freedom a History**. New York- USA: New York University.

Edward, John & Authors. (2011). **Economic Openness And Economic Prosperity**. London- UK: The National Archives- Department for Business.

Boaz, David. (2008). **The Libertarian Reader (5)**. London- UK: Cato Institute.

Thompson, Henry. (2001). **International Economic Global**. Singapore- River Edge N J: World Scientific Press.

Gates, Carolyn. (1998). **The Merchant Republic of Lebanon: Rise of Open Economy.** London: The Center for Lebanese Studies.

Albertos, Jose Fernandez. (2002). **Explaining Economic Openness: The Political Sustainability of Internationalization in Latin America and Europe**. Instituto Juan March and Harvard University, Florence.

Dominte, Lacramioara. (2006). **Determinants and Effects of Economic Openness**. Analele Stintifice ale Universitati.

Binder, J. Coleman. (1971). **Crises and Sequences in Political Developmen**t. Princeton: Princeton University Press.

G. Almond, S. Verba. (1963). **The Civic Culture: Political attitudes and Democracy in five Nations**. Princeton University Press.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract:

This study aimed to identify the impact of economic openness on the political development in the GCC , has taken a sample of the countries of the Council was to : Oman , Qatar, and represent specific temporal study of the year 2000 to the year 2012, this has divided the study into five chapters eat first and second semesters Multi rooting theoretical variables of the study: economic openness (the independent variable) and political development (the dependent variable), while singled third and fourth quarters to recognize the reality of the variables of the study in Oman, Qatar and through to identify the overall environment for the openness of the economic and political development in the both countries , in addition to the quantification of indicators variables in them along the study period , while alone on the last chapter analyzes the statistical indicators variables of the study, this may study sought to answer the question the President and objective of : (What is the effect of economic openness to countries society of this study on the development of their political ?) , the study has relied on a number of approaches are: descriptive , comparative approach , approach to systems analysis , and statistical approach , and after the measurement and quantitative analysis of the variables of the study indicators , was reached many of the results , most notably:

The existence of a correlation proportional complete between economic openness and the index of political development : the proportion of political participation in the elections in the Sultanate of Oman, and the existence of a correlation positive correlation between economic openness and the index of political development : freedom of expression and accountability in the Sultanate of Oman , while in Qatar, it is clear that there is no relationship between openness economic and political

www.manaraa.com

development Index (HDI) : the proportion of political participation in the elections , with a proportional correlation between economic openness and political development index : freedom of expression and accountability in the Sultanate of Oman.

In conclusion researcher recommends the need to activate the role of civil society institutions in both Oman and Qatar, and make the Sultanate of Oman for the municipal elections , while the state of country work hard to make the parliamentary elections which , as should the two countries to reconsider the subject of political parties supporting basic to raise levels of political development.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com